كلمةُ الأسْتَاذ عبْد الحميد سلامة
المسْتشَار الأوّل لدى رَئيس الجمهوريّة
في افْتِتَاح اللّقاء

حضرة الأخ المحترم إبراهيم بن مراد رئيس جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس ،

حضرة السيد حسن العنابي المدير العام لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس ،

حضرات الأساتذة والباحثين الأفاضل ،

حضرات السادة والسيّدات ، يطيب لي أن أفتتح معكم هذا اللقاء العلميّ المتميّز حول "**قضايا المعجم العربي التاريخي النظرية والتطبيقيّة**" ، وأن أرحّب بأشقائنا وأصدقائنا الذين قدموا إلينا من لبنان وسوريا وفرنسا وإيطاليا ، ليشاركونا النّظر في هذه القضايا عسى أن تتضح أمامنا السّبل لتجسيم حلم قديم جديد يخص إنجاز المعجم العربي التاريخي الذي ما يزال يستأثر بهموم اللّغويين العرب رغم صعوبة المسلك وعبء المهمّة ، وغياب المؤسّسات والمبادرات القادرة على رعاية البحث العلمي المشترك بين أقْطارِنا ونُخَبِنَا لتأمين تَوَاصُلِ المجهود وتحقيق المشروع . ولا يسعنا اليوم إلاّ التوجّه بالشكر والتقدير إلى جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس على مبادرتها العلميّة الشجاعة في إعادة الاهتمام بهذا الموضوع بالتعاون مع نخبة فاضلة من الباحثين العرب ومن المختصين من غير العرب ، حتى نحافظ على تراث لغتنا العربية وعلى أصالتها ، وندوّن تاريخ تطوّرها على ضوء الاستعمالات

المتداوَلَة والمفاهيم السّائدة في مختلف العصور والأحقاب ، ونواكبَ بذلك ما يُبْذَلُ من جهود علميّة مُتجدِّدَة باستمرار في عدّة لغات أجنبيّة .

وكما تعلمون ، فإنّ لغتنا العربية لم يَنْتَهِ جَمْعُها ، لا مع السَّلف ، ولا مع عصور الاحتجاج ، ولا مع رُوّاد المعاجم مهما كان العصر الذي ينتمون إليه . وهو ما يُحتّم علينا اليوم أن نعيد استثمار تراثنا المعجمي استثمارا تاريخيّا ومنهجيّا دقيقا، لاسيما وأنّ الله كما قال ابن قتيبة "لَمْ يَقْصُرِ العِلْمَ على زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ ، ولا خَصَّ بِهِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ ، بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ مُشْتَرَكًا مَقْسُومًا بَيْنَ عِبادِهِ في كُلِّ دَهْرٍ" (الشعر والشعراء ، 7/I) .

وعلى هذا الأساس يبقى مشروع إعداد المعجم العربي التاريخي مطلبا شرعيّا لكل الناطقين بالضاد ، وعلى عاتق أبناء هذه اللغة من المختصّين أمْثالِكُم تَقَعُ مسؤوليةُ تحقيقِ هذا المطلب ، حتّى يكون سبيلُ كلِّ جيلٍ من هذه الأمّة كسبيلِ من كان قبلَه في المبادرة والإضافة والإفادة . وقبل الختام ، يشرّفني إبلاغكم تحيات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي وعطفه وتشجيعه . ولا شكّ أن رئيس جمعيّة المعجميّة أدْرى الناس بالرعاية الموصولة التي حَبَاها سيادة الرئيس هذه الجمعية وأنشطتها العلميّة ، سواء في إعداد مقرّها وتجهيزه ، أو في مساعدتها على تغطية بعض مشاريعها ومن بينها هذا اللقاء بالذات .

أُجَدّد التّرحاب بجميع المشاركين والضيوف ، راجيا لأعمالكم كل التوفيق والنجاح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

عبد الحميد سلامة

كلمةُ الأستاذ إبراهيم بن مراد
رئيس جمعيّة المعْجميّة العربيّة بتونس
ورئيس مشْروع "مُدوّنة المعْجَم العربيّ التّاريخيّ"
في افْتتاح اللّقاء

سيادة الأستاذ عبد الحميد سلامة ، المستشار الأوّل لدى سيادة رئيس الجمهوريّة ، المكلّف بالثقافة والشباب ،

سيادة الأستاذ حسن العنابي ، المدير العامّ لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة ،

السّادة الضيوف الكرام ،

الزملاء الأفاضل ،

يسُرُّني أوّلاً أن أرحّب باسم جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس وباسم المشروع الوطنيّ للبحث "**مدونة المعجم العربيّ التاريخيّ**" بسيادة الأستاذ عبد الحميد سلامة ، المستشار الأوّل المكلف بالثقافة والشباب لدى رئيس الجمهوريّة ، والباحث المعجميّ وعضو جمعيّة المعجميّة التي تحمّل المسؤوليّة في إحْدى هيئاتها المديرة السّابقة ، فنحن نحيّي فيه الباحث العالم والرفيق الصديق الذي عنَتْهُ وتعنيه مثلنا جمعيّة المعجميّة وآفاق تطوّرها وتطويرها . وأودّ أن أغتنم فرْصَة وجوده بيننا لأطلب منْهُ أن يبلغ سيادة رئيس الجمهوريّة أصْدق عبارات الشكر وأخلص مشاعر الامتنان من أعضاء هيئة جمعيّة المعجميّة ومن فريق البحْث في المشروع الوطني "**مدونة المعجم العربيّ التاريخيّ**" . ونرى أن شكْر سيادته والامتنان له واجب يقتضيه

ما حظينا به من دعمه : فلقد شملت رعايتُه جمعيّة المعجميّة بإذن سيادته-بتجديد بناء مقرّها وتجهيزه في نطاق تجديد بناء النادي الثقافي أبو القاسم الشابي الذي يُؤْوِيها ؛ كما شملت رعايته المشروع الوطني للبحث بأن أذنَ بإسناد منحة إلى جمعيّة المعجميّة لمساعدتها على تنظيم هذا اللقاء العلميّ .

ثم يسرّني أن أرحّب بضيوفنا الكبار من الجامعيّين والمعجميّين العلماء الباحثين الذين لَبّوا الدعوة إلى المشاركة في هذا اللقاء فجاؤوا من الأصقاع البعيدة لِيُسْهموا بعلمهم ونتائج بحثهم في معالجة القضايا النظريّة والتطبيقيّة التي يثيرها موضوع **"المعْجم العربيّ التاريخي"** .

كما يسُرّني أن أرَحّب بالزّملاء التونسيّين ، وأن أخصّ بالترحيب منهم الأستاذ حسن العنابي المدير العامّ لمركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعية الذي يُؤوي المشروع الوطني للبحث **"مدونة المعجم العربيّ التاريخي"** ويدعمه منذ إنشائه في أوَاخر سنة 1996 ، والذي يشارك جمعيّة المعجميّة في تنظيم هذا اللقاء ، كما أشكر أعضاء جمعيّة المعجميّة وخاصة أعضاء هيئتها المديرة الذين عنوا بالتنظيم المادّي لهذا اللقاء ولم يمنعهم الجهد الذي بذلوا من المشاركة العلمية فيه ببحوث لهم جديدة .

لقد أنشئ مشروعنا الوطني للبحث منذ أواخر سنة 1996 . ولقد سبقه مشروع آخر اسمه "المعجم العربيّ التاريخيّ" يعود إلى الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي فضل إنشائه سنة 1990 إثر تخصيص جمعيّة المعجميّة في شهر نوفمبر 1989 ندوتها العلمية الدولية الثانية لموضوع "المعجم العربيّ التاريخي : قضاياه ووسائل إنجازه" ، وقد صدرت وقائع الندوة في العدد المزدوج 5 – 6 (1989-1990) من "مجلة المعجميّة" ؛ ولكن انتقال الأستاذ الحمزاوي إلى العمل في بعض الجامعات الخليجيّة سنة 1991 قد حال دون تواصل المشروع . ولقد أصررنا على أن نحيي الاهتمام بموضوع المعجم العربيّ التاريخيّ بإنشاء مشروعنا الجديد ، لأسباب أهمها الثّلاثَةُ التالية :

1 - أن التأريخ لوحدات المعجم العربيّ ولتطور معانيها في معجم تاريخي يخصّص لها لمْ يلق أيّ عناية في البلاد العربيّة إلى اليوم . فلقد شغل "المعجم التاريخي" المستشرق الألمانيّ أوغست فيشر (August Fischer -ت.1949) فجمّع مادّة معجميّة مهمة وقف بها عند

نهاية ما يُعْرَفُ بعصر الاحتجاج ، أي نهاية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلاديّ ؛ على أن فيشر لم يسْعَ إلى التأريخ لا لظهور المفردات في النصوص لأوّل مرّة ولا لتطوّر الدلالات حَسَبَ تطوّر الاستعمال . فليْس في القطعَة المنشورة من عمله أيّ دليل على التأريخ . يضاف إلى ذلك أنّ جلّ عمله قد أضاعته ظروف الحرب العالميّة الثانية التي توفي بعدها بقليل . ولم يسْعَ أيّ باحث أو أيّ مؤسّسة حسب علمنا إلى التأريخ الفعليّ لوحدات المعجم العربيّ ولتطوّر دلالاتها في مختلف عصور استعمال العربيّة وفي الأمصار التي استعملت فيها. ولا شكّ أنّ المُهمّات الصعاب التي تعترِضُ الباحثَ في إنجازِ مثل هذا العمل تثنيه عن الإقدام عليْه أو عن المُضيّ فيه إن كانت له الشجاعة على الإقدام . وأهم تلك الصّعاب اتساع مجال البحث . فإنّ للعربيّة من الامتداد في الزّمان وفي المكان ما يجعلها أعْسر تناوُلا من أكثر اللغات الطبيعيّة الحيّة اليوْم . وقد رأى فريق البحث في "**مدوّنة المعجم العربيّ التاريخي**" أن يكون على قدر من الشجاعة العلميّة يمكّنه من الإقدام على الاهتمام بالمعجم العربيّ التاريخيّ و البدْءِ الفعليّ في إنجازه .

2 - نرى أنّ أهَمّ العوائق التي تمنعُ العمل المعجميّ العربيّ الحديث من التّطوّر هو ما نسمّيه "انعدام الاختصاص" . فرغم قدَم التجربة العربيّة في التأليف المعجميّ – إذ كان "كتاب العين" للخليل بن أحمد الذي ألّف حوالي 160هـ/777م أوّل قاموس عربيّ بالمفهوم اللّسانيّ الدقيق – لم يتأسس في اللغة العربية علم للمعْجم يكون التأليف القاموسيّ امْتدادًا له . ولقد أقام الخليل بن أحمد عمله في "كتاب العين" على نظرية في المعجم واضحة الأسس ، ولكن اللاحقين من المؤلّفين – بداية من أبي منصور الأزهري (ت.370 هـ/980 م) مؤلّف "تهذيب اللغة" الذي حاول الفصلَ بين "كتاب العين" ومؤلفه الأصلي– قد أهْملُوها وغلب على أعْمالهم نقْل اللاحق عن السّابق . وقد بقي هذا دأْبَ المحدثين الذين لم نَرَهُمْ بَعْدُ ينطلقون في تآليفهم القاموسيّ من نَظَرِيَّةٍ في المعجم يجعلون عملهم امْتدادًا لها . ولقد شجّعَ التعليم الجامعيّ على استمرار هذا الوضع لأن تدريس اللغة في الجامعات العربيّة لم يُعْطِ المُعجم – باعتباره علمًا له تطبيقاته في التأليف القاموسي– إلى سنوات قريبة جدًا أهميّة لسانيّة تذكر . ولقد حاوَل التونسيّون تغيير هذا الوضع منذ بدايات السنوات الستين من

القرن العشرين فأنشئ "قسم الألسنيّة" بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصاديّة والاجتماعيّة سنة 1964 ، وأُعطيت المعجَميَّةُ حيّزًا من تدريس اللغة وفي البحث فيها في الجامعة التونسية منذ بدايات السنوات السبعين ، ثم أسّست جمعيّة المعجميّة سنة 1983 وعنها انبعثت "مجلة المعجميّة" سنة 1985 . وتلك كلّها عوامل قد ساعدت على بلورة أسس لما نسمّيه "علم المعجم" بفرعيْه النظريّ والتطبيقيّ . ولقد كان هذا التطوّر الإيجابي في التفكير اللسانيّ المعجميّ بتونس باعثًا مهمّا على الاهتمام بموضوع المعجم العربيّ التاريخيّ والتفكير في إنجازه ضمن مشروع **"المعجم العربي التاريخي"** أوّلا ثم ضمن مشروعنا هذا : **"مدوّنة المعجم العربيّ التاريخيّ"** .

3 - أننا نريد أنْ تُسْهِمَ تونس – بفَضْل مَا يتوفّر فيها من كفاءَاتٍ وإمكانَات علميّة– في خدمة اللغة العربيّة بإنجاز هذا العمل الجليل، وهو معجم اللغة العربيّة التاريخي . فإن اللغات الحيّة الكبرى الأخرى – مثل الانغليزية والفرنسية – قد أنجز أهلها لها معاجمها التاريخيّة ووُصفت انطلاقا منها وصْفًا لسانيًا جيّدًا لم يُفِدْ منه علمُ المعجم فقط بفروعه الصوتيّة والصرفيّة والدّلاليّة والقاموسيّة بل أفاد منه النحو أيضًا . ونرى أن للعربيّة – رغم امتدادها في المكان وقدمِ استعمالها في الزمان – ما للغات الحيّة الأخرى من القدرة على توفير آليات وصفها اللّسانيّ المعجميّ والنحويّ انطلاقا من معجمها اللغويّ التاريخيّ .

وقد شرع فريق البحث في العمل في أوّل سنة 1997 ، فوضع في مرحلة أولى الأسس المنهجيّة لجمْعِ المدوّنة المعجميّة ومعالجتها القاموسيّة ، وحدّد مصادر الجمع – وهي النصوص الشعرية الجاهليّة – وعنَتْهُ أثناء ذلك مسائل أساسيّة مثل وَفَيات الشعراء والظروف التاريخيّة التي قيلت فيها أشعارُهم وصحّة نسبةِ الأشعار إليهم . وقد جدّ الفريق في البحث فانتهى إلى أنّ الشّعر العربيّ أقدم من القرن السّادس الميلادي الذي يُظَنُّ أن ظهوره قد بدأ فيه إذ اكتشف نصوصًا شعريّة كثيرة قد قيلت خلال القرون الثالث والرابع والخامس الميلاديّة ؛ وناقش وَفَيات الشعراء وحدّد وفيات تسعينَ منهُم قد عاشوا بين بداية القرن الثاني وبداية القرن السابع الميلاديين (220 م– 609 م) هم الذين اتُّخِذَتْ نصوصهم مصادرَ في الجمع ؛ وحدّد التّواريخ التي قيلت فيها نصُوص كثيرة .

ثم بدأ الفريق في مرحلة ثانية في استِقراء المدَوّنة النصيّة لاستخراج المدوّنة المعجميّة لكلّ شاعر ، فتجمّعت من المدوّنات التسعين مدوّنة عامّة مشتملة على 58023 جُذاذة معجميّة تكوِّنُ كُلاًّ منها ستّةُ عناصر قارّة ، هي :

1) المدخل المعجميّ ، وهو الوحدة المعجميّة مُعرّاةً من الزّوائد التصريفيّة ؛

2) الجذر الذي يرجع إليه المدخل ؛

3) التّاريخ الذي قيل فيه النصّ المستقرأ وَوُجد فيه المدخل المدوّن ؛

4) المصدر الذي وجدت فيه الوحدة المعجميّة ، ويُذْكَرُ فيه الشاعر صاحب النصّ والأثر الذي وَرَدَ فيه ، والإحالة الدقيقة إلى الموضع الذي وُجدت فيه الوحدة المعجمية في الأثر ؛

5) الشاهد الذي ظهرت فيه الوحدة المعجميّة ؛

6) المعنى المعجميّ الذي تفيده الوحدة المعجميّة في الشاهد .

7) وقد يضاف عنصر سابع يشتمل عَلى ملاحظات تتصل أحيانًا بتأصيل المدْخل إذا كان أعجميًا مقترضا ، أو بتحديد المعنى إذا كانت الوحدة المعجميّة ذاها أو المعنى المستفاد منها في الشاهد مّما لم تُدوِّنه القواميس العربيّة .

وبعد أن استقامت للفريق هذه المدوّنة العامّة قام في مرحلة ثالثة باستخراج مدوّنة الشعر الجاهلي المعجميّة المؤرّخة النهائيّة . وقد قام عمله في استخراج هذه المدوّنة النهائيّة على :

1) حذف الاستعمالات المكرّرة للوحدة المعجميّة الواحدة والاحتفاظ بأقدم استعمال لها حسب ما توفّره النُّصُوصُ المستقرأة ؛

2) إثبات الاستعمالات المقترنة بمعان ثوانٍ (هي في الغالب المعاني المولّدة المسندة إلى الوحدة المعجميّة بعد ظهور المعنى الحقيقي أو المعنى الأوّل المسند إليها في أصل استعمالها) بحسب تتابع ظهورها في التاريخ من خلال النصوص المستقرأة .

ونمثّلُ لما ذكرنا بالوحدة المعجميّة "بَيْتٌ" . فقد تردّد ذكرها مُفرَدَةً في المدوّنة العامّة الأولى ستَّ عشرة (16) مرّة (أي عند ستّة عشر شاعرًا) ، أقدمها مؤرّخ بسنة 320 م

وآخرها بسنة 600 م . وقد أُسندت إليها في النصوص ثلاثة معان : أوّلها – أي أقدمها – (سنة 320 م) هو "القَبْرُ" ؛ وثانيها (بداية من سنة 470 م وحتى سنة 600 م) هو "المَنْزِلُ" أو "الدار"؛ وثالثها (سنة 520 م) هو "الحيّ يَجْمَعُ القوْمَ" . والاستعمالات الثلاثة المذكورة للوحدة المعجميّة "بَيْتٌ" هي التي ذُكِرَتْ في المدوّنة النهائيّة ، أمّا الاستعمالات المكرّرة – وهي الدالّة على معنى "المترل" أو "الدار" بعد 470 م – فقد أُهْمِلت .

وقد أرادت جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس – صاحبة الفضل الأوّل في الاهتمام اللّساني بالمعجميّة التاريخيّة – أن تنظّم مع فريق البحث هذا اللقاءَ العلميَّ لتدارس قضايا المعجم العربي التاريخي النظريّة والتّطبيقيّة ، استعدادًا للمرحلة الرابعة من إنْجاز المشروع ، وهي تأليفُ معجم العربية الجاهليّة التاريخيّ . فإنّ هذا التأليف يقتضي المعالجة القاموسيّةَ النهائيّة للوحدات المعجميّة المدوّنة ؛ وتلك المعالجة تقتضي الاهتمامَ بقضايا الوضع في تأليف القاموس . وقد اختِيرَتْ لهذا اللقاء ثلاثة محاور متّصلة بتلك القضايا ، هي (1) التّأريخُ ؛ (2) التّأصيل ؛ (3) التعريفُ وقضاياه الدلاليّة . وقد أردنا التعريف ببعض التجارب الحديثة في إنجاز المعجم اللغوي التاريخي فكانت تلك التجاربُ محوراً رابعًا من محاور هذا اللقاء .

والمواضيع المطروقةُ كما تلاحظون مهمّة جدّا ، ولا شكّ أنّ الأفكار التي سَتُقَدَّمُ في هذا اللقاء عنها إمّا في المداخلات وإمّا في المناقشات ستكون ثريّة ومفيدة ، ونحن نتوقّع لهذا اللقاء – بما لمواضيعه من أهمّيّة وما للأفكار المعروضة في البحوث وفي المناقشات من ثراء وإفادة – أن يكون ناجحًا . وليس في الحقيقة غريبًا أن تنجح أعمال هذا اللقاء إذا علمنا قيمةَ المشاركين العلميّة فيه ، والجهدَ الذي بذلته جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس وبذله مشروعُ "**مدوّنة المعجم العربيّ التاريخي**" في تنظيمه . فللمشاركين من العلماء والزملاء خالص الشكر مجدّدًا ، ولأعضاء هيئة جمعيّة المعجميّة وأعضاء فريق البحث خالص الثناء مرّة أخرى .

إبراهيم بن مراد

التّأثيلُ المعْجَميّ
ومَوْقِعُ العَرِبيّة بيْن السّامِيّات

رمزي منير بعلبكي

لعلّ أولى القضايا البَدَهيَّة التي يتعيّن حَسْمُهَا في التأثيل المعجميّ العربيّ موقعُ العربيّة بين اللّغات السّاميّة . فبقدر ما يتمُّ تحديد ذاك الموضع تحديداً دقيقًا يَسْهُلُ تأثيلُ المفردات العربيّة ومعرفة أقرب النظائر الساميّة إليها ، فيسهل رصف كلّ مجموعة من المفردات في ترتيبٍ تاريخيّ ولو تقريبيًّا . إلا أن المسألة دونها صعوبات جمّة ، وآراء علماء الساميّات متباينة بل متضاربة في العلاقات التكوينيّة بين مختلف اللغات الساميّة . ويزيد الأمرَ تعقيدًا أنّ لبّ الخلاف بين الدارسين يدور على موقع العربيّة الشماليّة ، أي العربيّة الفصحى العامّة . وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نتحرّى العلاقة بين العربية — ونذهب عند إطلاقها هنا إلى الفصحى — وبين الفرع الشماليّ العربيّ الغربيّ للّغات الساميّة من جهة ، وبينها وبين الفرع الجنوبيّ لتلك اللغات من جهة أخرى . والمراد أن يكون هذا لَبِنَةً أولى في التأثيل المعجميّ للعربيّة ، أي أساسًا نظريًّا يصحُّ اعتمادُه في المداخل المعجميّة لعرض المادة الساميّة المشتركة ولتقرير الأصالة أو الاقتراض . والمرجوُّ أن تلي هذه الدراسةَ دراسَةٌ أخرى تطبيقيّة لنماذج محدَّدة من التأثيل المعجميّ للجذور والكلمات العربيّة .

ولمّا كان غرضنا من النظر في تصنيف اللغات الساميّة أن نتبيّن موقع العربيّة فيها ، فإننا لن نُعنى إلا بما يخصّ العربيّة من حيث علاقتها بسائر تلك اللغات ، ولن ندخل في المسائل الخلافيّة التي تقع خارج هذا الحدّ . ولعلّ أكثر الحقائق اللغويّة كشفًا عن العلاقة

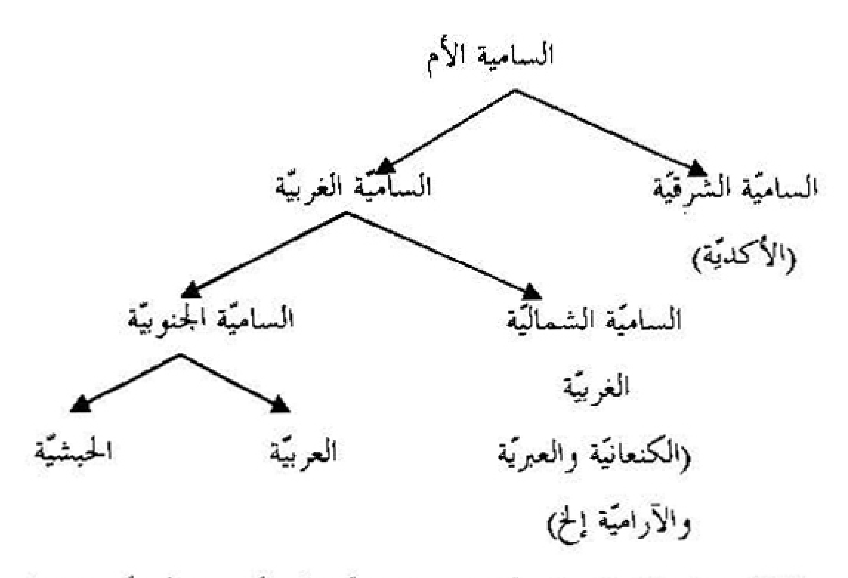
بين اللغات المتقاربة الخطوطُ اللهجيّةُ (1) isoglosses ولاسيّما منها الخطوط المورفيميّة isomorphs . وسوف نعرض في هذه الدراسة للخطوط المورفيميّة الرئيسيّة التي يرد ذكرها في الدراسات المعاصرة باعتبارها ظواهر مبتكرة innovations في لغة ساميّة واحدة أو أكثر ، لأنّ الاستحداث معيار بالغ الأهميّة في تحديد العلاقة بين اللغات المتقاربة وفي تصنيفها أيضا . وتبسيطًا للأمور ، فإننا سنعرض لنموذجين اثنين يمثّل كلّ منهما اتجاها مستقلاً – أو قل : نظريّة – في تصنيف اللغات الساميّة ، ثم نبيّن الأسس اللغويّة التي يستند إليها موقع العربيّة في كلٍّ – وهي في مجملها خطوط مورفيميّة – على أن نناقش تلك الأسس بشيء من التفصيل لأنها مُعْتَمَدُنَا في تحديد العلاقة بين العربيّة وأخواتها .

النموذج الأوّل هو التصنيف التقليديّ للّغات الساميّة ، وهو يرجع إلى عهد Wright (1890) ، وBergsträsser (1923) ، وBrockelmann (1926) ، وGray (1934) ؛ وقد بنَى عليه Moscati (1969) وزملاؤه نحوهم [illegible] للّغات الساميّة ، وخصصنا هذا المؤلّف بالذكر باعتباره أفضل ما كُتب في بابه في العقود الأخيرة الماضية ولأثره الكبير في أوساط دارسي الساميّات . ويتضمّن هذا التصنيف قسمين كبيرين : الساميّة الشرقيّة (وهي الأكديّة ومتفرّعاتها) والساميّة الغربيّة ، وهي تنقسم بدورها إلى الساميّة الشماليّة الغربيّة (أي الكنعانيّة والعبريّة والفينيقيّة والآراميّة والمؤابيّة) والساميّة الجنوبيّة (أي العربيّة والحبشيّة) . ويمكن تمثيل هذا التصنيف على النحو التالي (2) :

---

(1) قد يستخدم هذا المصطلح – كما هو مستخدم في هذه الدراسة – للتمييز بين اللغات لا بين اللهجات بمعناها الأقرب . انظر : معجم المصطلحات اللغوية ، مادة isogloss وما يتفرع عنها.

(2) كثيرٌ من المؤلفات التي تتبع هذا التصنيف عامة سابق على اكتشاف الأوغاريتية (عام 1929) والإبلاوية (في السبيعينيّات من القرن الماضي) . ويذكر أن في الأولى خلافا أيضا ، فمنهم من يعدها من الكنعانيّة ، ومنهم من يجعلها مع العبريّة والفينيقيّة أو يجعلها فرعا مستقلا من فروع الساميّة الشماليّة الغربيّة . أما الإبلاويّة فالخلاف فيها أكبر – ولعلّ ذلك ينجلي بعد دراسة أوفى لنقوشها الكثيرة التي تشكل أكبر مدونة في تاريخ العالم خلال العصر البرونزيّ المبكر بين الألف الثالث والألف الثاني قبل الميلاد . وقد اقترح بعض الدارسين جعلها في فئة مستقلة متفرعة من السامية الأم مباشرة ، على حين ذهب آخرون إلى قربها إما من الساميّة الغربية وإما من السامية الشرقية أي الأكديّة.



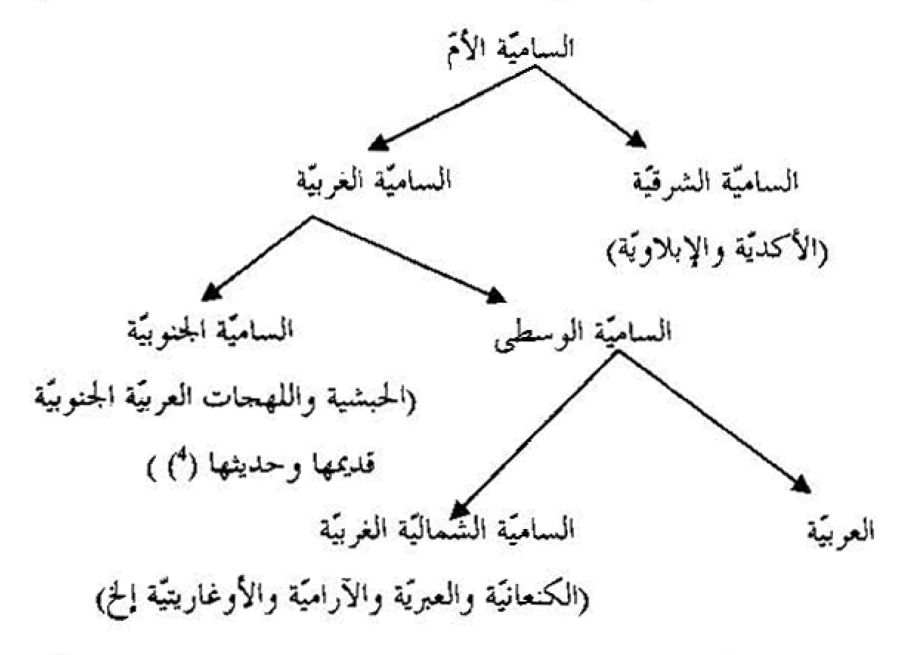
بحسب هذا التصنيف إذن تقع العربيّة ضمن الساميّة الجنوبيّة مع الحبشيّة يجمعها مع الساميّة الشماليّة الغربيّة أصلٌ مشترك أبعد هو الساميّة الغربيّة . وفي اللهجات العربيّة الجنوبيّة (أي السبئيّة والمعينيّة والقتبانيّة والحضرميّة) والحديثة (كالمهريّة والجباليّة والسقطريّة والحرسوسيّة) خلافٌ ، إذ من الدّارسين من يصنّفها مع العربيّة انطلاقًا من اعتبارات جغرافيّة ولغويّة على السّواء ، في حين يصنّفها آخرون مع الحبشيّة اعتمادًا على تميّزها عن العربيّة الشماليّة وموافقتها الحبشيّة في عدد من الخصائص . ومهما يكن من شيء ، فإن أساس هذا التصنيف جغرافيٌّ وحضاريٌ في المقام الأوّل وإن كان له مسوّغات ولا سيّما منها ما يميّز بين الفرعين الكبيرين : الشرقيّ والغربيّ . أمّا المسوّغات اللغويّة الخاصّة بموقع العربيّة في هذا التصنيف فسوف نفصّلها لاحقًا .

وابتداءً من سبعينيّات القرن الماضي ، نحا بعض الدارسين نحو الخروج على هذا التصنيف التقليديّ منطلقين من اقتناعهم بأن العامل الحاسم في تصنيف أيّة مجموعة لغويّة إنّما هو الخصائص الصرفيّة التي استحدثها بعض تلك اللغات دون سواه . وعلى ذلك فالنموذج الثاني للتصنيف (3) يقسم الساميّات ، كقسمة التصنيف الأوّل ، قسمين كبيرين : الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة ومتفرّعاتها ، وقد يضيف إليها بعضهم الإبلاويّة (Eblaite) والساميّة

---

(3) انظر : Hetzron (1976) و Goldenberg (1977) ، و(1991) Rodgers ، و Huehnergard (1992) .

الغربيّة . إلا أنّ القسمة بعد هذا تختلف عمّا في التصنيف الأوّل ، فالساميّة الغربيّة تتفرّع فرعين : الساميّة الوسطى والساميّة الجنوبيّة . أما الوسطى فقسمان أحدهما العربيّة والآخر السّامية الشماليّة الغربيّة ؛ وأمّا الجنوبيّة ففي تفاصيلها خلاف إلا أنّه يندرج تحتها ، بوجه عامّ ، إضافة إلى الحبشيّة ، اللّهجاتُ العربيّة الجنوبيّة قديمها وحديثها . وتمثيل هذه القسمة كالتالي :



إن الأمر الأساسيّ الذي يختلف فيه هذا النموذج عن سابقه هو موقع العربيّة إذ إنها نُقلت فيه من المجموعة الساميّة الجنوبيّة وجُعلت تحت مجموعة جديدة اسمها الساميّة الوسطى إلى جانب الكنعانيّة والآراميّة والعبريّة إلخ إشعارًا بالصلة التي تجمع هذه اللغات الشماليّة الغربيّة بالعربيّة . وتفريعًا على هذا ، يختلف الباحثون في العلاقة بين مجموعة اللغات التي تتكوّن منها الساميّة الوسطى بين قائلٍ بأن العربيّة تقع مع اللغات الكنعانيّة (ومنها العبريّة والفينيقيّة) في فرع واحد هو العربيّة الكنعانيّة Arabo-Canaanite بإزاء فرع آخر هو الآراميّة ، وقائلٍ بأن العربيّة والكنعانيّة والآراميّة إنما هي فروع مستقلة من الساميّة الوسطى (5) ؛ ولن ندخل في هذه المسألة لقلّة فائدتها في بحثنا هذا .

---

(4) يقترح (1987) Voigt ص 15 إخراج عربية النقوش الجنوبيّة من مجموعة اللغات الساميّة الجنوبيّة وجعلها فرعا متميّزا من فروع الساميّة الوسطى يطلق عليه اسم الساميّة الجنوبيّة الغربيّة !

(5) انظر : (1997) Faber ص 7 ، و(1987) Voigt ص 15 ، و(1991) Zaborski ص 369 .

ولا ريب أن ترجيح أحد هذين النموذجين الكبيرين في تاريخ تصنيف اللغات الساميّة وتعيين موقع العربيّة فيها – إن كان ممكنًا – يعود بفائدة عظيمة على تأثيل المفردات العربيّة ضمن أيّ معجم تاريخيّ للعربيّة . ولعلّ أقرب السّبل إلى الترجيح المراد أن نعرض للحجج التي يسوقها أصحاب كلّ من الرأيين – سواءٌ في ذلك ما انفرد به بعضهم أو جاء لدى غير واحد – ونناقشها آملين أن نخلص إلى ترجيح أحد التصنيفين أو إلى القطع بعدم جواز ذلك ، ثم أن نبيّن أثر ما نستخلصه في مسألة التأثيل .

ونستطيع أن نجمل الحجج اللغويّة [6] التي تستند إليها النظريّة الأولى على النّسق التالي :

1- جموع التكسير :

أ – الحجة : يرى أصحاب النظريّة الأولى أن هذه الجموع ، لتركّزها في اللغات الساميّة الجنوبيّة بحسب قسمتهم هم ، تميز اللغات التي تستخدمها – أي العربية الشماليّة والجنوبيّة والحبشيّة – عن اللغات الشماليّة الغربيّة [7] . والحاصل أن هذه الظاهرة تؤيد انتماء العربيّة إلى المجموعة الجنوبيّة وتنحو بها بعيدًا عن الكنعانيّة والآراميّة والأوغاريتيّة .

ب – تقويمها : قد تبدو هذه الحجّة للوهلة الأولى حاسمة نظرًا إلى أنها تختصّ بباب صرفيّ كبير يندرج تحته مجموعة متنوّعة من الأبنية . إلا أن حقيقة الأمر أكثر تعقيدًا من الظاهر على ما يمكن استخلاصه من عدد من الملاحظات ، أولاها أن أبنية جموع التكسير بمجملها أبنية ساميّة مشتركة ، وإن كنا لا نكاد نقع على استخدامها لجموع التكسير إلا في اللغات الجنوبيّة . والملاحظة الثانية أننا نقع على جموع التكسير في اللغات التي تجمعها بالساميّات صلة قرابة ، كالبربريّة والتشاديّة والكوشيتيّة [8] ، وفي هذا دليل على أن هذا

---

(6) قد يضيف بعض أنصار النظريّة الأولى حجة جغرافيّة دعما لآرائهم باعتبار أن قسمتهم أكثر انسجاما من النظريّة الثانية مع الواقع الجغرافي لتوزيع اللغات . إلا أننا لن نتطرق إلى هذه الحجة لأن من المتعذر أن نبطل عامل الهجرة وأثره في التصنيف اللغوي ، أي أن العماد في أي تصنيف يجب أن يكون لغويا في المقام الأول إذ إن من الجائز أن تتباعد لغتان – أو أكثر – من الناحية الجغرافية بسبب الهجرات المتعاقبة وتبقى الخصائص اللغوية التي تجمعهما دليلا على صلتهما التكوينية .

(7) انظر : Diem (1980) ص 69 وما بعدها .

(8) انظر سلسلة مقالات Petráček المذكورة في قائمة المراجع ، و(1991) Zaborski ص 370-371.

النوع من الجموع يعود إلى مرحلة الساميّة الأم . أما الملاحظة الثالثة فأن في بعض اللغات الساميّة غير الجنوبيّة كلمات يمكن وصفها بجموع التكسير . ففي عبريّة العهد القديم نجد الوزن qᵉṭūl (ولعلّ أصله qutūl*) ويقابله في العربيّة وزن فُعُول) مُستخدَمًا للدلالة على الجمع في كلمات مثل zᵉkhūr (ذُكور) وrᵉkūš (ممتلكات منقولة) وgᵉbhūl (حدود ، ويقابلها في العربيّة "جبال") ؛ وفي السريانيّة نجد ḥemrā ، مثلاً ، جمعًا لـــ ḥmārā (حمار) على نمط جمع التكسير (9) . إن هذه الملاحظات الثلاث مجتمعة تعزز الاعتقاد بأن التشابه بين العربية والحبشيّة في ظاهرة جموع التكسير إنما هو جزء من المخزون الساميّ المشترك الذي يرجع إلى الساميّة الأم بل إلى الساميّة – الحاميّة ، وأنه عائد إلى احتفاظ اللغات الجنوبيّة بجموع التكسير وعدم إسقاطها في الاستعمال ، وليس مردّه إلى اشتراك هذه اللغات في إحداث ظاهرة جديدة يصلح استخدامها دليلاً صرفيًا على علاقة عضويّة مميّزة لهذه اللغات عن أخواتها .

2- فتْحة عيْن الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم :

أ – الحجة : تتفرّد العربيّة والحبشيّة في أن صيغة الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم (10) فيهما هي وزان faᶜala ، يميزها عن الصيغ المقابلة في سائر الساميّات فتحة بين الأصلين الثاني والثالث أي بين عين الفعل ولامه (11) .

ب– تقويمها : إن التقارب بين العربيّة والحبشيّة في هذه الخاصيّة واقعٌ لا يُدحض . غير أنّه يَحْسُنُ بنا أن نتريّث قبل أن نستخلص منه أحكاما تتعلق بالتصنيف اللغويّ ، أي الحكم بأن العربيّة أقرب إلى اللغات الجنوبيّة منها إلى المجموعة الشماليّة . ولنا في وجوب

---

(9) من الملاحظ أيضا أن كثيرا من جموع السلامة ، تذكيرًا وتأنيثا ، في العربيّة يظهر تبدلا في نظام صوائت الكلمات بين الإفراد والجمع . من ذلك مثلا : أرْض وأرَضون وبن وبَنون ، وحلْقة وحلَقات ، وصرْخة وصرَخات . ويقابل هذه الظاهرة في عبرية العهد القديم تغير صوائت الكلمات السيغولية ، أي المكونة من مقطعين في كل منهما سيغول ، حين تُجمع جمع منكر سالمًا ، نحو melekh وkelebh اللتين تُجمعان على mᵉlākhīm وkᵉlābhīm . وشبيه بهذا في آراميّة العهد القديم أن جمع malkā هو malkhayyā حيث يُشعر تحول الكاف إلى خاء بوجود صائت في مرحلة سابقة ، أي بتغير صائتي في صيغة المفرد حين يُجمع . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالقول إن بعض الكلمات قد جُمع جَمع تكسير ثمّ أخضع لقياس جمع السلامة . ولا يخفى أن هذا التفسير يعزز القول بالأصل الساميّ المشترك لظاهرة جموع التكسير .

(10) خُصّصت صيغة المتعدي بالذكر – وإن يَكُنْ في العربيّة ، مثلا ، أفعال متعدّية من صيغة فعِلَ نحو عَلِمَ وشَرِبَ – لأن صيغتي فَعِلَ وفَعُلَ في مجمل الساميّات تقترنان بالأفعال اللازمة.

(11) انظر: Nöldeke (1911) ص 621 ، و Goldenberg (1977) ص 475 .

التريث حجج ثلاث : الأولى أننا لا نعرف على وجه اليقين طبيعة الصائت الذي يلي عين الفعل في عدد من اللغات الساميّة الشماليّة ، وذلك لأن طبيعة كتابتها صامتيّة تهمل الصوائت القصيرة برمتها ؛ فلعلّ حركة العين في بعض تلك اللّغات أو جميعها أن تكون الفتحة ! والثانية أن الجزم بوجود هذه الفتحة في كل اللهجات العربيّة القديمة ، شماليّها وجنوبيّها ، أمر قد يكون متعذرا إذ إن كثيراً من تلك اللهجات قد اندثر أو أنّ طبيعة كتابته لا تشي بصوائته القصيرة ، علاوة على أنّ بين اللهجات العربيّة الحديثة ، في صيغة الماضي المبْنيّ للمعلوم وفي حركة عينه ، تفاوتا قد يكون راجعا إلى مرحلة قديمة جدًا من تاريخ العربيّة ([12]) . أمّا الحجة الثالثة فهي أن من المحتمل أن يكون التشابه بين العربيّة والحبشيّة في صيغة الماضي المبنيّ للمعلوم ناشئا عن المقايسة باعتبارها "المحرك الأكبر للتغيرات الصرفيّة في أيّة لغة ... [و]السبيل الأمثل لتفسير الظواهر الصرفيّة التاريخيّة التي يرتكز إليها فقه اللغة المقارن" ([13]) . وفي الساميّات أمثلة كثيرة على المقايسة في صيغ الأفعال ([14]) . وإذ إن من المقرر في علم اللغة المقارن أنه كلما كان التغير الصوتيّ أو الصرفيّ "طَبَعِيًّا" (أي متوقعا حدوثه – بسبب من المماثلة أو المخالفة وغيرهما من الظواهر الشائعة – ولا سيما إذا كان له مقابلات في لغات غير ذات صلة باللغة المدروسة) ، كان مَرَدُّ التشابه الناشئ عنه بين لغتين اثنتين إلى ظواهر متأخرة لا إلى علاقة عضويّة تترتّب عليها أحكام متعلّقة بالتصنيف اللغوي . ولا يخفى أن المقايسة في صيغ الأفعال "طَبَعِيَّةٌ" إلى حدّ يحمل الباحث على الحذر من إطلاق أحكامٍ تصنيفيّة على اللغات التي يظهر فيها أثر المقايسة صوتيًا وصرفيًا .

3- التصريفان "قَاتَلَ" و"تَقَاتَلَ" :

أ – الحجة : تشترك العربيّة والحبشيّة دون سائر الساميّات في هاتين الصيغتين اللتين يميزهما تطويل الصائت بعد الأصل الأوّل من الجذر ([15]) ، وذلك في نحو "سَاعَدَ" و"تَسَاعَدَ"

---

(12) انظر : Zaborski (1991) ص 371 .

(13) فقه اللغة العربية المقارن لرمزي منير بعلبكي ، ص 123 . وانظر القسم الخاص بالمقايسة في الكتاب نفسه ص 123 – 141 .

(14) راجع بعض تلك الأمثلة في (1977) Goldenberg ص 475 .

(15) انظر : Brockelman (1908-13) ج 1 ص 513 ، و(1944) Fleisch ص 6-40 ، و(1960) Garbini ص 126-134 ، و(1969) Moscati ص 124 و128 .

في العربيّة ، وwāhaya (زار) وtamāsala (تماثل ؛ تشابه) في الحبشيّة . ولمّا كانت هذه الظاهرة مبتكرة innovation في العربيّة والحبشيّة كان للخطّين الصّرفيّين اللذين يمثّلانها شأنٌ بالغ في تصنيف الساميّات .

ب – تقويمها : إن القول بانفراد العربيّة والحبشيّة في هذه الظاهرة مردود بوجودها في العبريّة حيث نقع على الوزن المعروف بـــ pōᶜēl ، نحو qōṭēl الذي يقابل في العربيّة قَاتَلَ ، والذي يتصرّف منه المضارع المعلوم yᵉqōṭēl والمضارع المجهول yᵉqōṭal واسم الفاعل mᵉqōṭēl (16) . وإلى ذلك ، ففي البيجا Beja – وهي إحدى اللغات الكوشيتيّة القديمة – ظاهرة شبيهة بالفتحة الطويلة في صيغتَيْ "فَاعَلَ" و"تَفَاعَلَ"، وهي ضمّة طويلة ترِد في بعض الأفعال الدالّة على المشاركة (17) ؛ وفي هذا دليلٌ آخر على أن تطويل الصائت في هاتين الصيغتين يرجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ أي أنّه ليس مما أحدثته اللغات الجنوبيّة في فترة لاحقة فيكونَ حجّة لأصحاب النظريّة القائلة بانتماء العربيّة إلى الفرع الجنوبيّ .

4 – /f/ و /p/ :

أ – الحجّة : يُستدّل بالمقارنة أن الصامت /p*/ يرجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ وأنّه تحوّل في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة وفي الحبشيّة إلى /f/ (18) .

ب – تقويمها : سبق أن ذكرنا أن التحوّلات الصوتيّة والصرفيّة التي يمكن وصفها بأنّها "طَبَعيَّة" إنما هي في الغالب تحوّلات متأخرة لا تشير إلى تقارب عضويّ يجوز استخدامه لأغراض التصنيف . ولعل تحوّل /p/ إلى /f/ من أكثر التحوّلات شيوعًا في كثير من اللغات ، ومنها اللغات الهنديّة الأوروبيّة . وأما في اللغات الساميّة غير الجنوبيّة فإننا نقع أيضًا على مثل هذا التحوّل ، وإن كان مشروطًا بأحوال صوتيّة معيّنة، كما في اللغات الشماليّة التي يتمّ فيها هذا التحوّل على نحو مطّرد عند وقوع /p/ إثر صائت ، إذ يتحوّل اللفظ إلى /f/ ، أي أن اللفظ الانفجاريّ يصبح احتكاكيًّا (19) . وهذا التحوّل ضربٌ من

---

(16) هذه الأمثلة وسواها في Gesenius (1910) ص 151-152 .
(17) انظر أمثلة على ذلك في Zaborski (1991) ص 373 .
(18) انظر : Diem (1980) ص 68-69 ، وMoscati (1969) ص 24-25 .
(19) تفصيل ذلك في فقه العربيّة المقارن ص 99 .

المماثلة التقدميّة إذ يتغيّر فيها الصامت بأثر من الصائت ذي الصفة الاحتكاكيّة . ويبدو أن هذا التحوّل قد عُمّم في العربيّة والحبشيّة – على سبيل المقايسة – فحلّ لفظ /f/ محلّ لفظ /p/ في مرحلة متأخرة على ما نرجّح .

أمّا الحجج اللغويّة التي يستند إليها أصحاب النظريّة الثانية ، أي القائلون بأن العربيّة أقرب إلى الساميّات الشماليّة الغربيّة منها إلى الجنوبيّة ، بمن فيهم القائلون بانتماء العربيّة والساميّات الشماليّة الغربيّة جميعًا إلى الساميّة الوسطى وباشتراك الوسطى هذه مع الساميّة الجنوبيّة في تفرّعهما عن الساميّة الغربيّة ، فيمكن قسمتها على النحو التالي :

1 – صيغة yaqtulu :

أ – الحجّة : ابتدعت الساميّة الوسطى صيغة yaqtulu للدلالة على الأحداث غير المنقضية وأحلّتها محلّ صيغة aqattal التي احتفظت بها الأكديّة والحبشيّة والعربيّة الجنوبيّة [20] . ويردّ بعضهم هذه الصيغة الجديدة إلى صيغة المضارع المجزوم yaqtul قائلين إن الصائت u- قد أضيف إلى آخرها . ويستنتج أصحاب النظريّة الثانية من هذا أن العربيّة والساميّات الشماليّة الغربيّة – وفيها جميعًا هذه الصيغة الجديدة وإن كان قد أصابها التغيير ولا سيّما عند سقوط الحركات النهائيّة – تنتمي إلى مجموعة واحدة ، هي الساميّة المتوسّطة ، يميّزها استحداثُها الإعرابَ في الأفعال بدلاً من تفرقتها بالصيغة كما هو قائم في الحبشيّة مثلاً (حيث نجد yᵉqabbar للرفع و yᵉqbᵉr في سواه) .

ب – تقويمها : لو كان التثبّت من هذه الحجّة ممكنًا لكان لها أثرٌ بيّنٌ في تعزيز التفرقة بين العربيّة – أي عربيّة الشمال – من جهة وبين العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة، وذلك لأن استحداث صيغ جديدة في عدد من اللغات المتقاربة دون أخواتها لدليلٌ على انتمائها إلى مجموعة متميّزة ضمن الأسرة اللغويّة الواحدة ، وبخاصّة إذا كانت تلك الصيغ المستحدثة غير ناشئة عن تغيير صوتيّ أو صرفيّ متوقّع أو شائع في لغات أخرى حتّى يُرَدَّ إلى المصادفة البحتة لا إلى تغيير في المادة المشتركة المُتَحَدِّرة من اللغة الأمّ . وفيما يخصّ صيغة

(20) انظر : Hetzron (1976) ص 105 ، و(1977) Goldenberg ص 475-477 ، و(1987) Voigt ص 3 ، و(1997) Faber ص 8-9 .

yaqtulu فإن من الجائز بل من المرجّح أن تكون موجودة في النقوش العربيّة الجنوبيّة ([21]) . فمن الناحية النظريّة تحتمل كتابة هذه النقوش افتراض وجود صيغتين اثنتين : yaqtulu و yᵉqattal (كما في الحبشيّة) وذلك لأنّ الكتابة الصامتيّة – أي yqtl – لا تُظْهِرُ الصوائت القصيرة والتشديد . ومن هنا وجب البحث عن أيّ دليل يرجّح بين الاحتمالين النظريّين . ولعل هذا الدّليل قائم في القَتَبانيّة حيث نجد صيغة "المضارع" مسبوقة بالصامت -b وموازيةً لاستخدام yaqtulu في العربيّة الشماليّة ([22]) . وإذا صحّ أن هذه الباء توازي الباء التي نقع عليها في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة متصدِّرة الأفعال التي يقابلها في الفصحى المضارعُ المرفوع قويَ الاعتقاد بأن عربيّة الشمال ليست شبيهة من حيث هذه الظاهرة باللغات الشماليّة الغربيّة فحسب بل بعربيّة الجنوب ، وامتنعت التفرقة الحاسمة بين الساميّة الوسطى والساميّة الجنوبيّة .

2 – صِيَغ المجهول :

أ – الحجة : تخلو الساميّة الشرقيّة – (أي الأكديّة) – من صِيَغ الفعل المجهول، أي أن البناء للمجهول ظاهرة ساميّة غربيّة على تفاوتٍ ما بين اللغات الغربيّة المختلفة من تفشّي صِيَغ المجهول، من الاقتصار على بقايا ضئيلة في آرامية العهد القديم مثلاً ، إلى تعميم الظاهرة على جميع الأفعال مجردها ومزيدها في العربيّة ([23]) . وفيما وراء هذه القسمة بين الساميّة الشرقيّة والغربيّة اقترح بعضهم أن العربيّة الشماليّة أقرب إلى الساميّات الشماليّة الغربيّة منها إلى العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة بناءً على الخطّ الصرفيّ الذي يمثّل استخدام البناء للمجهول أو إغفاله في تَيْنِك المجموعتين.

ب – تقويمها : كما مرّ في الحجة السابقة ، أي صيغة yaqtulu ، ليست التفرقة حاسمة بين عربيّة الشمال ومعها اللغات الشماليّة الغربيّة وبين الساميّة الجنوبيّة ، وذلك أن

---

(21) انظر الحجج التي ساقها Zaborski (1991) ص 367 على وجود صيغة yaqtulu في النقوش العربيّة الجنوبيّة .

(22) مثال ذلك bykbr المكونة من الباء مع الفعل "المضارع" ykbr . انظر : Beeston (1984) ص 64؛ وقارن ص 61 .

(23) في تفاوت الساميّات في استخدام البناء للمجهول ، انظر : فقه العربيّة المقارن ص 150 -151 ؛ انظر أيضا O'Leary (1923) ص 233-234 ، و(1969) Moscati ص 123-124 .

اللهجات العربيّة الجنوبيّه القديمة لا تخلو من صيغ للمجهول وإن كانت طبيعة كتابة النقوش الجنوبيّة لا تفرّقها في الكتابة عن صيغ المعلوم لأن الفرق بين هذه وتلك مقتصر على الصوائت ، ولذلك فلا فرق كتابيًّا بين "فَعلَ" و"فُعِلَ" أو نحوهما ([24]) . وإلى ذلك نقع على صيغ المجهول في اللهجات العربيّة الجنوبيّة الحديثة ، الأمر الذي يعزّز احتمال وجودها في اللهجات الجنوبيّة القديمة ([25]) . وعلى هذا فتوزُّع تلك الصيغ لا يجيز أي استنتاج قاطع عن تصنيف اللغات الساميّة إلا بين الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة) وسائر اللغات ، وليس في هذا على أيّة حال من دليل على موقع العربيّة بين أخواتها الجنوبيّة والشماليّة .

3 – حركة حرف المضارعة :

أ – الحجّة : تتفاوت حركة حرف المضارعة – أو ضمائر المضارعة على الأصحّ – في الساميّة الشرقيّة بين الفتحة والكسرة على النحو التالي : -a (للمتكلم المفرد) ، و-ta (للمخاطب والمخاطبة والغائبة) ، و-i (والأرجح أن أصلها -yi* ؛ للغائب والغائبين والغائبات) ، و-ni (للمتكلّمين) . مثال ذلك على التوالي : aqabbar وtaqabbar وiqabbar وniqabbar . ويرى بعضهم في هذا التفاوت دليلاً على شَبَه الأكديّة في هذه الظاهرة بالساميّة الأمّ باعتبار أن التفاوت ينبئ بمرحلة لغويّة قديمة جدًّا وسابقة على القياس خلافًا لما في جميع اللغات الساميّة الأخرى ، إذ إن حركة ضمائر المضارعة فيها واحدة في جميع التصاريف ([26]) . ويمضي أصحاب هذه الحجّة في القول إنّ الحبشيّة والعربيّة الجنوبيّة ، بعد هذا ، تنفردان بأن ضمائر المضارعة فيهما في الأصل هي -i* وإنها تحوّلت في الحبشيّة في جميع الضمائر على النحو التالي : ᵉqabbᵉr´ وtᵉqabbᵉr وyᵉqabbᵉr وnᵉqabbᵉr . أما الساميّة الوسطى ، ومنها العربيّة ، فقد عُمّمت الفتحة أو الكسرة في

(24) Beeston (1984) ص 14 .
(25) Zaborski (1991) ص 372 .
(26) صاحب هذا الرأي ، وهو أول من رأى في توزيع حركة المضارعة في اللغات الساميّة دليلا على انتماء العربيّة إلى الساميّة الوسطى ، هو Hetzron (أنظر مقالته المنشورة سنة 1976 ص94 – 95).

جميع تصاريف كل لغة منها ؛ ففي العربيّة فتحة فيها جميعًا ([27]) ، وفي العبريّة والآراميّة تحوّلت الفتحة إلى كسرة أحيانًا لظروف صوتيّة خاصّة ليس هذا مجال ذكرها .

ب – تقويمها : إن أضعف ما في هذه الحجة أمران : أولهما أنها تفترض أن العربيّة تشارك اللغات الشماليّة الغربيّة في هذه الظاهرة علمًا بأنّ كُلاًّ من العربيّة والعبريّة والآراميّة قد نحا فيها نحوًا مباينًا للآخر ، أي أن في كل منها صائتًا مختلفًا عُمِّمَ على جميع تصاريف الفعل ([28]) . وعلاوةً على ذلك لا مسوِّغ للقول إن الفتحة في العربيّة أصلها كسرة ، كما ذهب أصحاب هذا الرأي ([29]) . وخلاصة الأمر أن هذا التنوّع في اللغات الساميّة الوسطى يُفرِغ الحجّة من فحواها إفراغًا تامًّا . أمّا موطن الضعف الآخر فهو الادّعاء أنّ حركة ضمائر المضارعة في العربيّة الجنوبيّة هي ī-* ثمّ قُصِّر هذا الصائت كما في الحبشيّة ؛ فمثل هذا الادعاء لا يعضده شيء لأن الكتابة لا تعيننا مطلقًا على تحديد الصائت المستخدم في الصيغ الواردة في النقوش الجنوبيّة .

4 – تاء الضمير وكافه مع الفعل الماضي :

أ – الحجّة : إذا قارنّا ضميرَي الرّفع المتحرّكين للمتكلّم والمخاطب في الساميّات وجدناهما كالتالي :

	الأكديّة	العربيّة	العبريّة	الآراميّة	الحبشيّة
المتكلّم	-āku qabrāku	-tu qabartu	-tī qābartī	-t qebret	-kū qabarkū
المخاطب	-āta qabrāta	-ta qabarta	-tā qābartā	-t q^{e}bart	-ka qabarka

---

(27) كذا في الفصحى . ولا بد من التنبيه على أن الكسرة هي الغالبة على العربيّة بدليل قول سيبويه : "هذا بَاب تَكسيرُ فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرتَ ثانيَ الحرف حين قلتَ : فَعِلَ ، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز ، وذلك قولهم : أنت تِعلم ذاك ، وأنا إِعلم ، وهي تِعلم ، ونحن نِعلم ذاك" (الكتاب 110/4) . إلا أن اللغويين العرب عدوا كسر حرف المضارعة منافيا للفصاحة واستحسنوا خلو لهجة قريش من هذه الظاهرة وهم يسمّونها تلتلة بهراء (انظر : مجالس ثعلب 8/1 ، والخصائص 11/2 ، والصحابي 53) .

(28) قارن : Zaborski (1991) ص 369 .

(29) Heizron (1976) ص 95 .

والظاهر أن الأكديّة هي الأقرب إلى ما نفترض أنه حالُ الساميّة الأمّ ، أي مجيء الكاف للمتكلّم والتاء للمخاطب وتصاريفه ، لأن هذا التنوّع يرجع إلى مرحلة سابقة على القياس ، في حين أن جميع اللغات الأخرى ماثلت بين الضميرين : فعُمِّمَت التاء في العربيّة والعبريّة والآراميّة (ومثلها الأوغاريتيّة والفينيقيّة) وعُمِّمت الكاف في الحبشيّة ([30]) . والمحصّلة أن استحداث التعميم في جميع الساميّات غير الشرقيّة يُظهر أن العربيّة توافق اللغات الشماليّة الغربيّة وتخالف الحبشيّة – ومعها العربيّة الجنوبيّة – ولذلك فالعربيّة من الساميّات الوسطى لا من الساميّات الجنوبيّة .

ب – تقويمها : إن القسمة بين اللغات التي تستخدم التاء وتلك التي تستخدم الكاف قد لا تكون حاسمةً على النحو المبيَّن أعلاه . ففي الساميّات الشرقيّة نجد أن الأشوريّة المُحْدَثة Neo-Assyrian تستخدم الضمائر āka- للمخاطب وāki- للمخاطبة وākunu للمخاطبين في الأفعال السُّكونيّة stative verbs بدلاً من āta- وāti- وātuna-؛ وكذلك نقع في بعض اللهجات الآراميّة على ضمائر بالكاف بدلاً من التاء ([31]) . ومن ناحية ثانية ، لسنا نعرف يقينًا إن كانت العربيّة الجنوبيّة القديمة حقًّا تستخدم الكاف فحسب في صيغة المخاطب ، وذلك لأن استخدام ضمائر المخاطبة في نقوش هذه اللغات أمر نادر ، فلا يمكن الجزم بحقيقة الاستعمال . والواقع أنّ الكاف ، لا التاء ، ترد في بعض اللّهجات اليمنيّة الحديثة ، وليس هذا بالضرورة من أثر العربيّة الجنوبيّة بل قد يعكس تنوّعًا في العربيّة نفسها ([32]) . وقد لا يكون مستغربًا أن بعض الباحثين قد اقترح وجود لهجات

---

(30) Hetzron (1976) ص 93 – 94 .

(31) Goldenberg (1977) ص 478 .

(32) أما ما هو أثر العربيّة الجنوبيّة فما يذكره بعض المصادر من كلام بعض أبناء حِمْيَرَ حين يصطنعون العربيّة فيجعلون تاء الضمير المتحركة كافا اقتفاء لما في لغتهم . من ذلك ما نُسب إلى راجز من حمير:

يا ابْنَ الزّبَيْر طالَ ما **عَصَيْكا** وطال ما عَنَّيْتَنا إليكـا

لَنَضْرِبَنْ بسيفنا قَفَيْكا

انظر : نوادر أبي زيد ص 437 ، وأمالي الزجاجي ص 236 ، واللسان (تا ؛ قفا) . وفي سر الصناعة 281/1، والممتع في التصريف 414/1 ، وخزانة الأدب 429/4 أن سُحيم عبد بني الحسحاس كان إذا أنشد شعرًا جيّدًا قال : أحْسَنْكَ والله ، يريد أحسنتَ . وفي الكامل للمبرّد 225/2 أن عبد بني الحسحاس "كان يرتضخ لكنة حبشيّة" (وعنه نقل البغدادي في الخزانة 102/2) .

انتقاليّة transitional ليفسّر عدم انتظام استخدام التاء والكاف انتظامًا يمكّننا من استخلاص أحكام تتعلّق بتصنيف الساميّات ([33]) .

5 – الضمير المتصل بالفعل المضارع المسند إلى المخاطبات والغائبات :

أ – الحجّة : إن صيغ هذا الضمير في الساميّات كالتالي :

	الأكديّة	العربيّة	العبريّة	الآراميّة	الحبشيّة
المخاطبات	-ā taqabbarā	-na taqburna	-nā tiqbornā	-ān teqb^{e}rān	-ā t^{e}qabrā
الغائبات	-ā iqabbarā	-na yaqburna	-nā tiqbornā	-ān neqb^{e}rān	-ā y^{e}qabrā

الملاحظ أن الأكديّة والحبشيّة تشتركان في استخدام اللاحقة ā- ، الأمر الذي يرجّح رجوع هذه اللاحقة في صيغتَي المخاطبات والغائبات إلى مرحلة الساميّة الأمّ ، وأن العربيّة توافق العبريّة في استخدام na/nā ([34]) وتجافي شقيقتها الجنوبيّة أي الحبشيّة . وإذ إن الآراميّة تستخدم ān- ، وهي بذلك تحتفظ بـــ ā- من الساميّة الأمّ مع زيادة الصامت n- ، فقد ذهب بعضهم إلى أن العربيّة والعبريّة (ومعهما الكنعانيّة) تنتميان إلى ما سُمّيَ بـــ "العربيّة–الكنعانيّة" وأن هذه تتميّز عن الآراميّة وإن كانت جميعًا ترجع إلى الساميّة الوسطى ([35]) .

ب – تقويمها : تفترض هذه الحجّة أن العربيّة والعبريّة قد استحدثتا هذا التغيير – أي استخدام na/nā – لعلاقة نَسَبٍ تكوينيّة ، وهي بذلك تُسقط احتمالاً قويًّا بأن يكون هذا التغيير قد حصل في كلّ منهما بمعزل عن الأخرى . والواقع أن هذا الاحتمال له ما يعزّزه ، إذ إن هناك سببًا جوهريًّا استدعى هذا التغيير عن الأصل ، أعني أن اللاحقة ā- في الساميّة الأمّ قد تلتبس باللاّحقة الدالّة على التثنية ، فأبدلتها العربيّة

---

(33) انظر : Zaborski (1991) ص 368 .

(34) نرجح أن إطالة الصائت الذي يلي النون في العبريّة مرده إلى المقايسة بتأثير من الضميرين المنفصلين attēnā (أنتن) و hēnna (هن) . ولأثر المقايسة في صيغ الضمائر الساميّة انظر : "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة" ص 19 - 54 .

(35) انظر : Hetzron (1976) ص 103 .

والعبريّة بما يقابلها في الضمائر المنفصلة للمخاطبات والغائبات ([36]) . وإذا كان الأمر كذلك فالشبه عارض ولا قيمة له من حيث التصنيف النوعيّ . وهناك ردّ آخر على أصحاب الحجّة المبيَّنة في "أ" أعلاه ، وهي أن استخدام اللاحقة n- ليس مقصورًا على "العربيّة-الكنعانيّة" إذ إنها ترد في النقوش العربيّة الجنوبيّة ([37]) ، وهذا يُبطل الفصل بين العربيّة والساميّات الجنوبيّة . وأخيرًا لا بدّ من القول إن الاعتماد على ظاهرة واحدة ، أي توزّع ضميري المخاطبات والغائبات في المضارع ، على ما في تلك الظاهرة من تشعّب ولا انتظام ، لتقرير موضع العربيّة لا من الساميّات الشماليّة والجنوبيّة فحسب بل من علاقتها بالعبريّة وبالآراميّة تكوينًا وتصنيفًا ، لَشَطَطٌ بَيِّنٌ وتجاوزٌ بعيد يحمِّل الظاهرة — حتى ولو سلّمنا بأنّها صحيحة أو افترضنا أنها مبتكرة innovation – أكثر مما يجيزه أيّ منطق سليم .

****

ماذا نستخلص إذن من الحجج السابقة ومناقشتها ؟ ولنبدأ بما هو الأظهر والأسهل : فالعربيّة تُفارق الأكديّة — أي الساميّة الشرقيّة — مفارقةً تحتّم تصنيفَها في حيّزين منفصلين . وإذا نظرنا في النقاط الرئيسيّة التي أوردناها — وهي الحجج الأربع في النظريّة الأولى والحجج الخمس في الثانية ، ويمثّل مجموعُها ما يمكن أن يكون ظواهر مستحدثة لخطوط مورفيميّة تصلح أساسًا للتصنيف — وجدنا العربيّة والأكديّة متباينتين في كلّ منها بغير استثناء . ويمكننا إجمال هذا التباين في النقاط التالية بحسب ورودها السّابق :

1) تكثر جموع التّكسير في العربيّة ، وتخلو منها الأكديّة .

2) تَرِد صيغة الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم على وِزان faʿala في العربيّة ، أي بفتحة بين العين واللام ، وهي في الأكديّة ضمة في الغالب نحو iškun (وَضَعَ) ([38]) .

3) تطّرد في العربيّة صيغتا "قَاتَلَ" و"تَقَاتَلَ" ، وتخلو منهما الأكديّة .

4) يقابل الصامتُ /f/ في العربيّة الصامتَ /p/ في الأكديّة .

---

(36) انظر : Zaborski (1991) ص 369 .
(37) انظر : Voigt (1987) ص 13-15 .
(38) انظر : Moscati (1969) ص 123 .

5) تقابل صيغةُ yaqtulu العربيّة صيغةَ yaqattal في نحو iqabbar .

6) تبني العربيّةُ المجهولَ من كلّ فعل متعدّ ، وتخلو الأكديّة تمامًا من البناء للمجهول .

7) تقتصر حركة حرف المضارعة في العربيّة على الفتحة ، وتتفاوت في الأكديّة بين الفتحة والكسرة (39) .

8) تستخدم العربيّة التاء في ضميرَي الرفع المتحرّكين للمتكلّم والمخاطب ، في حين تَرِدُ التاء في الأكديّة في المخاطب ويقابلها الكاف فيها في المتكلّم .

9) تستخدم العربيّة na- ضميرًا للمخاطبات والغائبات في المضارع ، يقابله في الأكديّة ā- .

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى التطابق القائم بين الأكديّة والعربيّة من حيث نظام الإعراب ، تشاركهما في ذلك الأوغاريتية : فتوزيع حركات الإعراب في العربيّة بين ضمّة هي عَلَم الإسناد ، وفتحة هي عَلَم المفعوليّة ، وكسرة هي عَلَم الإضافة له نظير تامّ في توزيع حركات الإعراب في الأكديّة وفي تضمّنها تلك الدلالات العامّة نفسها ، نحو ṭābu للرفع وṭāba للنصب وṭābi للجرّ (40) . إلا أننا نذكر هذا هنا لننفي أن يكون فيه دليل على علاقة تكوينيّة تجمع بين العربيّة والأكديّة ، وذلك لاعتقادنا الجازم بأن نظام الإعراب من المشترك السامي . أي أنه يرجع إلى الساميّة الأمّ بدليل وجوده في الأوغاريتية مطابقا للعربيّة والأكديّة ، ووجود بقايا منه في عدد من اللغات الساميّة الأخرى ، كورود اللاحقة ā- للظرفيّة في العبريّة ، واحتفاظ الحبشيّة بعلامة الرفع ū- في بعض الأعداد ، نحو šalastu (ثلاثة) وsamānītū (ثمانية) . معنى هذا أن الإعراب

---

(39) سبق أن ذكرنا تلتلة بهراء في الهامش 27 . والواقع أن هذه اللهجة (أي تِعلم ، نِعلم ، تِعلمين إلخ) ولهجة قريش (أي تَعلم ، نَعلم ، تَعلمين إلخ) سواءٌ في احتفاظ كلٍّ بحركة واحدة في جميع تصاريف الفعل ، خلافا للأكديّة التي تتفاوت فيها الحركة في تلك التصاريف . وإنما نستثني من هذا التعميم فعلا واحدا فحسب هو إخَالُ ، بالكسر ، وسائر التصاريف بالفتح (نَخال ، تَخالون ، إلخ) ومن اللافت حقا أن أصحاب التلتلة يفتحون همزة أخال (انظر : اللسان ، خيل) ، ولعلّ هذا عائد إلى المخالفة dissimilation في كلتا اللهجتين .

(40) في الأكديّة أيضا تُستَخدَمُ u- للظرفيّة ويقابلها في العربيّة الضمة في نحو تحتُ وفوقُ وحيثُ وبعدُ إلخ . وفيها أيضا īs- للمفعوليّة غير المباشرة dative وللظرفيّة أيضا ، وليس لهذه اللاحقة نظير في العربيّة . انظر : Von Soden (1969) ص 78 وما بعدها

سقط في بعض الساميّات واحتفظ به بعضُها وليس معناه أنّ بعضها استحدثه فيكونَ فيه دليل على علاقة تصنيفيّة ([41]) .

من الواضح إذن أن العربيّة يجب أن تُصنَّفَ خارج الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة ومعها متفرعاتها البابليّة والأشوريّة ، وكذلك الإبلاويّة إن صحّ انتماؤها إلى الساميّة الشرقيّة ؛ انظر الهامش 2 أعلاه) . أما بعد هذا فالأمر فيه اضطراب وتعقيد . وقد أضحى بَيِّنًا من كلّ ما سبق أن الخطوط المورفيميّة متداخلة في مجملها ، أو في أحسن الأحوال غير مقتصرٍ استعمالها على أيّة لغتين اثنتين أو فوق ذلك . فما أن نقع على ظاهرة صرفيّة قد تميّز لغتين اثنتين فصاعدًا حتى نجد لتلك الظاهرة أثرًا في لغات أخرى أو نقع على تفسير ينفي العلاقة التكوينيّة المترتّبة عليها ويردّ الظاهرة إلى توارد ناشئ عن ظروف صوتيّة – كتحوّل /p/ إلى /f/ ([42]) – أو صرفيّة – كاستخدام n رفعًا للالتباس بين لاحقة التثنية ولاحقة المخاطبات والغائبات ([43]) . إن هذا الواقع يدعونا إلى القول إن العربيّة يتنازعها نازعان : أحدهما شماليّ غربيّ والثاني جنوبيّ . وإذ ذاك فلا مَفَرَّ من القول بوجود مُتَّصِلٍ لهجيٍّ أو لغويٍّ continuum يميل أحيانًا إلى النازع الأوّل وأحيانًا أخرى إلى النازع الثاني. ونجدنا في هذا على وفاق مع Zaborski في كلامه على مُتَّصِلٍ كهذا ([44]) ، وإن كنّا أَمْيَلَ منه إلى النظريّة الأولى ، وبخاصّة لأنّها لا تفصم العلاقة بين فرعَي العربيّة الكبيرين : الشماليّ والجنوبيّ . ويحسن التذكير هنا بما مرّ سابقًا عن طبيعة الكتابة الصامتيّة للنقوش الجنوبيّة وعن قلّة الشواهد في مادّتها أحيانًا . فمن حيث الكتابة وجدنا أن الحجّة الثالثة لأصحاب النظريّة الثانية يُضَعِّفُهَا عدم تمثيل الصوائت كتابةً في تلك النقوش ؛ ومن حيث قلّة الشواهد وجدنا أنه لا يمكن الجزم بأن التاء لا تَرِد مطلقًا في ضمير المخاطب لأن ضمائر الغيبة نادرة الوجود جدًّا في النقوش الجنوبيّة نظرًا لطبيعة المادّة التي دوّنها أصحابها والتي

---

(41) انظر أيضا ما ذكرناه عن ظاهرة الإعراب في الساميّات وتوسع العربيّة فيها ، في : فقه العربيّة المقارن ص 154 – 155 .

(42) راجع الحجة الرابعة لأصحاب النظريّة الأولى .

(43) راجع الحجة الخامسة لأصحاب النظريّة الثانية .

(44) وهو يسميه مُتَّصِلا لهجيا dialect continuum ويُرجع الرأي القائل به إلى أوائل دارسي الساميّات، وفي طليعتهم نولدكه . راجع : Zaborski (1991) ص 365 – 366 و 373 – 374.

تكاد تقتصر على السرد بصيغة الغائب . وفيما عدا فَصْم العلاقة بين عربيّة الشمال وعربيّة الجنوب ، فإننا مطمئنون إلى صحّة النازعَيْن اللذين تنحو العربيّة نحو كل منهما في مسائل بعينها . وانطلاقًا من الخطوط الصرفيّة التي عرضنا لها يمكننا تأكيد هذين النازعين من خلال الحقائق التالية ، نبدأها بالمسألتين الأولى والثالثة في النظريّة الأولى :

1- أن العربيّة أكثر ما تشبه الحبشيّة في استخدامها جموع التكسير ؛ إلا أن في بعض اللغات الشماليّة بقايا من استخدام تلك الجموع .

2- أن العربيّة تشاطر الحبشيّة استخدام التصريفَيْن "قَاتَلَ" و"تَقَاتَلَ" ؛ إلا أن صيغة pōʿēl العبريّة التي تقابل "قَاتَلَ" تنبئ بأن التشابه القائم بين العربيّة والحبشيّة ليس عديم النظير في اللغات الشماليّة .

فالنازع إذن في هذين الأمرين جنوبيّ في المقام الأوّل مع وجود نظائر شماليّة. وأما ما كان النازع فيه شماليًّا في المقام الأوّل مع وجود نظائر جنوبيّة فالحقائق التالية المنتزَعة من النظريّة الثانية :

1- أن العربيّة تشارك الساميّات الشماليّة في استخدام صيغة **yaqtulu** خلافًا للحبشيّة ؛ إلا أنّ في العربيّة الجنوبيّة دلائل على وجود تلك الصيغة .

2- أن العربيّة تماثل الساميّات في استخدام صيغ المجهول وإن كانت أكثر اطّرادًا فيها من أخواتها ؛ إلا أن الراجح أن العربيّة الجنوبيّة قد استخدمت البناء للمجهول دون أن تتمكّن كتابتها من تمثيل الفرق بين المعلوم والمجهول ، شأن العربيّة في ذلك قبل ابتداع رموز صوائتها القصيرة .

3- أن العربيّة ، كالساميّات الشماليّة ، قد جعلت التاء المتحرّكة عَلَمًا على ضمير المتكلّم بدلاً من الكاف في الساميّات الجنوبيّة ؛ إلا أنّ التاء ، لا الكاف ، هي التي ترد في بعض اللهجات الآراميّة وفي بعض اللهجات اليمنيّة الحديثة أيضًا ، وفي عدم الاطّراد هذا ما ينهى عن إثبات نازع وحيد في علاقة العربيّة بأخواتها .

4- أن العربيّة توافق الساميّات الشماليّة في استخدام na- ضميرًا مسندًا إلى المخاطبات والغائبات مع المضارع ؛ إلا أن هذا الضمير يَرِد أيضًا في النقوش العربيّة الجنوبيّة .

إن المُتّصل اللّهجيّ الذي تثبته النقاط الستّ السابقة له شواهد أخرى مبثوثة في مواطن متفرّقة من النحو الساميّ . ونكتفي هنا بذكر ثلاث مسائل سريعة منها لمجرّد أن نثبت عدم اقتصار الشواهد على الحجج التي أوردناها في هذه الدراسة (45) .

المسألة الأولى أن أداة التعريف في العربيّة الأمّ هي على الأرجح -han* (التي تطوّرت فيما بعد إلى -al) وأن لهذه الأداة نظائر في الساميّات الشماليّة وفي الساميّات الجنوبيّة على حدّ سواء ، خلافًا لمن يعدّ العربيّة "شماليّة" في هذا الأمر .

والثانية أن سقوط ضمائر الغيبة المتّصلة ذات حرف الصفير s- أو š- من العربيّة والساميّات الشماليّة وبقاء تلك التي بالهاء (h-) خلافًا لما في الساميّة الأمّ ليس دليلاً على نزعة "شماليّة" لدى العربيّة لأن إحدى اللهجات العربيّة الجنوبيّة الرئيسيّة ، وهي السبئيّة ، تستخدم الهاء أيضًا خلافًا للمعينيّة والقتبانيّة (46) ، كما أن الحبشيّة نفسها تجانس العربيّة في هذا الجانب .

وأمّا المسألة الثالثة فإنّ حرف التّعدية في الصيغ الفعليّة في الساميّات هو الهاء أو الهمزة أو حرف الصفير -s-/š ، وقد احتفظت العربيّة بالثاني منهما في وزن "أَفْعَلَ" وبالثالث في "استكتب" (47) . ويُستدلّ من توزّع هذا المورفيم في الساميّات أن العربيّة

(45) انظر تفصيلا أكبر لهذه المسائل الثلاث في Zaborski (1991) ص 372 – 373 .
(46) انظر القائمة التي تبين توزّع هذه الضمائر في العربيّة الجنوبيّة في Moscati (1969) ص 159 .
(47) في العربيّة شواهد قليلة جدًا على هاء التعدية ، في نحو "هَرَقْتُ الماء" و"هَنَرْتُ الثوب" و"هَرَحْتُ الدابة" و"هَرَدْتُ الشيء" (انظر : سر صناعة الإعراب 554/2) ، ولعلّ منه "هاتِ" بدلا من "آتِ" . ويقتصر هذا على الألفاظ المسموعة أي أن الهاء ليست منتجة على سبيل القياس . ويصح في السين التي ترد في وزن "سَفْعَلَ" ما يصح في الهاء من حيث الندرة وعدم الإنتاج ؛ ومن أمثلتها "سَقْلَبَه" أي صرعه ، و"سَلْقَى" وهذه الأخيرة أقرب أن تكون على وزن "افْعَلَ" من أن تكون ألفها زائدة للإلحاق كما فسّرها اللغويّون (سر الصناعة 674/2 و688) .

يربطها بكلّ من الساميّة الشماليّة والجنوبيّة روابط تنبئ بمتّصلٍ لهجيّ أو لغويّ لا بحدود فاصلة وحاسمة بين الساميّات المختلفة (48) .

نستخلص ممّا سبق أن التأثيل المعجميّ العربيّ يجب أن يرتكز إلى الحقائق اللغويّة التي أظهرناها فيما سبق : فالتمايز واضح بين العربيّة والساميّة الشرقيّة ، إلا أن المجموعة الساميّة الشماليّة والمجموعة الساميّة الجنوبيّة تتنازعان العربيّة في الخطوط الصرفيّة الأساسيّة، ولذلك فمن المتعذّر أن نصنّف العربيّة في مجموعة واحدة مع أيّ من المجموعتين ونغفل علاقتها بالمجموعة الأخرى . وترجمة هذا الكلام النظريّ من الوجهة العلميّة أنه عند تأثيل الكلمات في المعجم التاريخيّ يُستحسن ذكر الكلمات الساميّة الشقيقة cognates ضمن ثلاث مجموعات أولاها الساميّة الجنوبيّة ، وثانيتها الساميّة الشماليّة ، وثالثتها الساميّة الشرقيّة . وليس المراد من تقديمنا الساميّة الجنوبيّة على الشماليّة إصدار حكم جازم بانتماء العربيّة إليها بأكثر من انتمائها إلى المجموعة الثانية ، بل الإبقاء على العربيّة الجنوبيّة في المجموعة الأولى الأقرب إلى العربيّة إظهارًا للحقائق الجغرافيّة والروابط الحضاريّة التي قد يُسهم تقدّم الدراسات المقارنة في الكشف عن أثرها اللغويّ وعن مدى تقارب فرعَي العربيّة بأكثر مما تجيز معرفتُنا الحاليّة تأكيده . وأما جعلُ الساميّة الشرقيّة في الموضع الثالث فناشئ عن الفروق الكبرى التي تفصلها عن العربيّة. وبعد هذا نقترح أن يكون للّغات التي تجمعها بالعربيّة أصولٌ قديمة ، كالمصريّة القديمة والبربريّة ، حَيِّزٌ ملحق بالمجموعات الثلاث تلك ، يُبيِّن فيه المخزون المشترك الذي كان بين الساميّات وأنسبائها الأباعد قبل الانفصال . ولعلّ في هذا الأساس النظريّ وفي اقتراح تطبيقه عمليًّا ما يهيّئ للتأثيل المعجميّ من منطلقات متينة راسخة .

رمزي منير بعلبكي
الجامعة الأمريكيّة في بيروت

(48) في (1969) Moscati ص 125– 126 أمثلة من مختلف الساميّات على التنوع ؛ وانظر أمثلة أخرى أيضا في (1991) Zaborski ص 372– 373 .

قَضَايَا التَّأْرِيخِ
فِي مُدَوَّنَةِ الشِّعْرِ الجَاهليِّ المعْجَمِيّة

إبراهيم بن مراد

1 – تمهيد :

من المتّفَق عليه بيْن القدماءِ والمحدَثين أنّ الشعرَ ديوانُ العرب . فلقد كانت له منزلةٌ فُضْلَى في حياتهم . فكانوا – حسب عبارة اليعقوبي – يقيمونه "مقامَ الحكمة وكثير العِلم (..) ، ولم يكنْ لهم شيءٌ يَرجعُون إليه من أحكامهم وأفعالهم إلاّ الشعر ، فبه كانوا يختصمُون وبه يتمثّلون وبه يتفاضَلون وبه يتقاسَمون وبه يتناضَلُون وبه يُمدَحون ويُعَابُون" (1) . وقد عَدّ الجاحظُ من قبْله الشعرَ خصيصةَ العربِ الأسَاسيّة . فلقد قارَن بين الأمَم فيما اختصّتْ به وأكّد اختصاصَ العربِ بأشياءَ يتقدّمُها "قولُ الشعر وبلاغةُ المنطق وتشقيقُ اللغة وتصاريفُ الكلام" (2) . بل إنّ الجاحظَ يربطُ قوّة هذه المَلَكة عندهم بكونِ القرآن مُعْجِزَةَ الرّسُول . فلقد أنْزل القرآنُ – وهو من حيث اللغة ضربٌ من القول ، لكنه قولٌ ذو خصائصَ مميّزة له عن سَائر الأقْوال – تحدّيًا للعرب في ضرْب آخرَ من القول قد برعوا فيه وتقدَّمُوا على غيرهم من الأمم (3) ، هو الشعر .

---

(1) اليعقوبي : التاريخ ،304/1.
(2) الجاحظ : رسالة مناقب الترك ، ضمن : رسائل الجاحظ ، 70/1 .
(3) الجاحظ : رسالة حجج النبوة ، ضمن : رسائل الجاحظ ، 279/3 .

والأهميّةُ التي أعطاها العربُ للشعر في حياتهم وأعطاهَا العلماءُ له في التّعرف على أحْوَالهم ، نُعْطيها له اليومَ أيضا في التّأريخ للوحداتِ المعجميّة [4] في لغتهم ، فإن التأريخَ للوحدات المعجميّة المكوّنة لمعجَمٍ لغة مّا — في المعجَم التاريخي — إنما يُرْجَعُ فيه إلى النصوص أوّلاً . ذلك أنَّ مؤلّفَ المعجمِ التاريخي لا يستطيعُ أن يؤرّخَ لظهور وحدة معجميّة مَّا في الاستعمال على ألسنة النّاسِ مثلَما يستطيع التأريخَ لظهورها في نصٍّ من النصوص . فإن النصَّ وثيقة مكتوبة قابلة للتأريخ ؛ أمَّا الاستعمالُ غَيْرُ المدوّن فينتمي إلى الشفويّ المرويّ الذي لا يَكتسبُ قوّةَ النصّ المكتوبِ المرْجعيّة . ولهذا كلّه فإن تأليفَ المعجم التاريخيّ — مثلما نجد في مُعْجم روبار التاريخيّ للغة الفرنسيّة (.Le Robert (Dictionnaire historique de la langue française) [5] مثلا — يُرْجَعُ فيه إلى أقدمِ نصٍّ ظهرَت فيه الوَحدةُ المعجميّة المؤرَّخة أو المعنى المؤرَّخُ من مَعَاني وَحْدة مُعجميّة مَّا قد تطوَّر استعمالُها عَبْرَ التَّاريخ . وأقدم نصّ رجع إليه مؤلّفو مُعجم روبار التاريخي "قيلَ" سنة 842م ، وهو "عُهود سْتراسْبورغ" (Les Serments de Strasbourg) ، وهو نَصٌّ سياسيّ تعاهَدَ فيه باللغة الرُّومَنيَّة (Le roman) اثنانِ من أبناءِ لويس (Louis) بن شارلمان (Charlemagne) ضدَّ أخٍ لهما . لكنّ هذا النصّ لم يظهرْ مكتوبًا إلاّ حوالي سنة 1000 م في كتابٍ حولَ أخبار أبناءِ لويس بن شارلمان . ورغْم تأخُّر ظهورِ هذا النصِّ مكتوبًا فقد عدّه مؤلّفو معجم روبار التاريخي "شهادةَ ميلادِ اللغةِ الفرنسيّة" (Acte de naissance du français) [6] . وهذا النصّ يُشبهُ في هُويّته التاريخيّة كما يُلاحَظُ النصوصَ العربيّة الجاهليّة التي دُوِّنتْ في القَرْن الثاني الهجري ، أي في القرن الثامن الميلاديّ . وهو — مثلَ نُصوصنا الجاهليّة — لم "يؤلّف" إلا بعد أن شاعَت الوحداتُ المعجميّة التي اشتمل عليها بين أفرادِ

(4) نميّز بين "الوحدة المعجميّة" و"المفردة". فالمفردةُ هي الوحدة المعجميّة البسيطة ، أي التي لم تؤلف مع غيرها فتكون مركّبة – إذا كونتها مفردتان – أو معقدة إذا كونتها ثلاث مفردات أو أكثر. وإذن فإن الوحدة المعجميّة أعمّ وأشملُ من المفردة لأنها تكون بسيطة وتكون مركّبة وتكون معقدة ، كما تكونُ عبارةً – ينظر حول هذه المفاهيم إبراهيم بن مراد : الوحدة المعجميّة بين الإفراد والتضامّ والتلازم ، قدّمَ في ندوة "التلازم اللفظي والتضام" (ندوة جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس الوطنيّة الثالثة ، 2 – 3 ماي 2003) [ونُشِرَ في مجلة "الدراسات المعجمية" ، (الرباط) ، 5 (2006) ، ص ص 23 – 31] .

(5) Alain Rey (dir) : Dictionnaire historique de la langue française. Dictionnaires LE ROBERT, Paris, 1992 (2vols).

(6) المرجع نفسه ، 829/1 (السطر 4 من العمود 2).

الجماعة اللغويّة التي استعملتْها واستقرّتْ معانيها التي يُعَبَّرُ بها عنها . ولا شكَّ أنّ ذلك الشيوعَ وهذا الاستقرارَ لم يحصُلاَ إلاّ بعد أن استعْمَلتْ أجيالٌ سَابقةٌ لسنة 842 م تلك الوحداتِ المعجميّة ، فالرّوْمَنيَة التي ستتولّد عنها "الفرنسيّة القديمة" "l'ancien français" ، في القرْن التّاسع الميلاديّ ، قد تولدّتْ بدورها عن اللّغة اللاتينيّة منذُ القرن الخامسِ الميلاديّ (7) . وإذْ إنّ المتكلّمينَ الأوّلينَ الذين استعْملُوا تلك الوحداتِ المعجميّة قد طُوِيَتْ أزْمانهمْ فإن مؤرِّخَ وَحَداتِ المعْجم لا يَستطيعُ – ما لم يكنْ قد عَاصرَهم فنقلَ عنْهم – أن يُؤرِّخَ للوحدات المعجميّة التي استعملوها إلا باعتمادِ النّصوصِ التي ظهرَت فيها . فتلك النّصوص ذاتُ قيمة أثريّةٍ حَقيقيّة لأنها بالنّسبة إلى مؤرّخ وَحداتِ المعجم كالمعالم الأثريّة الحقيقيّة بالنسبة إلى عالمِ الآثار . والمستَفادُ ممّا ذكرْنا أنّ التأريخَ للوحداتِ المعجميّة وللمَعاني ليْس تأريخًا لأوّل ظهورٍ لها في الاستعمالِ ، بل هُو تأريخٌ لأولِ ظهورٍ لها في نصٍّ من النّصوص المكتوبَة .

2 – العربيّة والتّدوين :

وتاريخُ اللغة العربيّة من حيْثُ التدوينُ في النصوص يَنْقسم إلى ثلاثِ مَراحل كبْرى : الأولى – بدْءًا بأحْدَثها وانتهاءً بأقْدَمها – معلُومةُ النّصوص قابلةٌ للتأريخ لأنها مُدوّنةٌ تدوينًا حقيقيًّا في نصوص أصليّة ، ونعْني بها المرحَلةَ المتأخِّرةَ التي تَبدأُ ببدايات القرنِ السّابعِ الميلاديّ بظهورِ الإسلام ونزولِ القرآنِ الكريمِ خاصّة ؛ والثّانيةُ هي السّابقة للأولى مُباشَرةً ، وهي التي اشتهرتْ تسميتُها بالفترة الجاهليّة ، وهذه المرحلةُ ليستْ بالمعلومَة تمامًا وليستْ بالمجهولةِ تمامًا كما سنبيّنُ ، وهي تُغطّي فيما نَرى نحوَ عشرَةِ قرونٍ لأنها تمتدُّ من حواليْ سنة 400 ق.م إلى بدايَاتِ القرنِ السّابع الميلاديّ ، بظهُور الإسلام ؛ وأمّا المرحلةُ الثالثَة فمَجْهولةٌ تمامًا إذ لم تَصلنا عنْها نصوصٌ بعدُ حسب علمنا ، وهي كلّ الزّمَنِ السّابقِ للمائة الرّابعة قبلَ الميلاد .

والمرحلةُ التي تعْنينَا في بحثنا هذا هي الثّانيَة . والنّصوصُ التي تَنْتمي إليها صنفَان : الأولُ تمثّله النقُوشُ المكتشَفةُ في شمَال الجزيرةِ العربيّة ، وخاصّةً في الحجازِ ونجْد ، وهاتان

(7) ينظر في المرجع نفسه ما كتب عن نشأة اللغة الفرنسيّة ، 829/1 – 830 ، وعن نشأة اللغات الرّوْمَنيّة ، 1824/2 – 1825 .

المنطقتان كما تعلَمُ هما مهْدُ العربيّة التي وُصِفَتْ في المرْحلة المتأخّرة التي اعتبرْناها الأولى وكانتْ الأساسَ الذي أقيمَ عليْه علِمُ العربيّة ، ونحنُ نجدُ أثرَ ذلكَ واضحًا في كتاب سيبويْه الذي كانَ يفضِّلُ عربيّة أهلِ الحجازِ وعربيّة بني تميم – وهم أهمُّ سُكّان نجْد – ويعتبرُهما مُمثِّلتيْنِ للغة المرْضيّة التي يُحتَجُّ بها [8] . والنقُوشُ التي وصلتنا من المنطقتين المذكورتيْن مشتملة على نصُوص من اللهجات الثمُوديّة واللحيانيّة والصفَويّة ، نسبةً إلى منطقَة الصفاة [9] ؛ والمدوّنة المعجميّة التي تَشتملُ عليها تلك النقُوشُ مُهمّة جدًّا لتأريخِ الوَحَدات المعجميّة في اللغةِ المستعمَلة في هذه المرْحلة الثّانية . وأمّا الصنفُ الثاني من النصوصِ فتُمثِّلهُ النّصُوصُ الشعْريّة .

والشعرُ الجاهليّ حقيقةٌ لا يَرقَى إليها الشّكّ . ولقد عُنِيَ القُدماءُ بتدْوين أسماءِ الشعراءِ الجاهليّين وبجمْع أشعارِهم واختيَارِ ما رَاقَ لهم منها في مجاميعَ . ومن أقدم القائماتِ التي وُضعتْ بأسمائهم قائمةُ اليَعْقُوبي في تاريخه [10] ، وفيها أربعةٌ وسبعونَ شاعرًا من غير المخضْرمين ؛ وأمّا الجمْع فقد عُنِيَ به علماءُ القرنين الثّاني والثّالث الهجريّيْن فوضعُوا دواوينَ الشعراء ، وكان جمعُهم في الغالب كالتّحْقيقِ في العصر الحديث لأنهم أثناءَ الجمع يقارنُون بين الرّوايات ويُثبِّتُون ما يَروْنَه أفضلَ القراءات . وقد كانَت أعمَالهُم متفاوتة في الجودة . ويبدو أنّ أبا سَعيدِ السّكّري (ت. 275 هـ/888 م) كان أحْسَنَهُم عَملاً [11] ، وقد جمع بمفردهِ ثمانيةً وأربعين ديوانًا لشعراءَ جاهليّين وإسلاميّين . وأمّا المجاميعُ المختارةُ فكثيرةٌ ، ومن أقدمِها وأشهرِها "المفضّليّاتُ" التي ألّفها المفضّل الضّبّيّ (ت. حوالي

---

(8) ينظر : سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1966 – 1977 ، 122/1 ، 182 ، 304 ، 396 ؛ 413/2 ؛ 98/3 ، 271 ، 278 ؛ 473/4 ... إلخ

(9) ينظر حول اللهجات الثلاث جواد علي : تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء السابع : القسم اللغوي ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1957، ص ص 188 – 325 ؛ رمزي بعلبكي : الكتابة العربيّة والساميّة، بيروت، 1981، ص ص 105 – 109 .

(10) اليعقوبي : التاريخ، 304/1 – 313 .

(11) تنظر شهادة ابن النديم فيه ، فقد قال (الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران ، 1971، ص 178) : "والذي عمل من العلماء أشعارَ الشعراء فجوّد وأحسن ، أبو سعيد السكري" ؛ ولم يكتف بجمع دواوين الشعراء، بل جمع أشعارَ القبائل أيضا ، وقد ذكر ابنُ النديم (الفهرست، ص 180) أسماء القبائل التي جمع شعرها وعددها أربعٌ وعشرون .

178هـ/793م) ، و"الأصْمَعِيات" التي ألّفها أبو سعيد عبد الملك الأصْمعي (ت. 214 هـ/829 م) ، إضافة إلى كتبٍ كثيرة تحملُ عنوانَ "طبقات الشعراء" و"الشّعر والشعراء" .

3 – في قضايا التأريخ للشّعْر :

لَمْ يُوَازِ الاهتمامَ الكبيرَ بالإحصاءِ والجمْعِ اهتمامٌ مثلُه بالتأريخ . فإن الغالبَ على علمَاءِ مرْحلةِ الجمْعِ والتّدوينِ ، في القرنيْن الثاني والثالث الهجريّين خاصّة ،كان الاكتفاءَ بتَصنيفِ الشُّعراءِ إلى جاهليِّين ومخضرَمين وإسلاميِّين . ولم يكن التأريخُ الدقيقُ للشعراءِ من غايتهم مثلمَا كان جَمْعُ شعرِهم وتَدْوِينُهُ . وهم بذلك قد وفّرُوا مادّة جيّدة للاستشهاد بالشعر في المعْجم اللغويّ عامّة ، لكنّ المادّة التي وفّروها ليستْ مُهيّأةً للاستشهادِ بها في تأليف المعجَم التّاريخي . وإذن فإنّ الشعرَ الجاهليّ يثيرُ جملة من القضايَا لمؤلّف مُعْجم اللغة العربيّة التاريخيّ ، ونريد أن نُجْمل تلك القضايا في الخمس التّالية :

3 – 1 . تأريخُ النّصوص :

نُسَمّي القضيّة الأولى "**تأريخَ النصُوص**" . فإنّ النصّ يمكن أن يؤرّخَ – عامّة – بجمْلة من الوسائل ، أهمّها ثلاثٌ هي : (1) تأريخُ كتابته تأريخًا صريحًا ، إمّا بذكر الكاتبِ تاريخَ انتهائه من التأليفِ ، وإمّا بإشارته في النصّ ذاته إلى شواهدَ تاريخيّة يمكنُ أن يُستَدلّ بها على تاريخِ كتابته ؛ (2) ذكرُ ظروفٍ معيّنة أحاطتْ بكتابة النصّ مثل تأليفه لشخصٍ بعينه أو لتخليدِ حدَثٍ مّا سياسيّ أو عَسكريّ أو اجتماعيّ ؛ (3) الاستشهادُ به أو النقلُ عنه في نصوصٍ لاحقة تؤرّخُ له .

ويمكنُ تطبيقُ الوسائلِ الثلاثِ المذكورةِ في تأريخ الكثيرِ من النصُوصِ الإسلاميّة . فمن أمثلة التّنبيهِ إلى تاريخِ التأليف ذكرُ أبي عُبيْد البكري (ت. 487 هـ/1094م) أنّه ألّفَ كتابه "المسالك والممالك" سنة 460 هـ/1068م ([12]) ، وذكرُ أبي العبّاس التّيفاشي (ت. 651 هـ/1253م) أنه ألّف كتابَه "أزهار الأفكار في جواهر الأحْجار" سنة 640 هـ/1242م

(12) ينظر : أبو عبيد البكري : المسالك والممالك ، تحقيق ادريان فان ليوفن (A. P. van Leeuwen) واندري فيري (A. Ferre) ، تونس ، 1992، 865/2 (ف 1444) و902/2 (ف 1512) .

([13]) ؛ وأمّا تبيّنُ كتابة النصّ من الظروف التي أحاطتْ بتأليفه فكثيرةٌ أمثلتُه . منها تأليفُ أبي عُثمان الجاحظ جملةً من رسائله لبعض رجالات عصره ، من السّاسة خاصّة ، مثلَ تأليفِه رسائلَه "المَعَاش والمعاد" و"في نفْي التّشبيه" و"في النّابِتة" للقاضي أبي الوليد محمّد بن أحمد بن أبي دُوَاد الذي كان نائبًا لأبيه في القضاءِ من سنة 218 هـ/833 م إلى سنة 233 هـ/847 م، وقد خَلَفَ في هذه السنة أباه في القضاءِ حتّى237 هـ/851 م ؛ وتأليفِه رسالة "في الجدّ والهزْل" لمحمد بن عبد الملك الزيّات الذي كان من سنة 221 هـ/836 م إلى 233 هـ/847 م وزيرًا للمعتصم ثم للواثق ثم للمتوكّل ؛ وتأليفِه رسالة "مناقب الترك" للفتح بن خاقان الذي شغل خططًا سياسيّة كثيرة للمتوكّل من سنة 232 هـ/846 م إلى سنة 247 هـ/861 م ([14]) ؛ ومنها أيضا تأليفُ أبي حيّان التوحيدي (ت. 414 هـ/1023 م) كتابَ "الإمتاع والمؤانسة" لأبي الوفاء المهندس في زمن وزارة أبي عبد الله بن سعدان بين 373 هـ/983 م و375هـ/985 م بعد أن قدّم مادّته في مسامَرات خلال ليالٍ للوزير ([15]) ؛ وأمّا الاستشهادُ بالنصّ في نصوصٍ لاحقة تؤرّخُ له فأهمّ مظاهرِه تدوينُ النّصوص في كتبِ التاريخ ، وخاصة في الكتبِ المصنّفة بحسبِ السنواتِ وما جَرى فيها من الأحداث . فإنّ من هذه الكتب ما يَشتملُ على وثائقَ أصليّة مؤرَّخة مثل الرسائلِ والخطب والعهودِ والوصايَا . ونجدُ من هذا الصنف من النّصوص عددًا كبيرًا في كتاب تاريخ الرسل والملوك لابن جَرير الطبري (ت . 310 هـ/922م). ومن أمثلة الرسائل رسائلُ الرسول (ص) إلى هرقل ([16]) والنجاشيّ ([17]) وكِسرى ([18]) سنة (6 هـ/ 627 م) ؛ ورسالتُهُ إلى ملوك حِمْيَرَ سنة 9 هـ/630 م ([19]) ،

---

(13) أبو العبّاس أحمد التيفاشي : أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق محمد يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي ، القاهرة ، 1977، ص 92 .

(14) تنظر الرسائل المذكورة في الجزء الأول من "رسائل الجاحظ" (يراجع التعليق (2)) .

(15) تنظر إشارة التوحيدي إلى أن ابن سعدان كان في الوزارة عندما استجاب لطلب أبي الوفاء المهندس في تأليفه كتابه : الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة، 1939 – 1944 ، 5/1، 228/3 و229 .

(16) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق جماعة من المستشرقين بإشراف دي خويه (M. J. De Goeje)، ط.2، بريل (E. J. Brill)، ليدن، 1964، (مصورة عن الطبعة الأولى الصادرة بين 1879 – 1901)، 1/3، ص 1565 .

(17) المرجع نفسه ، 3/1 ، ص 1569 .

(18) المرجع نفسه ، 3/1 ، ص 1571 .

(19) المرجع نفسه ، 4/ 1 ، ص ص 1881 – 1884 .

ورسالتا عُمر بن الخطّاب سنة 14 هـ/635 م إلى أبي عُبيدة بن الجرّاح لتوليته أمرَ الجند مكانَ خالد بن الوليد ([20]) ، وإلى سعْد بن أبي وقاص في فتْح القادسيّة ([21]) ؛ ومن الخُطب خطبةُ الرّسول بالمدينة في أوّل جمعة جمعَها سنة 1 هـ/622 م ([22]) ، وخطبةُ أبي بكر الصدّيق لمّا وَلِيَ الخلافةَ سنة 11 هـ/632 م ([23]) ، وخطبةُ زياد ابن أبيه لما ولِيَ البَصرةَ سنة 45هـ/665 م ([24]) ؛ ومن العُهودِ عهدُ الرسول (ص) بالولايةِ إلى عمْرو بن حزم على بني الحارث بن كعْب سنة 10 هـ/631 م ([25]) ، وعهدُ أبي بكر إلى الأمراء الذين ولاّهم سنة 11هـ/632 م ([26]) ، وعهد معاوية بن أبي سفيان إلى ابنه يزيد بالبيعة سنة 60 هـ/680 م ([27]) ، والعهد الذي تمّ بين ابني الرشيد الأمين والمأمون حول البيعة بالخلافة سنة 186 هـ/802 م ([28]) .. إلخ .

ولكنّ الوسائل التي ذكرْنا يَصْعُبُ تطبيقُها في تأريخ النّصوص الشعريّة الجاهليّة . فإنّ الوسيلةَ الأولى – أي التأريخَ الصريحَ – لم تُطبّق البتّة فيما نعلَم ؛ والوسيلَةُ الثالثة – أي ذكرُ الشواهد والنُّقول عنْها – غَيْرُ مُجْدية لأنّ الاعتمادَ على النصوص الجاهليّة كان متأخّرًا جدًّا عن عصرِ تأليفها، فلقد أصبحت شواهدَ معتمدَة في القرنِ الثّاني الهجريّ ، في كتبِ اللغة خاصّة ؛ وأمّا الوسيلة الثانية – أي الظروفُ المحيطةُ بالنصّ – فهي الوحيدةُ القابلة للتطبيق ، ولكنّ تطبيقها محدودٌ أيضا ، فإنّنا نَستطيعُ أن نؤرِّخَ لبَعض القصائدِ التي قالها شعراءُ قد عَاصرُوا مُلوكًا وكانوا أطرافًا في بعض الأحداث ، مثل قصائد النابغة الذّبياني في الغسَاسنة والمناذرة ، والقصائدِ التي قالها عَديّ بن زَيْدٍ في السّجن ، أو القصائدَ التي قيلت في أيّامٍ معلومة من أيّام العرب ؛ ولكنّ هذه الوسيلة قد توقِعُ في الخطإ لأنّ من الظروفِ التي تُذكَرُ لقول شعر مّا ، ما قد يكونُ من اختلاقِ الرُّواة وابتداعِ القُصّاص ، وهذا ليس قليلاً في الحديث عن أيّام العربِ مثلاً .

---

(20) المرجع نفسه ، 1 /4 ، ص ص 2144 – 2145 .
(21) المرجع نفسه ، 1 /4 ، ص ص 2227 – 2228 .
(22) المرجع نفسه ، 1 /3 ، ص ص 1257 – 1258.
(23) المرجع نفسه ، 1 /4 ، ص ص 1845 – 1847 .
(24) المرجع نفسه ، 1/2، ص ص 73 – 76 .
(25) المرجع نفسه ، 1 /4 ، ص ص 1727 – 1729 .
(26) المرجع نفسه ، 1 /4 ، ص ص 1884 – 1885 .
(27) المرجع نفسه ، 7/2 ، ص ص 196 – 197 .
(28) المرجع نفسه ، 2/3 ، ص ص 655 – 660 .

3 – 2 . في وجود الشعراءِ الجاهليّين التّاريخيّ :

والقضيّة الثانية نسميّها "**وجودَ الشعراء الجاهليين التاريخي**". وهي مُرتبطة بقضيّة أخصّ منها هي الشّكّ في الشّعر الجاهليّ . وهذه قضيّة معروفةٌ معلومة يمكنْ أنْ نُقسِّمَ مواقفُ الباحثِين والمعنيّين بتاريخ النّصوص الجاهليّة منها إلى ثلاثة : موقف مُتطرّف يَرْفضُ جُلّ الشعرِ الجاهليّ ويَراهُ من اختلاقِ الرّواة وابتداعهم لأسبابٍ قبليّة وسياسيّة . والأخذُ بهذا الموقفِ مُؤدٍّ إلى اعتبارِ الشعر الجاهليّ الذي وَصَلَنا لا يصفُ لغةَ الجاهليين ولا يَصْلُحُ – لذلك – لأنْ يُعتَمَدَ في التأريخ للوحدات المعجميّة في اللغة العربيّة ولمعانيها ؛ والمَوْقفُ الثاني موقفٌ متطرّفٌ أيضًا ، لأنه يَقْبلُ جُلَّ ما وصلنا من الشعرِ الجاهليّ ويرى فيه وثيقة لا تقبَل الدّحضَ أو النّقض ، وأصحابُ هذا الموقف لا تعنيهم تاريخيَّةُ الشعراء أو تاريخيّةُ النصُوص التي تُنسَبُ إليهم بقدر مَا تعنيهم النصوصُ ذاتُها من حيث هي نصوصٌ أدبيّة ؛ والموقفُ الثالث وسطٌ يرى في الشعرِ الجاهليّ حقيقة تاريخيّة لكن ينبغي للباحثِ ألاّ يُسلّم تسليمًا مطلقا بصحّة شيءٍ غيرِ قليل ممّا وصلنا منه .

ولا شكَّ أن النَّحْل ظاهرةٌ قديمة معروفَة . ومن الأدلّة على صحّة وجودِها تقويلُ القدماءِ آدمَ شعرًا بالعربيّة في رثاءِ ابنه هابيل لما قتله أخوه قابيل [29] ، وكأنّ اللغة العربيّة قديمةٌ قِدَمَ آدَمَ ! وقد نبّه القدماءُ أنفسُهم إلى هذه الظاهرة وانتقدُوها ودعَوْا إلى الاحتياط منها . ففي الشعر – حسب عبارة ابن سلاّم الجُمحي (ت. 231 هـ/845 م) – "مصنُوعٌ مُفْتَعَلٌ مَوْضُوعٌ كثيرٌ لا خيرَ فيه" [30] ؛ وقد ذكرَ ابنُ سلاّم بعض أسبابِ نَحْلِ الشعر : "فلمّا راجَعَت العَرَبُ روايةَ الشعرِ وذِكْرِ أيّامها ومآثرِها ، استقلَّ بعضُ العشائرِ شعرَ

---

(29) ينظر الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، 1/1، ص ص 145 – 146 (وقد أسند الرواية إلى علي بن أبي طالب) ؛ البكري : المسالك والممالك 68/1 (ف 47 ، وهو يُسنِد الخبر إلى عليّ أيضًا) ؛ أبو العلاء المعري : رسالة الغفران ، تحقيق عائشة عبد الرحمان ، ط 8 ، القاهرة ، [1990]، ص ص 360 – 364 ، وقد سخر أبو العلاء من نسبة الشعر إلى آدم . فقد أنطقَ آدمَ – وقد حاوَرَه ابن القارح في مسألة شعره – بقوله : أعْزِزْ عَلَيَّ بكُمْ معشرَ أبْنِيَّ ! إنّكم في الضلالة مُتَهوِّكونَ ! آليْتُ ما نطقتُ هذا النظيمَ ولا نُطِقَ في عصري، وإنما نظمَهُ بعضُ الفارغِين . فلا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله ! كَذَبْتُم على خالِقِكم وربِّكم ، ثم على آدمَ أبيكُمْ ، ثم على حوّاءَ أمّكمْ ، وكَذَبَ بعضكم على بعض ، ومآلُكم في ذلك إلى الأرْض" (ص 364) .

(30) محمد بن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، ط.2، القاهرة، 1974 (جزءان) ، 1 /4 .

شعرائهم وما ذهبَ من ذكْر وقائعهم . وكان قومٌ قلّت وقائعُهم وأشعارُهم فأرادوا أن يَلْحَقُوا بمن له الوقائعُ والأشعار، فقالوا على ألسنة شعرائهم .ثم كانت الرواةُ بعدُ فزادوا في الأشعار التي قيلت . وليس يُشْكِلُ على أهْل العلْم زيادةُ الرّواةِ ولا مَا وَضعُوا ، ولا مَا وَضَع المولّدُون ، وإنّما عَضّلَ بهم أن يَقول الرّجلُ من أهل البادية من ولد الشعراء أو الرجلُ الذي ليس من ولدهم ، فيُشكِلَ ذلك بَعض الإشكال" ([31]) .

وقد ذكر القدماءُ من مُتقوّلي الشّعْر ومُفْسِديه جماعةً ، نريدُ أن نقفَ على خبر اثنين منهم يمسّان قضيّةَ النحْل في الشعر أكثرَ من غيرهما، ونالهما – لذلك – من النّقْد والتجْريح ما لم نرَه نَالَ أحدًا غيرَهما من الرّوَاة . الأولُ هو حمّاد الرّاوِيَة (ت . 156 هـ/772 م)، وقد كان موْلًى ، فإنّ والدَه فارسيٌّ دَيْلَمِيٌّ قد عاشَ عَبْدًا حوالي خمسين سنةً ثم أُعْتِق . وقد اتّهمَ القدماءُ حَمَّادًا في عربيّته وفي أمانته . فهو – في نظر يونس بن حبيب (ت. 182 هـ/798 م) ، حسب ما رواه عنه ابنُ سلاّم ([32]) – "كان يَكْذِبُ ويَلْحَنُ ويَكْسِرُ"، وكان حسب ابن سلاّم نفسه "غير موثوقٍ به . وكان ينحَل شعرَ الرجُل غَيْرَه ، وينحله غيرَ شعره، ويزيدُ في الأشعار" ([33]) .

والرّاويةُ الثاني هو خلَفٌ الأحمر . وقد كان خلف (ت. 180هـ/796 م) مثل حمّاد مولًى من أصل فارسيّ ، من السُّغْد ، وكان هو نفسُه سَبِيًّا ؛ وقد تحقّق له حسب المصادر القديمة ما لم يتحقّق لحمّاد من المعرفة بالشّعر والشّعراء . فلم "يُرَ أحَدٌ أعْلَمَ بالشعر والشّعراء منه" ([34]) ، وكان هو نفسُهُ شاعرًا ، قادرا على قول "القصائدِ الغُرّ"، لكنّه كان يقولها "ويدْخِلُها في دواوينِ الشعراء" ([35]) .

---

(31) المرجع نفسه ، 46/1 – 47 .
(32) المرجع نفسه، 49/1 .
(33) المرجع نفسه، 48/1 .
(34) هو رأي المرزباني . ينظر : الحافظ اليغموري : نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء للمرزباني ، تحقيق رودلف زلهايم (Rudolf Sellheim) ، فيسبادن ، 1964 ، ص 72 .
(35) أبو بكر الزبيدي : طبقات النحويّين واللغويّين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط. 2 ، القاهرة [1984] ، ص 162 (نقلا عن أبي علي القالي) . وينظر أيضا رأي ابن النديم فيه : الفهرست ، ص 55 .

ولم يشذَّ المحدَثون عن القدماءِ في موقفهم من الرّجلين ([36]) . وقد أخَذَ بطَهَ حُسيْن الحَمَاسُ للشّكّ في صِحّة ما رُوِيَ من الشّعرِ الجاهليّ مأخَذًا جَعَله يُسْرِفُ في الحكْم عليْهما بالفسَاد إسرافًا . فقد كان "كِلاَ الرجليْن مُسْرِفًا على نفْسه ، ليْس له حظٌّ من دِينٍ ولا خُلُقٍ ولا احْتشامٍ ولا وَقار . وكان كِلاَ الرجلين سكّيرًا فَاسقًا مُستهترًا بالخمْر والفسْق ، وكان كِلاَ الرجلين صاحبَ شكٍّ ودعابة ومجُون (...) وأهلُ الكُوفة مجمعُون على أن أستاذَهُم في الرِّواية حمّاد ، عنه أخذُوا ما أخذُوا من شِعرِ العرب ؛ وأهلُ البصْرةِ مُجمعُون على أنَّ أستاذَهُم في الرِّواية خَلف ، عنه أخَذُوا ما أخَذُوا من شعرِ العرب أيضا ، وأهلُ البَصرةِ مُجْمعون على تجريح الرجلين في دينهما وخُلُقهما ومُروءتهما ؛ وهمْ مجْمِعُون على أنهما لم يكونا يحفظان الشعرَ ويُحسنان روايتَه ليس غير ، وإنّما كانا شاعريْن مُجيديْن يصِلاَنِ من التقليد والمهارة فيه إلى حيث لا يستطيعُ أحدٌ أن يميّز بين ما يرويان وما يَنْحَلان" ([37]) .

وقد قرأنا الأخبارَ التي كتبها القدماءُ عن الرجلين فلم نخرج منها بما خرج به طه حسين من رأي ؛ فقد وجدنا في ما كُتِبَ عنهما آراءً متضاربة متناقضة تدعُو إلى الشكّ في ما قيل فيها في الرجُليْن . فقد كان حمّاد مولًى ، ابنَ سبيٍّ قد عاش عبدًا خمسين سنة ، وتعلّمَ العربيّة تعلّما فلم يُجِدْها، ولذلك كان "لُحَنَةً لَحّانًا" ([38]) لا يجد حرجًا في الحديث بالعاميّة في مجلس الخليفة ([39]) ، ولكنّه كان – رغم ذلك كلّه – ذَا قُدرة عَجيبة على ارتجال الشعرِ الجيّد ([40]) وعلى حفظ الكثيرِ منه – فقد كان يحفظ مائة قصيدة مُطَوَّلَة ، سوى المقطّعات ، على كلّ حَرفٍ من حروف المعجم ! ([41]) ، بل كان يروي "سبعمائة قصيدةٍ أولُ كُلِّ واحدة منها بَانَتْ سُعَاد" ! ([42]) – وعلى تفسير غَريبِهِ إذ كان "أعلمَ الناس بكلام العَرب" ([43]) ؛ ثم إنه

---

(36) ينظر مثلا : طه حسين : في الأدب الجاهلي، ط. دار المعارف بمصر، القاهرة (د.ت). ص ص 169 – 171 ؛ R. Blachère : Histoire de la littérature arabe, des origines à la fin du XVe siècle de J. C. Maisonneuve, Paris, 1952 – 1966 (3 vols), 1/103 – 107 .

(37) طه حسين : في الأدب الجاهلي ، ص 169 :

(38) ينظر أبو الفرج الأصفهاني : كتاب الأغاني ، ط. بولاق ، 1285 هـ (20 جزءا) ، 165/5 .

(39) المرجع نفسه ، 165/5 .

(40) المرجع نفسه ، 174/5 .

(41) المرجع نفسه ، 164/5 و174/5 .

(42) المرجع نفسه ، 173/5 .

كان "يكذبُ" ([44]) و"غير مَوثوق به" ([45]) ، لكنَّ من ثقاتِ العلماء مثل أبي عمرو بن العلاء (ت. 154 هـ/770 م) مَن كان "يُقَدِّمُهُ على نفسه" ([46]) .

وما قيل عن اضطرابِ أخبارِ حمَّاد يُقال عن اضطراب أخبارِ خلف الأحمر أيضًا . فلقد دخلَ بلادَ العربِ سبيًا وتعلّم العربيّة تعلّمًا ، لكنه سرْعَان ما خَبرَ الشعرَ العربيَّ بأساليبه وغريب لغته، حتّى "لم يُرَ أحدٌ أعلمَ بالشعر والشعراءِ منه" ([47]) ، وكان هو نفسُه شاعرًا مُجيدا "يقول القصائدَ الغُرّ" ([48]) ، وكان لعميقِ خبرته بالشعر العربيّ من أقدرِ الناس على التمييزِ بين الشّعر المصنوع الموضوع والشّعر الصحيح النّسبة ، فقد "كان أفْرَسَ النّاس ببَيْتِ شِعْر" ([49]) ، أي أكثرَهم فراسةً وبصيرةً بالموضوع والصحيح من الشعر ([50]) . ثم إنَّ رأيَ ابن سلاّم الجمحيّ فيه مخالفٌ تمامًا لرأيِه في حمّاد، فلقد كان يرى فيه رَاوِيَةً صادقاً ، وهو أصدقُ الناس "لِسَانًا ، وكنّا لا نبالي إذا أخذْنا عنه خبرًا أو أنشَدَنا شِعرًا أن لا نسْمعَهُ من صاحبِه" ([51]) ، ومع هذا الصّدقِ كلّه وهذه الثقةِ بروايته فقد نُسِبَ إليه أنّه كان لا يَرى غَضاضةً في أنْ يُصلحَ الراوي شعرَ مَن يروي شعره ([52]) ، وكان من "القَصائد الغرّ" التي يقولها ما يُدْخله "في دواوين الشعراء" ([53]) ، بل كان يَضَعُ الشعر على القبائل أيضًا "عبثًا منه" ([54]) . ويُلاحَظُ ما في الآراء التي ذكرنا من الاضطراب والتناقض اللذين يدعوان إلى الشكّ فيها ، ومما يزيد هذا الشكّ قوّة أن الشعرَ الذي بقي منسوبًا إليه ([55]) لا يدُلّ على أيّ إجادة ، فإنّ فيه من الصنعة والتّكلّفِ مَا يجْعَلُنا نعتَقدُ أنّه لم يكُنْ قادرًا على قول "القَصائدِ الغُرّ"

---

(43) المرجع نفسه ، 165/5 .
(44) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، 49/1 .
(45) المرجع نفسه ، 48/1 .
(46) الأصفهاني : الأغاني ، 165/5 .
(47) يراجع التعليق (34) .
(48) يراجع التعليق (35) .
(49) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، 23/1 .
(50) المرجع نفسه ، 7/1 .
(51) المرجع نفسه ، 23/1 .
(52) الحافظ اليغموري : نور القبس ، ص 73 .
(53) يراجع التعليق (35) .
(54) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص 163 .
(55) تنظر نُتَفٌ من شعره في : الحافظ اليغموري : نور القبس ، ص ص 74 – 79

وإذن فإنَّ ما قيلَ عن الرجلَيْن مَدْعَاةٌ إلى الشّكّ وإعادة النظر . ولكنّ ذلك لا ينفي وجُودَ النّحْل . ولكنّه كان – فيما نرى – ظاهرةً قابلة للدراسة والتمحيص ، وهي – لذلك– لا تنتهي بنا إلى الشّكّ المطلق في الشّعر الجاهليّ والشّعراء الجاهليّين . فقد كان للشعراءِ الجاهليّين وُجُودٌ تاريخيّ حقيقيٌّ ، لكنّ ما يُنْسَبُ إليهم من شِعْرٍ ليس دائما من قولهم إمّا لأنّه منّحول إليهم وإمّا لأنه مُحَرَّفٌ بسبب التّناقل الشفويّ الذي سنذكرهُ في القضيّة الرابعة ، أو بسبَب تدَخّل الرواة وإصْلاحِهم له .

وإذن فإنّ الشعرَ الجاهليّ حقيقة تاريخيّة . لكنْ ينبغي للباحث ألاّ يُسَلّمَ تسليمًا مطلقًا بصحّة نصوصٍ كثيرة قد وصلتنا منه . وقد أخذَ بهذا الموقف باحثون جادّون لعلَّ أهمَّهم أثرًا في دراسة القضيّة المستشرقُ الفرنسيّ رجيس بلاشير (Régis Blachère) في كتابه "تاريخُ الأدبِ العربيّ" (Histoire de la littérature arabe) ([56]) . وهذا الموقفُ الوسطُ كان موقفَ فريقِ البحث في مشروع "**مُدوّنة المعجَم العربيّ التّاريخيّ**". ولقد قضّى الفريقُ السنةَ الأولى من حياة المشْروع – أي سنة 1997 – في دراسة وجُودِ الشعراء وتحديدِ تواريخِ وَفَيَاتهم ، إمّا تحْديدًا دقيقًا وإمّا تحديدًا تقريبيًّا ، والشعراءُ الذين أقرّ وجودَهم وحدّدَ تاريخَ وَفاتهم همُ الذين اعْتُمدُوا في استقْراءِ النّصوص واسْتخْراجِ مُدوّنة الشّعرِ الجاهليّ المعجَميّة .

3 – 3 . في أوّليّات الشّعْر الجاهليّ :

والقضيّة الثّالثة نُسمّيها "**أوليّاتِ الشّعر الجاهلي**" . فلقد رأينا أن "النّصوصَ النّقُوشيّة" ترْجعُ إلى المائة الخامسة قبل الميلاد . وأمّا النّصوصُ الشعريّة فمختلَفٌ في ظهورها ؛ والرأيُ السائدُ منذ أواسطِ القرنِ الثّاني الهجريّ على الأقلّ هو أنّ الشّعرَ حديثُ الظهور ، وجُلّ العلماءِ القُدامَى يعْتقدون أنّ أوّلَ الشّعراءِ في العربيّة هو امرؤُ القيس بن حُجْر ، ومنهم من يضيفُ إليه مُهلْهل بن رَبيعة ؛ وفي ذلك يقولُ الجاحظُ : "وأمّا الشعرُ فحديثُ الميلاد ، صغيرُ السنّ ، أولُ من نَهجَ سبيلَه ، وسَهَّلَ الطريقَ إليه امرؤُ القيس بن حُجْر ، ومُهَلْهَلُ بن ربيعة . وكُتُبُ أرسطوطاليسَ ، ومعلمه أفلاطونَ ثم بطليمُوسَ وديمقراطيسَ وفلانٍ وفلانٍ ،

---

(56) يراجع التعليق (36) .

قبلَ بدءِ الشّعر بالدهور قبلَ الدهور والأحقاب قبلَ الأحقابِ (...). فإذا استظهرْنا الشعرَ وجدْنا له — إلى أنْ جاءَ اللهُ بالإسلام — خمسينَ ومائة سنة . وإذا استْظهرْنا بغاية الاستظهارِ فمائتَيْ سنة" (57) . فلقد ظهرت الفلسفةُ عند اليونان حسبَ أبي عثْمان الجاحظ إذن قبلَ أن يظهرَ الشعرُ عندَ العرب بدهورٍ تلتْها دهورٌ وأحقابٌ تلتْها أحقاب ، فلم يعْرف العربُ الشعرَ قبل الميلاد ، ولم يعرفُوه بعده إلا في القرْن الخامسِ الذي ظهر فيه امرؤُ القيس ومهلهل بن ربيعة ، وهذان قد توُفّيا في النّصف الأوّلِ من القرنِ السّادس الميلادي . وقد أقرّ بهذا الرأيِ جماعةٌ من القدماءِ ، نذكرُ منهم اليعقوبي وابنَ النّديم . فقد ذكرَ الأوّلُ في تاريخه (58) قائمةً الشعراءِ الجاهليين وقدّمَ عليهم جميعًا امْرأ القيْس ؛ وأوردَ الثّاني في فهْرسته أسماءَ الشعراء الذين عُملت لهم دواوينُ وقدّم عليهم جميعًا امرأ القيس أيضا (59) . على أنّ للقدماءَ رأيًا آخر عبَّر عنه عُمَرُ بن شبَّه — حسب ما رواهُ عنه السيوطي ، من كتابٍ له عنوانه "طبقاتُ الشعراء" — هو قولُه : "للشعرِ والشعراءِ أوّلٌ لا يُوقَفُ عليه" (60) . وقد حَاوَلَ بعضُهم التوفيقَ بين الرأيِ القائلِ بالحداثة والرأيِ القائل بالقِدم فاعتَبَرَ امرأ القيس ومُهلهل بن ربيعة أوّلَ من قصّدَ القصائد ، أيْ أطال في حَجم النّصّ الشّعريّ ، أمّا قبلَهما فقد كان الرجلُ يكتَفي بقول البيْتِ أو البيتيْن ولا يُسَمّى ذلك في نظرهم شعرًا .

ونحنُ أميلُ إلى الأخذِ برأي عُمَر بن شبَّه . فإنّ للشّعر عندَ العرب أوَّلاً لا يُوقفُ عليه الآن ، أو لم يُوقَفْ عليه بَعْدُ . فكما كَشَفَتِ النقوشُ عن قصيدةٍ تُعْرفُ بـــ"نشيد قانية" تَرجع إلى القرن الأوّل الميلادي — وقد كتِبتْ بالعربيّة الجنوبيّة (61) — فليسَ من الصعبِ أن تُكتشَفَ ذاتَ يوم قصيدة أو قصائدُ كُتِبَتْ بالعربيّة الشمَاليّة أثناءَ ما سمّاه الجاحظُ الدّهورَ والأحْقَابَ ! ولقد استطاعَ بعضُ المحدَثين أن يُثْبتَ وُجودَ شعراءَ قد قصَّدوا القصائدَ قبل القرنِ السّادسِ الميلاديّ ، منهم ثمانيةٌ وعشْرون على الأقلّ كانت وَفَيَاتُهم

---

(57) الجاحظ : كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1938 – 1943 ، 74/1 .

(58) اليعقوبيّ : التاريخ ، 304/1 .

(59) ابن النديم : الفهرست ، ص 177 .

(60) السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي ، ط 2 ، القاهرة (د.ت) ، 477/2 .

(61) Christian Robin : Les plus anciens monuments de la langue arabe, in : *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, 61 (1991/3), (pp. 113-125), pp. 122-125.

بين 220 م و500م . وهؤلاء همُ الذين يُسمَّون الشّعراءَ الأوائل بحق [62] . وقد اعتمد فريقُ البحثِ في "**مدوّنة المعجم العربيّ التاريخيّ**" شعرَ هؤلاء "الأوائل" فاستقرأهُ واعتبرهُ أقدمَ النّصوص الشّعريّة القابلة للتأريخ .

3 – 4 . في الانْتِقال الشّفَويّ للشّعْر :

والقضيّة الرابعة هي "**الانتقالُ الشفَويّ للشّعر**" . وهذه قضيّة أساسيّة بالنّسبة إلى التأريخ النصّيّ لأنها تثيرُ مسألةَ صلة النصّ الحقيقيّةَ بصاحبِه . ذلك أن النّصّ إذا صدرَ عن صاحبِه مَكتوبًا كان وثيقةً مُخبِرَةً عنه إخبارًا حقيقيًّا ، فإذا صدَرَ عنه مُشافَهَةً و لم يُدوّنْ في حينه صَارَ عُرْضةً لتغيير الرُّواةِ و"إصلاحاتهم" ، وإضافاتِ الحُفّاظ الذين يتَناقلونَه عبرَ الأجيال ، فتضْعفَ قيمتُهُ الوثائقيّة لذلك ويُشَكّ عندئذ في تمثيله لصاحبِه تمثيلاً تامًّا . وهذا كان شأنَ الشّعر العربيّ في الجاهليّة ، بل وفي العصر الإسلامي الأول، أي حتى بداياتِ عصرِ بني العبّاس . فلقد كان للشعراءِ رُوَاهُم المختصُّون بهم لنقل أشعارِهم عنْهم . وإذا كنّا نعْلمُ أنّ معظمَ الشعراءِ كانوا لاَ يعرفون القراءة والكتابَة – فذلك شرطٌ لأن يُعَدُّوا فُصحاءَ ويُحْتجَّ بشعرهم في اللغة ، وقد بالغَ علماءُ اللغة في ذلك مُبالغة شديدة – فإننا لا نعلَم هل كانَ الرواةُ المختصّون بالشعراءِ لا يعرفونَ القراءة والكتابة أيضا . ولا شكّ أن بعْضَ التّدوين للشعر قديمٌ ، سابقٌ للإسلام . فقد حدّثنا اليعقوبي – فيما نقله عنه أبو عُبَيْد البَكْري – عن تدوين مُلوك الحيرة للشعر : "أهلُ الحيرة كانوا أوّلَ من دوّن الشعرَ وكتَبَه في أيّامِ آل المنذر اللّخميّين مُلُوكِهَا . وكانت شعراءُ الجاهليّة تفدُ عليهم مثل الأعْشى والنابغة وعَبِيد بن الأبرص وبِشْر بن أبي خازم وعَمْرِ بن كلثوم والحارثِ بن حلّزة والمتلمّس وطرَفةَ وغيرهـم . وكان آلُ المنذر يأمُرونَ كُتّابَهم من أهل الحيرة أن يكتبوا أشعارَهم ، فأخذَها النّاس عنْهم" [63] . ولنا أن نعتبرَ هذا الخَبَرَ صحيحًا ، لكنّه لا يحلّ إلاّ جزءًا من المسألة لأنّ كُتّابَ المناذرة في الحيرة لم يُدوّنوا من الشعرِ الجاهليِّ إلا بعضَه ؛ ولذلك فإنّ غيرَ قليل من الشّعر الجاهليّ إنّما وصلنا في عبارة غيرِ عبارة قائله الأصليَّة . وذلك يفْرضُ على المعْجميّ المشتغِلِ بالمعجَم

---

(62) ينظر عادل الفريجات : الشعراء الجاهليون الأوائل ، دار المشرق ، بيروت ، 1994، وهو عمل علمي جاد.
(63) ينظر النص في : أبو عبيد البكري : المسالك والممالك ، 428/1 (الفقرة 722) ؛ وينظر أيضا : ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، 25/1 .

التاريخيّ أن يكونَ مُحقّقًا للنّصوص الشعريّة الجاهليّة التي يَعْتَمِدُهَا في التأريخ لوحدات المعجم في مُدوّنة الشّعر الجاهليّ المعجميّة ، متتبّعًا لقراءات القصائد والأبيات مُدقّقًا النّظرَ فيها ، مقارنًا بين الرِّوايات ، وخاصّة إذا كانَ النصّ الذي يَعْتمِدُ غيرَ مُحقّقٍ تحقيقًا علميًّا يُطْمأَنُّ إليه ، أو كانت للبيتِ الواحدِ قراءاتٌ مختلفة اتّبعَ المحقّقُ إحداها ورأى المعجميُّ فيها تقصيرًا .

3 – 5 . قضيّة اللغة :

والقضيّة الخامسة هي "قضيّة اللغة" . فإنّ جُلّ الشعرِ الذي وصلنا قد قيلَ في القرن السّادس الميلاديّ . وقد اتخذه علماءُ اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريّين حُجّة في وصف العربيّة : مُعْجَمِها ونحوِها ، لأنّه – في الصورة التي وَصَلَ عَلَيْهَا – دالٌّ على اتّفاقٍ عجيبٍ بين الشعراءِ في المعجَم والنحْو . فلقد كانُوا على اختلافِ عُصُورِهم وجهاتهم ولَهَجاتهم يَقُولُونَ الشعرَ بلغة واحدةٍ ذاتِ نظامٍ مُحْكَم قد ظهرَ أثره واضحًا في القرآن الكريم . ولا شَكّ أنّ التمحيصَ الدقيقَ يُظهر بعضَ الخصوصيّات المعجميّة والنّحويّة في أشعارِ بعض القبائلِ مثل هُذيْل وطيءٍ وكِندة ، أو أشعارِ بعض الجهاتِ مثل الحجازِ ونجْدٍ واليمن ، مثلما ظهرتْ خصوصيّاتٌ في ما دوّنه العلماءُ في القرنين الثّاني والثّالث الهجريين عن الأعْرابِ من مُسْتَعْمَلِ اللغة . فلقد أقرّوا بوجود ما سمّوه "لغات" ، أي "استعمالات خاصّة" [64] ، لم يعتمدوها في الوصفِ لأنهم قد حَمَلُوا "على الأكثرِ" ، أي اعتمدُوا الغالبَ المتواترَ من الاستعمال [65] . ولكنّ تلك الخصوصيّاتِ ضعيفةُ الأثرِ – بل هي نادرةٌ – في ما وصلنا من شعرٍ جاهليّ . فليسَ فيه ما يدلُّ دلالةً واضحةً على وجودِ ظواهر لغويّة شاذّة حقيقيّة . وظاهرةُ الاتفاق الملاحظةُ في لغة المدوّنة الشعريّة الجاهليّة مثيرةٌ لحيرةِ مُؤلِّفِ المعجم العربيّ التاريخيّ بلا شكّ . وله الحقّ في أن يشكّ في

---

(64) الكتابات الحديثة في "لغات القبائل" ومظاهر الاختلاف بينها كثيرة ، نحيل منها خاصة إلى : جميل سعيد وداود سلوم : معجم لغات القبائل والأمصار ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1978 (جزءان) ؛ تشيم رابين : **اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية** ، ترجمة عبد الكريم مجاهد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 .

(65) ذلك كان مذهب أبي عمرو بن العلاء (ت. 154 هـ/771 م)، وقد غلب عليه المُعجم . فقد سئل عمّا وضعه ممّا سمّاه عربيّة وماذا يصنع فيما خالفته فيه العرب وهم حجّة ؟ فقال : "أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغاتٍ" – ينظر : الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص 39 ، وينظر النص في المزهر للسيوطي ، 1/184 – 185 ، وفيه "أحْمِلَ على الأكثر" عوض "أعْمَلُ على الأكثر" .

صحّة تلك المدوّنة من منطلق لغويّ خالص ، وأن يتّهم عُلَمَاءَ اللغة الذين كان لهم دورٌ كبير في جمْع الشّعر وتدوينه بإفسادِ النّصوص وإخضاعِها لمقاييسِهم في استعمال اللغة ، أو لغاياتهم من الاستشهاد به . ولكنّ ذلك قد يكون صحيحًا مع بعضهم ، ولكنّه ليس صحيحًا مع جُلِّهم . فلقد كانوا – في القرنِ الثاني الهجريّ خاصّة – ثقاتٍ يبحثُون عن الشاهدِ الصحيح الذي يُطْمَأَنُّ إلى اعتماده والاحتجاج به ، وكانوا يَتَحَرَّوْنَ الدّقة في بحثهم تحرّيًا كبيرًا ، بلْ ظهرت عندهم – بداية من القرن الرابع الهجريّ – مسألة "الصحّة" في اللغة – جمعًا واستشْهادًا – مثلما ظهرت عند علماءِ الحديث مسألة الصحة في رواية الحديث . على أنّ الاطمئنانَ إلى نوايا اللغويّين الحسنة لا يُغْنِي مُؤَلِّفَ المعجمِ العربيِّ التاريخيّ عن التثبّت والاحتياط ، بحثًا عن الشاهد الصّحيح نصًّا ، ونسبةً إلى قائله .

4 – خاتمة :

تلك جملةٌ من القضايا التي يُثِيرُهَا التأريخُ لمدوّنةِ الشعرِ الجاهليّ المعجميّة ، أي التأريخُ لشواهدِ المعجم التاريخيّ للشعر الجاهليّ ؛ وليست هي في الحقيقة بالقضايا الهيّنة لما لتاريخ الشاهد من دور حاسم في التأريخ لظهور الوحدة المعجميّة المؤرّخة في المعجم التاريخيّ في الاستعمال . فإنّ الشاهد كالقطعة الأثريّة التي يُؤرَّخُ بها لمعلم من المعالم أو لحدث من الأحداث أو لظاهرة من الظواهر ؛ وتدقيق التاريخ ضروريٌّ لأنّ الخطأ فيه مؤدٍّ إلى الخطإ في نسبة المفردة إلى العصر الذي ظهرت فيه ، أو إلى الحقبة التاريخيّة التي ظهر فيها أحدُ المعاني التي دلّت عليها أثناء تاريخ استعمالها . فليس الشاهد في المعجم التاريخيّ إذن مجرّد نصّ يُوَثَّقُ به للمفردة أو يوضَّحُ به معناها أو يُسْتَدَلُّ به على تواتر استعمالها ، بل هو "شهادة ميلاد" في الاستعمال إمّا للوحدة المعجميّة المؤرّخة وإمّا لأحد المعاني التي دلّت عليها فكوّن حلقة من حلقات تطوّرها الدّلالي .

ولقد كان للقضايا التي أثرنا أثرُها في عمل فريق البحث التونسيّ أثناءَ جمْع المدوّنة والتأريخ للوحدات المعجمية التي اشتملت عليها . ولقد دلّتْ معالجتُها على أنّ مُؤَلِّفَ

المعجم اللغوي التاريخي مُضطرٌ إلى أن يكون مؤرّخًا ، وآثاريًّا ، ومحقّقًا للنصوص ، وناقدًا للأدب ، إضافةً إلى كونه لغويًّا مُعْجَميًّا .

إبراهيم بن مراد

كلّيّة الآداب بمنوبة ، تونس

مراجع البحث

1 – المراجع العربية والمعرّبة :

ابن مراد ، إبراهيم : الوحدة المعجميّة بين الإفراد والتضام والتلازم ، في مجلّة الدّراسات المعجميّة ، (الرباط) ، 5 (2006) ، ص ص 23 – 31 .

ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن إسحاق : كتاب الفهرست ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، 1971 .

أبو الفرج الأصفهاني : كتاب الأغاني ، ط. بولاق ، 1285 هـ (20 جزءا) .

بعلبكي ، رمزي منير : الكتابة العربيّة والساميّة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1981.

البكري ، أبو عُبيْد عبد الله بن عبد العزيز: المسالك والممالك ، تحقيق ادريان فان ليوفن (A. P. van Leeuwen) واندري فيري (A. Ferre) ، بيت الحكمة ، تونس ، 1992.

التوحيدي ، أبو حيّان : الإمتاع والمؤانسة ، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين ، القاهرة ، 1939- 1944 (3 أجزاء) .

التيفاشي ، أبو العباسٌ أحمد : أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق محمد يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي ، القاهرة ، 1977.

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر : - رسائل الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت، 1991 (4 أجزاء) .

- كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، 1938-1943 (7 أجزاء).

الجمحي ، محمد بن سلام : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط. 2، القاهرة، 1974 .

حسين ، طه : في الأدب الجاهلي ، ط. دار المعارف بمصر ، القاهرة (د.ت).

الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويّين واللغويين ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط.2 ، دار المعارف بمصر ، القاهرة [1984] .

مِنْ قَضَايَا التَّأصِيل فِي المعْجَم العَرَبِيّ التّارِيخِيّ المخْتَصّ :
مُصْطَلَحَاتِ النّحْوِ العَرَبِيّ فِي مَرْحَلَةِ النّشْأة

حسن حمزة

أ– واقعُ دراسة المصطلح النّحويّ العربيّ :

ليس للنحو العربيّ معجم تاريخيّ مختصّ ، وليس في جميع ما يسمّى بمعاجم مصطلحات النحو العربيّ التي بين أيدينا ما يمكن أن يقترب قليلا أو كثيرا من هذا النوع من المعاجم ([1]) . ما بين أيدينا أشبه بكتب النحو منه بكتب المصطلحات ، ولكنها رُتّبت على حروف المعجم ([2]) . وقد يبدو أحيانا أن بعضها ليس كتابا في النحو على النمط المتوارث المألوف ، وإنما هو بين بين ، فليس لهذه المعاجم خطٌّ واحد تتبعه من الألف إلى الياء ، ومنهج تطبّقه على المصطلحات جميعها ، من أوّلها إلى آخرها ؛ بل قد تغيب عنها مصطلحات كثيرة وردت في كتب النّحاة القدامى . ولئن شكلت هذه المعاجم محاولة للتصدّي لقضيّة المصطلح النحوي فإنّ فيها عيوبا كثيرة أبرزها عيبان :

– أوّل عيب فيها غياب مصادرها ، وعدم نسبة المصطلحات إلى أصحابها . وغياب المصادر يلزَمُه غياب التأريخ لظهور المصطلح ؛ حتى لكأنّ مصطلحات النحو العربي قد وضعها واضع واحد في زمن واحد ، واستمرت من بداية النحو إلى أيامنا دون أن يترك

---

(1) انظر على سبيل المثال معجم الخليل لجورج عبد المسيح وهاني تابري ، ومعجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة لمحمد سمير اللبدي ، ومعجم النحو لعبد الغني الدقر، وموسوعة النحو والصرف والإعراب لأميل بديع يعقوب، إلخ.

(2) غير أن هذا الترتيب قد لا يتبع الحروف الأصول فتُمزق المادة الواحدة شر ممزّق .

التاريخ بصماته عليها ، فلا يُدرى متى وُضِعَ المصطلح ، ولا مَن وضعه ، ولا كيف تطور عبر العصور . متى ظهر مصطلح الجملة على سبيل المثال ؟ ومتى ظهر مصطلح الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة ؟ ومتى ظهرت مصطلحات شبه الجملة و نائب الفاعل والمعلوم والمجهول وغير هذا كثير ، وهي جميعا غائبة عن كتاب سيبويه ؟ . ليس في كتب المصطلح النحو العربيّ على أهميّتها وضرورتها ، ما يشفي غليل الباحث ، فالبعد التاريخيّ غائب تماما في هذه المصنفات ، والزمان لا يُحسب حسابه ، والتطور التاريخيّ لا يُعتدّ به مع أن بعض هذه الكتب يعتبر عمله "مساهمة أساسيّة لإرساء معجم تاريخيّ يلاحق نشوء وتطور مصطلحات النحو العربيّ" (3) . إن مقارنة بين الثبت الذي أعدّه جيرار تروبو (G. Troupeau) لكتاب سيبويه ، والثبت الذي أعدّه غوغويه (A. Goguyer) لبعض النحاة المتأخرين ونشره مع ترجمته لألفيّة ابن مالك ، تبيّن أن ما يقرب من مائة وخمسين مصطلحا من مصطلحات المتأخّرين ليس لها وجود في كتاب سيبويه (4) .

– والعيْب الكبير الثاني من عيوب هذه الكتب أنها لا تقدّم كشفا كاملا بالمصطلحات : لا بالمصطلح المركب ولا بالمصطلح البسيط ؛ فأنت قد تبحث عن مصطلحات مثل الحُسن والقُبح والجواز والمنزلة والموقع والموضع والعدل والتحويل وغيرها كثير ، فلا تجدها . وسبب هذا الغياب أن المعاجم لم تقم على استقراء كتب النحويين العرب ، وأولها كتاب سيبويه ، فكيف يُتَصَوَّرُ قيام المعجم التاريخي المختص في ظل هذا الغياب لأدواته (5) ؟

1

ثمة أداة بدأ يشيع استخدامها في تحقيق كتب التراث النحويّ ؛ فإلى جانب الفهارس الخاصّة بالآيات القرآنيّة والحديث والشعر ، بدأت تظهر فهارس تتناول مسائل الصرف والنحو والأصوات . غير أن هذه الفهارس لا تقدّم ثبتا بالمصطلحات في حقيقة الأمر ، وإنما تتيح للقارئ ملاحقة مسألة نحويّة معيّنة في الكتاب المحقّق وذلك بجمع ما تفرّق مما له صلة

---

(3) جورج عبد المسيح وهنري تابري : الخليل : ص 14 .

(4) انظر جدولا بهذه المصطلحات في G. Troupeau *: Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi,* pp. 19-24.

(5) تناولتُ هذه المسألة بالدراسة في مقالة عنوانها : "في تطور المصطلح النحوي العربي" تصدر في العدد الخاص من دوريّة علوم اللغة بالقاهرة ، وهو عدد أشرفتُ عليه عن المصطلح النحوي العربي.

بهذه المسألة ، وبالإحالة على مواضع وروده . ويمكن أن يُمَثَّلَ لهذا النوع بما جاء في الجزء الخامس من كتاب سيبويه بتحقيق عبد السلام هارون . غير أن في هذه الفهارس من اللَّبس ما يجعل الاعتماد عليها في مسائل المصطلح محفوفًا بالمخاطر ، لأنّها في حقيقة الأمر ، لا تسعى إلى تقديم المصطلحات بقدر ما تسعى إلى عرض آراء النحويّ ، ومساعدة القارئ للوصول بيُسر إلى معرفة هذه الآراء . ففي فهرس كتاب سيبويه على سبيل المثال ، كثير من المصطلحات التي ما استخدمها سيبويه قط ، وإنّما هي ممّا استقرّ في الدّرس النحويّ بعده بقرون عديدة كالتمييز ، والتنازع ، ونائب الفاعل ، وغير ذلك . وفي هذا العمل من اللَّبسِ ما ليس يخفى ، لأنّه يُسقط على الكتاب المصطلحات التي تواضع عليها المتأخّرون ، فيختلط الأمر على الدّارسين ، فيؤدي ذلك بهم إلى نسبة المصطلح إلى غير صاحبه [6] .

أمّا في الغرب فقد صدر عدد من الفهارس كالفهرس الذي صنعه جيرار تروبو لكتاب سيبويه معتمدًا فيه على طبعة ديرنبورغ . غير أنه لم يخصصه لمصطلحات الكتاب ، بل يتناول فيه جميع مفرداته ، فيصنفها في خمسة أصناف هي المفاهيم العامّة ، والمنهج ، والنحو، والصّرف ، والأصوات ، ثم يترجمها إلى الفرنسيّة ، ويحيل على الصفحة والسّطر الذي وردت فيه كل مفردة . ولأن الفهرس ثبت بالمفردات تغيب عنه المصطلحات المركبة — وليس عددها ممّا يستهان به — ، ولا تُحَدُّ المصطلحات — فتلك ليست غايته — ، ولا يُحَال على أماكن ورود المفردة حين يكثر استخدامها فيزيد على أربعين مرّة ، رغبة في الاختصار .

ربّما كان "معجم مصطلحات الفراء في كتاب معاني القرآن" الذي نشره نَفتَالي كِينْبرغ [7] خير ممثّل لفهارس المصطلحات ؛ وهو ثبت عربيّ انكليزي للمصطلح البسيط

---

(6) انظر أمثلة أخرى من كتاب محمد عبد الخالق عضيمة : فهارس كتاب سيبويه ، فهو ترتيب للموضوعات لا فهرس للمصطلحات . والأمر على هذا في الفهرس الذي صنعه فائز فارس لمعاني القرآن للأخفش ، فهو يكتفي بسرد مصطلحات الأخفش في الأصوات والصرف والنحو ، وبالإحالة على أماكن ورودها . غير أن هذا العمل قد يكون أحيانا أدعى للبس ، لأنه قد يوهم القارئ بأن المصطلحات الواردة في فهارسه إنما هي مصطلحات الأخفش ، وليس الأمر كذلك ؛ فعلى طالب المصطلح إذن أن يعود في كل مرة إلى الكتاب صفحة صفحة للتثبت من نسبة المصطلح إلى الأخفش، مثله في هذا مثل مصطلحات الكتاب لهارون، ومثل مصطلحات المبرد لعضيمة ، فيكتشف أن مصطلحات "الحركة المركبة"، والاسم "المنقوص" ، و"نائب الفاعل" الواردة في الكشف على سبيل المثال لا الحصر ، ليست من مصطلحات الأخفش في شيء.

(7) Kinberg, Naphtali : *A lexicon of al-Farrâ's terminology in his Qur'ân commentary with full definitions english summaries*, éd. E. J. Brill, 1996.

والمركب "مشفوع بشواهد كثيرة وتعريفات وملاحظات بالانكليزية" . غير أن في عرض أرقام صفحات تواتر المصطلحات خللاً ، وقد تتعدّد المعاني في المصطلح الواحد ، وتتكدّس الشواهد عليها دون تمييز بين هذه المعاني ، فلا تنسب إلى كل واحد من المعاني شواهده [8] ، وقد تطغى الشواهد طغيانًا مخلا دون حاجة إليها ، فتتجاوز الحدود حتى يغدو الثبت أكبر حجما من الكتاب نفسه [9] .

ب – ولادة المصطلح النحوي العربي :

لا بدّ لكلّ علم من أن يؤسّس مصطلحه ، فالتأريخ للمصطلح النحويّ مرتبط بالتأريخ لعلم النحو. غير أن المعضلة في التّأريخ لنشأة المصطلح النحويّ العربيّ تكمن في غياب مصادره الأولى ؛ فكتاب سيبويه المتوفى عام 180 للهجرة ، أوّل كتاب في النحو العربيّ بين أيدينا ، وعلم النحو نشأ قبل سيبويه بزمن ليس باليسير ، وكتاب سيبويه لم ينبت في فراغ ، وإنما يزعم ذلك من يزعم أن النحو العربيّ قد أخذ مفاهيمه المؤسّسة عن الإغريق . غير أن هذا الزّعم لا يجد له سندًا قويًّا ، لا من داخل النصوص ولا من خارجها ، فالنظر في التراث العربيّ يكذّبه ، والنّظر في الكتاب نفسه يكذّبه . وكنتُ تناولتُ هذه المسألة بالبحث فلنْ أعود إليها [10] .

لا بدّ إذن من أن يكون النحاة العرب الأوائل ابتدعوا عددا من المصطلحات يقيمون عليها علمهم . ويمكن للباحث أن يفترض أن بعض مصطلحات الكتاب – وهي مئات – مُبْتَدَعٌ ، وبعضها الآخر موروث عن السّابقين . وكان عبد القادر المهيري توقف أمام هذه المعضلة في مقالة له عن إشكاليّة التّأريخ لنشأة المصطلح النحويّ ، فافترض ما نفترض ، واقترح لحلّ المعضلة العودة إلى ثلاث وثائق هي كتاب سيبويه ، وكتاب العين ،

---

(8) انظر مثلا شواهد مصطلح الأداة التي قد تطلق على حرف من حروف المعاني، أو على كلمة لا تتغيّر بنيتها، أو على كلمة لا تلحقها حركات الإعراب ، أو على كلمة غير واضحة الاشتقاق ، ص 7.

(9) انظر مثلا شواهد مصطلح الفعل ؛ فقد خصص له 24 صفحة ، وجعل له أربعة معان حدّ الأول منها بقوله : " فعل 1 : ج أفعال ، أفاعيل a finite verb "، ثم أتبع هذا الحد بأربع عشرة صفحة من القطع الكبير لشواهده ص 577-591.

(10) انظر : Hassan Hamzé : « Les parties du discours dans la tradition grammaticale arabe ».

وكتاب دقائق التصريف لابن المؤدب . غير أنّ الحلّ لم يكن في نهاية الطريق ؛ فالمعضلة ظلت قائمة لأنه يقول :

"وخلاصة القول إن فقدان ما يمكن أن يكون قد أُلِّفَ في النحو قبل كتاب سيبويه يحول دون التأريخ للمصطلحات النحويّة بالاعتماد على الوثائق التي تمثّل الخطوات الأولى من العمل النحويّ" (ص 484) .

غير أن هذه الخلاصة التي انتهى إليها البحث لا ينبغي لها أن تحول دون الرّجوع إلى مرحلة النّشأة في محاولة لاستكشاف عدد من الأسس والمعايير في التأريخ لمصطلحاتها ، وهي معايير إن لم تسمح دائما بالقطع فقد تسمح بغلبة الظن .

ج – المصطلح المبتدَع :

نفترض أن سيبويه والذين جاؤوا بعده ممّن ترك أثرًا مكتوبًا مقطوعًا بصحّته ، من أمثال الفرّاء والأخفش وأبي عبيدة وغيرهم ، قد ورثوا جزءًا من مصطلحاتهم عن السّابقين، وابتدعوا جزءًا آخر منها ، فما الذي ورثوه وما الذي ابتدعوه ؟ وما هي معايير التّمييز والتّأريخ ؟

أوّلا :

إنّ أوّل ما ينبغي الحذر منه الاعتقاد بأنّ العثور في كتاب من هذه الكتب على مصطلح ليس له وجود في كتب سابقيه دليل على ابتداع صاحب الكتاب له ، فكتب التراث ضاع منها الكثير ، والدّرس النحويّ ، القديم مثله كمثل دروس علوم الفقه والحديث والكلام وغيرها ، لم يكن وقفًا على ما هو مكتوب ، وإنّما كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على المشافهة ، ويتناقله التلاميذ عن شيوخهم . وهو أمرٌ كان قائمًا في أيّام سيبويه ، وظلّ شائعًا بعده بزمنٍ طويلٍ . ولهذا يقول الزّجاجي المتوفى عام 337 للهجرة عن العلل التي في كتاب الإيضاح إنها على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرا في كتب البصريّين والكوفيّين ، ومنها ما ابتدعه على مذاهبهم ، ومنها ما أخذه مشافهة عن شيوخه ممّا لا يوجد في كتاب (الإيضاح، ص 78) . وليس من المستبعد أن يكون عددٌ من المصطلحات

الكثيرة الفريدة في كتاب دقائق التصريف لابن المؤدّب من هذا النوع الثالث المنقول مشافهةً دون أن يُعْتَمَدَ في كتاب .

ثانيًا :

يمكن الافتراض أن المصطلح المركّب الذي هو أقرب إلى الشرح منه إلى المصطلح ، حين يرد في كتاب سيبويه أو في كتب معاصريه ، فالأحرى به ألاّ يكون قديمًا ، وذلك كتسمية ما صار يعرف فيما بعد بالنّعت السبَبِيّ ، الذي يقول سيبويه عنه إنه "صفة ما كان من سببه" أي صفة ما كان من سبب الاسم ، "وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه" (الكتاب : 18/2) . وكتسمية ما صار يعرف فيما بعد بنائب الفاعل ، وهو عند سيبويه "المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل" (الكتاب : 33/1) ، وتسمية ما صار يُعْرَفُ فيما بعد بالتّنازع ، وهو عند سيبويه الفاعلان والمفعولان اللذان "كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به" (الكتاب : 73/1) ، أي مثل الذي يفعل فاعلُه به ، وتسمية ما صار يعرف فيما بعد بالجملة ، وهو عند سيبويه "ما عمل بعضه في بعض" (الكتاب : 119/3) أو "كلام عمل بعضه في بعض واستغنى" (الكتاب : 417/1) ([11]) ، وتسمية الأفعال المضارعة ، وهي عند سيبويه "الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون" (الكتاب : 13/1) . وقد أصاب المهيري حين قال إن حرص سيبويه على وصف المفهوم دليل على أن التسمية "لم تكتسب بعد الصبغة الاصطلاحية التي تغني عن شرحها وتوضيحها" ([12]) .

ثالثًا :

إن جِدَّةَ المصطلح ليست وقفا على المصطلح المركب الذي هو أقرب إلى الشَّرح منه إلى التَّسمية ، بل قد تكون في المصطلح البسيط أيضًا ، ولكنها تكون فيه أخفى . إن ورود المصطلح البسيط دون أيّة قرينة مدعاةٌ إلى غلبة الظن بقدمه كمصطلحات الاسم والفاعل وغير ذلك . وعلى العكس من ذلك فإنّ ورود المصطلح البسيط مصحوبا بالشرح

---

(11) انظر لمزيد من التفصيل حسن حمزة : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه" : ص 33 - 36 .

(12) إشكاليّة التاريخ للمصطلح النحوي ، ص 480.

والتوضيح ، و لا سيما في أول موضع يرد فيه ، يعزز الاحتمال بابتداع النحوي له ، أو بتحميله دلالة جديدة لم يُسبَق إليها ؛ لأنّه لو لم يكن الأمر على هذا لما احتاج إلى توضيح . مثال هذا النوع من المصطلحات الجديدة أو التي دلت على مفهوم جديد مصطلح "الصرف" عند الفراء لأنه حين ذكره لأول مرة في معانيه قال :

"فإن قلت : وما الصَّرف ؟ قلت أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطِف عليها ، فإذا كان ذلك فهو الصرف" (معاني القرآن : 33/1 -34) .

إنّ حاجة الفرّاء إلى شرح المصطلح دليلٌ على جدّته ، فلو كان معروفًا متداولاً بهذا لما احتاج إلى السؤالِ عنه وحَدِّه ([13]) .

شبيه بهذا مصطلحات المُحَال والقَبيح والمسند وغيرها في كتاب سيبويه ، فكلّ واحد من هذه المصطلحات يأتي مع حدِّه خلافًا لمصطلحات كثيرة أخرى يبدو أنّها كانت متداولة في أيامه لا تحتاج إلى حدٍّ ولا إيضاحٍ . فالمحالُ في كتاب سيبويه "أن تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلامِكَ بِآخِرِهِ" (الكتاب : 25/1) ، والقُبْحُ "أن تَضَعَ اللَّفْظَ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ" (الكتاب : 26/1) ، والمسند والمسنَد إليه يَرِدَانِ في الكتاب مصحوبيْن مباشرةً بالحَدِّ ، فـ"هُمَا مَا لاَ يَغْنَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا عن الآخَرِ ، وَلاَ يَجدُ المُتَكَلِّمُ مِنْهُ بُدًّا" (الكتاب : 23/1) . أما في كتاب العين فـ"المُحَالُ مِنَ الكَلاَمِ مَا حُوِّلَ عن وَجْهِه" (مادة : ح ول) ، والقُبْحُ "نَقِيضُ الحُسْنِ" ، وليس في الحسن إلاّ قوله : "حَسُنَ الشَّيْءُ فَهُوَ حَسَنٌ" (مادة : ق ب ح ، ح س ن) ، والكلام "سَنَدٌ ومُسْنَدٌ" (مادة : س ن د) . وهذا يدفعنا إلى الافتراض بأن سيبويه ابتدع هذه المصطلحات ، عنينا بذلك أنّه حمَّلها معنى جديدًا لم يكن لها من قبل .

د – المصطلح المتوارث :

افترضنا أن كثيرًا من مصطلحات سيبويه ومعاصريه كان معروفًا متداولاً لا يحتاج إلى شرحٍ وتوضيحٍ . ونودُّ المضيَّ إلى أبعد من هذا الافتراض في محاولة تدبُّر المعايير التي قد

---

(13) لم يرد مصطلح الصرف بهذا المعنى في كتاب سيبويه ، إلا أنه استخدم مصطلح "صُرِف" في موضع واحد من كتابه الكتاب : 31/3 ، في سياق قريب من السياق الذي يستخدم فيه الفرّاء مصطلح الصرف (انظر حسن حمزة وسلام بزي-حمزة : الصرف بين سيبويه والفراء ، ص 69) .

تسمح بالتأريخ لهذه المصطلحات ، ونسبتها إلى أصحابها من النحويّين الأوائل . ونحن نعرف أنه لا بدَّ لنا في هذا الأمر من أن نَعود إلى كتب اللاّحقين في النحو والأدب والتراجم وغيرها لِعَزْوِ المصطلحات إلى أصحابها ، وهو عمل تحفُّ به المزالق . غير أنه يُرجَى أن يكون للمجتهد فيه أجرَان إن أصاب، وإن أخطأ أجرٌ واحد .

عاد غيري كما عدتُ إلى كتب اللاّحقين يتَلَمّس مصطلحات النحويّين السّابقين من خلال الرّوايات والنصوص المنسوبة إليهم ، فليس من سبيل سوى هذا السّبيل . غير أن الرّوايات لا تؤخذ دون غربلة وتمحيص . ولست ممن يدعي أن الآخرين – جملةً – لا يغربلون ، فغربلة الرّوايات تقليد راسخ في التراث العربيّ منذ القديم . غير أن في غربلة الرّوايات وتمحيصها للإفَادَةِ منها في التأريخ للمصطلح ما يتجاوز الشروط التي غالبا ما يقف الباحثون عندها في حديثهم عن المصطلح النحوي القديم، فلا يكفي البحث في عدالة النّاقل وأمانته ، ولا تكفي صحة روايته فيما نحن بصدده . سأمثّل لما أريد بنصّ لابن حزم اخترته لطرافته . يتناول ابن حزم المتوفى عام 456 للهجرة في الباب الرابع المخصّص لكيفيّة ظهور اللغات من كتاب الإحكام في أصول الأحكام لغة أهل الجنة وأهل النّار ، فيقول :

"وقد ادعى بعضهم أن اللّغة العربيّة هي لغتهم ، واحتج بقوله عزّ وجلّ : (وآخر دعواهم أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين) [يونس ، 10] ، فقلت له : "فقل إنّها لغة أهل النّار لقوله تعالى عنهم أنهم قالوا : [...] (لو كنا نسمع أو نعقل ما كنّا في أصحاب السّعير) [الملك ، 10] ، فقال لي : "نعم" ، فقلت له : "فاقْضِ أن موسى وجميع الأنبياء عليهم السّلام كانت لغتهم العربيّة ، لأن كلامهم محكيّ في القرآن عنهم بالعربيّة ؛ فإن قلت هذا كذَبْتَ ربَّك ، وكَذبَكَ ربُّكَ في قوله : (وما أرسلنا من رسول إلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ليبيِّن لهم) [إبراهيم ، 4] ، فصحَّ أن الله تعالى إنما يحكي لنا معاني كلام كلّ قائل في لغتهم باللغة التي بها نتفاهم ليبيِّن لنا عزَّ وجلّ فقط [...] وقد أدَّى هذا الوسواس العاميّ اليهود إلى أن استجازوا الكذب والحلف على الباطل بغير العبرانيّة ، وادعوا أنّ الملائكة الذين يرفعون الأعمال لا يفهمون إلا العبرانيّة ، فلا يكتبون عليهم غيرها . وفي هذا من السخف ما ترى" (الإحكام : 31/1– 32) .

قد يقال إن هذا النصّ لا إشكال فيه ، فلا جدالَ في أن نقل اللّفظ هنا إنّما هو بلفظ آخر لأنّه بلغة غير لغته ، وليس الأمر على هذه الصّورة في داخل اللغة الواحدة . إن في هذا الاعتراض من البداهة ما لا يمكن أن يغيب عن بالنا ونحن نقيس النقل في داخل اللغة الواحدة على النقل بين لغتين مختلفتين ؛ فقد أخذنا هذا النصّ لطرافته ووضوح المسألة فيه ، ليكون لنا سبيلا لتوضيح الملبس الغامض في التعبير عن المعنى بغير لفظه ؛ فنحن نعتقد أن الخلاف بين القضيّتين خلافٌ بين ما هو حتميّ وما هو محتملٌ راجحٌ ، فَتَغَيُّرُ اللّفظِ بين اللغتين أمر حتميّ بدهيّ ، وتغيُّرُ اللّفظِ في اللغة الواحدة أمر محتملٌ ، بل هو عندنا أمر رَاجِحٌ، ويُفْتَرَضُ أن يكون المبدأ الذي ينطلق منه الباحثُ ؛ فكل نقلٍ فالأحرى به أن يعتبر نقلا بالمعنى حتى يقوم الدّليل على أنه منقول بلفظه . على أن الباحثين غالبًا ما ينطلقون من مسلّمة معاكسة ؛ فكل رواية تصح عندهم تؤخذ دليلاً على المصطلح ، كأنها منقولة نصّا بألفاظها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

جرى في التراث النحوي العربيّ نقاش واسعٌ في قضيّة شبيهة بالقضيّة التي تعنينا وهي قضيّة نقل الرواية بألفاظها ، في الحديث النبوي ؛ فقد وقف النحويُّون العرب عموما موقفا حذرا من الحديث ، فلم يأخذوا منه إلا أقلّه ، ولم يكن له في كتبهم إلاّ دور هامشيّ محدود ، يستوي في هذا نحويو البصرة ونحويّو الكوفة ؛ فليس في كتاب سيبويه سوى ثمانية أحاديث في مقابل خمسين وأربع مائة آية ، وفي مقابل خمسين وألف بيت من الشعر . وليس في معاني القرآن للفراء سوى عشرة أحاديث في مقابل خمسين وتسع مائة بيت من الشعر ([14]) .

أمّا الفقهاء والمحدّثون وغيرهم من العلماء فلهم شأن آخر . يقول الكفوي : "والحديث المتعبَّد بلفظه كالأذان والتشهُّد والتَّكْبير والتَّسْليم ، وكذا الحديث المتشابه والذي هو من جوامع الكَلِمِ التي أوتيها نحو : "الخراج بالضمان" ، و"العَجماءُ جُبار" لا يجوز نقلها

(14) انظر فهارس كتاب سيبويه في الجزء الخامس بتحقيق عبد السلام هارون ، والفهارس التي أعدها محمد بدوي للفراء Etude de la terminologie d'al-Farrâ' : pp. 73-86 . فإن تَدَبَّرْتَ هذه المواضع القليلة في الكتابين وجدت أن الأحاديث الثمانية في الكتاب لا يُنص على أنها للرسول ، وأن الأحاديث العشرة في المعاني لا يُستشهَد بها في مسائل النحو والصّرف .

بغير ألفاظها إجماعا . واختُلِفَ فيما سوى ذلك . **والأكثر من العلماء ، ومنهم الأئمة الأربعة ، على جواز نقل الحديث بالمعنى** للعارف بمدلولات الألفاظ ، ومواقع الكلام من الخبر والإنشاء ؛ فيأتي بلفظ بدل لفظ النبي مساوٍ له في المعنى جلاء وخفاء من غير زيادة في المعنى ولا نقص ، لأن المقصودَ هو المعنى ، واللفظ آلة له . ومن أقوى حججهم الإجماعُ على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به" (الكلّيّات : 2/205-206) ([15]) .

لسنا هنا في معرض الدّفاع عن النحويّين ، وتدبّر الحجج لهم في وجه الخصوم الذين يتهمونهم بالاعتماد على أقوال العرب "وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضربهما" عن رسول الله ، وهو أفصح العرب ([16]) .

لقد كان بإمكان النحويّين حقًّا أن يسلكوا سبيلاً آخر غير السّبيل الذي سلكوه ، وهو القيام بغربلة الأحاديث ، ونقد سلسلة الأسانيد ، فإن كان أصحابها ممّن يؤخذ بعربيّتهم أُخِذ بالحديث سواء أكان نقله نصًّا أم كان نقله بالمعنى ([17]) . غير أن اختلاف أغراض النحويّين والفقهاء من الحديث النبوي هو الذي يحدّد مواقفهم المختلفة منه ، وهي أغراض تتجاوز مسألة صحّة الرواية وعدالة الرّاوي وأمانته ؛ فغرض النحويّين في الحديث لفظُه، وليس هذا غرضَ غيرهم .

إن الأمر أكثر وضوحا في المسألة التي تعنينا : مسألة التّأريخ للمصطلح ، فحين تكون المصطلحات مقصودة بأعيانها ، تأخذ قضيّة صحّة الروايات بعدًا آخر ، لا يكفي فيه التّسليم بالخَبَر للتّسليم بالمصطلح . غير أنّه يبدو أن الدّارسين لم يهتموا كثيرا بهذا الفارق الجوهري ، ولهذا تراهم يتحدثون بلا تحفظ عن مصطلحات أبي الأسود والحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهم اعتمادا على ما يعزوه اللاّحقون إليهم من آراء قد تكون المصطلحات فيها منقولة بألفاظها ، وقد لا تكون .

---

(15) وانظر نقاشنا في الموضوع في الاقتراح للسيوطي ، ص ص 16-19.
(16) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 18 .
(17) انظر Hassan Hamzé : *Les théories grammaticales d'az-Zajjājī* , 1/169-176

عقد الخوارزمي في مفاتيح العلوم فصلا سمّاه "في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحْكَى عن الخليل بن أحمد" جاءت فيه المصطلحات التالية منسوبة بصريح العبارة إلى الخليل بن أحمد ، ونحن ننقل الفصل كاملا تتميما للفائدة :

"الرَّفع ما وقع في أعجاز الكَلِمِ مُنوَّنًا نحو قولك (زيْدٌ) ، والضمّ ما وقع في أعجاز الكَلِمِ غير منوَّن نحو (يفعلُ) ، والتَّوجية (19) ما وقع في صدور الكلمْ نحوْ عين (عُمر) وقاف (قُثم) . والحَشْوُ ما وقع في أوساط الكلم نحو جيم (رجُل) . والنَّجْرُ ما وقع في أوساط الأسماء دون الأفعال غير منوّن ممّا يُنَوَّنُ مثل اللام من قولك (هذا الجبلُ) [كذا] . الإشْمَامُ ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف (قيل) إذا أُشِمَّ ضمةً . النَّصْبُ ما وقع في أعجاز الكلم منوَّنًا نحو (زَيْدًا) . الفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منوّن نحو باء (ضربَ) . القَعْرُ ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد (ضَربَ) ، والتَّفْخِيمُ ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو (سأَل) . الإرْسَالُ ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزةَ نحو ألف (قرأَ) ، والتَّيْسيرُ هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى (فأضلُّونا السبيلا) . الخَفْضُ ما وقع في أعجاز الكلم منونا نحو (زَيْدٍ) ، والكَسْرُ ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام (الجملِ) . والإضْجَاعُ ما وقع في أوساط الكلم نحو باء (الإبِل) ، والجَرُّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو (لم يذهبِ الرجل) ، والجَزْمُ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو (اضربْ) ، والتَّسْكِينُ ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء (يفْعل) ، والتَّوْقِيفُ ما وقع في أعجاز الأدوات نحو ميم (نَعَمْ) ، والإمَالَةُ ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو (عيسى وموسى) ، وضدها التَّفْخِيمُ . النَّبْرَةُ الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو (سبأ وقرأ وملأ) " (مفاتيح العلوم : ص 30) ؛ وفيما يلي جدولٌ بحركات أواخر الكلم :

(19) كذا في النص المطبوع ، وربما كان المصطلح (التوجيه) لأنه في صدر الكلمة .

الحركة	الكلمة						
	منونة	غير منونة					
	اسم	اسم		فعل			أداة
			آخره ألف		مهموز	في الوصل	
ـُ	رفع			ضم			
ـَ	نصب		تيسير	فتح	إرسال		
ـِ	خفض	كسر				جر	
ـْ				جزم			توقيف

جدول مصطلحات الحركة الأخيرة عند الخليل

أما سيبويه فيستخدم مصطلحات تشبه تلك التي استقرت في التراث النحويّ في مسائل الإعراب والبناء . فيقول في الباب المخصص لمجاري أواخر الكَلِم من العربيّة :

"وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف . وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأَفْرُقَ بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لِمَا يُحْدِثُ فيه العاملُ — وليس شيء منها إلاّ وهو يزُول عنه — وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضَرْبٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب" (الكتاب : 13/1) .

تبدو المصطلحات التي ينسبها الخوارزمي إلى الخليل أغنى من مصطلحات الكتاب . غير أنها لا تعتمد على معيار واحد في التصنيف ، فهي لا تُعْنَى بحركات أواخر الكلم فحسب ، بل تهتم كذلك بصدورها وأوْساطها ، وهي تهتم بنوع الحرف مهموزا أو غير

مهموز كما تهتم بتمييز الاسم من الفعل من الحرف ، وبكون اللافظ منوّنًا أو غير منوّنٍ ، ومنقوصا أو غير منقوص ، وفي حال الوصل أو في حال الوقف [20] .

في مقابل هذا الغنى في المصطلح يظهر نقصٌ فاضحٌ في المعيار النحويّ ، وهو المعيار الوحيد الذي يجعله سيبويه أساس مصطلحه ؛ فلا يقوم التّمييز بين المصطلحات عند سيبويه على نوع الكلمة أو على طبيعة الحرف الأخير وما يصحبه من التنوين ، بل على الوظيفة النحويّة للحركة اعتمادًا على نظريّة العامل ، ولذلك فهو لا يهتم إلا بحركات أواخر الكلم ويُهْمِلُ ما عداها ، ثم يميّز حركة آخر الكلمة انطلاقا من هذا المبدإ ؛ فهي رفع ونصب وجرّ وجزم حين تكون حركة إعراب تأتي بعمل عامل ، وهي ضم وفتح وكسر ووقف حين تكون حركة بناء يُبْنَى عليها الحرف بناءً لا تغيّره العوامل ، ولا يكون لطبيعة الحرف ، ولطبيعة الحروف المصاحبة ، ولكل وجوه الاتفاق ، ولكل وجوه الاختلاف الأخرى ، أيّة قيمة في التصنيف .

الحركة	في الإعراب	في البناء
ـُـ	رفع	ضم
ـَـ	نصب	فتح
ـِـ	جر	كسر
ـْـ	جزم	وقف

جدول مصطلحات الحركات عند سيبويه

---

(20) لاحظ عبد القادر المهيري حرص الخليل في كتاب العين على تنويع المصطلحات فقال : "وأول ما يُلحظ أن الخليل يبدو أحيانا حريصا على التمييز بين الظواهر المتقاربة بتخصيص مصطلح لكل واحد منها خلافا لما سيشاع في التراث النحوي ؛ فالخليل يميز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التثقيل المتمثلة في إدغام الحرفين، كما هو الشأن في (صَلّ) وظاهرة التضعيف، في مثل (صَلْصَلَ) [...]. ويبدو الحرص على تنويع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة في تمييزه بين درجات التعدية ؛ فالمصطلح المقابل لـ(لازم) هو (المجاوز) كما يدل عليه قوله : (رجعت رجوعا ورجَعته يستوي فيه اللازم والمجاوز). ويبدو مصطلح (المجاوز) خاصا في استعماله للمتعدي إلى مفعول بينما يسمى المتعدي إلى مفعولين (متعديا) . وفي هذا يقول : (والمجاوز مثل (ضرب بكر عمرا) ، والمتعدي مثل (ظن بكر عمرا خالدا) " : (على هامش المصطلح النحوي : ص 175) .

إن مقارنة المصطلحات المنسوبة إلى الخليل بمصطلحات سيبويه في الكتاب بالغة الدّلالة في قضيّة النّقل ؛ فمصطلحات التلميذ لا توافق مصطلحات أستاذه ، ولن تجد في ما نقله سيبويه عن الخليل – على كثرة ما نقل عنه – أثرا للمصطلحات التي ذكرها الخوارزمي، ونسبها إلى الخليل مع حدٍّ كل واحد منها [21] . وليس هذا الخلاف في المصطلحات بين الشيخ وتلميذه ، وذلك الغياب لمصطلحات الأول في نقول الثاني – إن صحت نسبة مصطلحات الخوارزمي للخليل – أمرا غريبا مستهجنًا، بل الغريبُ والمستهجنُ أن يكون الأمر على خلاف هذا ؛ فعلى المرء أن يتصور اللّبس الحاصل لو نقل سيبويه آراء الخليل مستخدما مصطلحات الخليل في الرّفع والنّصب والجرّ والجزْم وغيرها ، وهي مصطلحات لا تعبّر عن المفاهيم التي تعبر عنها مصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم عند سيبويه .

إن كان سيبويه قد غيَّرَ مصطلحات شيخه فلا ريْب في أنّه فعل ذلك ليستقيم له مصطلح متجانس قائم على اعتبار واحد ينطلق من نظريّة العامل التي تشكل حجر الزاوية في النظريّة النحويّة ، وتجعل من تصنيف المصطلح أداة في خدمتها ، وليس هذا ما نراه في المصطلح المنسوب إلى الخليل لتعدد المعايير التي ينطلق التصنيف منها . وقد حاولنا تتبع بعض مصطلحات الإعراب التي تعنينا في كتاب العين فكان لافتا غياب المعنى الاصطلاحي للرفع والضم والخفض والجر والكسر والفتح والسكون ؛ فهو لا يفسر إلا معنى الكلمة اللغوي المعجمي . على أنه قد أشار أحيانا إلى المعنى الاصطلاحي فقال في (الجزم) إنه "الحرف إذا سكن آخره"، وفي (النصب) إنه "ضد الرفع في الإعراب" . وقد يستخدم الرفع والنصب والجر بمعانيها في الاصطلاح فيقول في باب اللفيف من النون عن (الآن) إنه يلزمه الساعة التي يكون فيها الكلام ، ثم يضيف :

---

(21) في تهذيب اللغة للأزهري مصطلحات كثيرة في علم الأصوات منسوبة إلى الخليل ولكنها ليست في كتاب سيبويه كـ(الأسلة) و(الذلق) و(الذولق) و(العكدة) و(الغار) و(الطلاقة) و(النصاعة) وغيرها. غير أن هذا الأمر ليس غريبا، ولا علاقة له بما نحن فيه من نقل التلاميذ عن شيوخهم لأن سيبويه لم يذكر الخليل قط في الأبواب التي خصصها للأصوات ، ولم ينقل، فيما بعد، عنه شيئا في هذا المجال (G. Troupeau : *Lexique-index du Kitâb de Sibawayhi*, pp. 16-17.)

"والعرب **تنصبه** في الجر **والنصب** والرفع لأنه لا يتمكن في التصريف" يريد بهذا أنه مبني على الفتح ولو كان في موقع جر أو نصب أو رفع . ويبدو استخدامه للنصب مرتين : مرة بمعنى الفتح ، ومرة بمعنى النصب دون تفريق بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء . وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه ولاحقنا المواضع التي ينقل فيها عن الخليل علّنا نظفر بالمصطلحات التي وجدناها في نصّ الخوارزمي ، وكان اهتمامنا منصبا على مصطلحات الرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجر والكسر والخفض ، والجزم والوقف والسّكون لنرى إن كانت هذه المصطلحات تطابق في المنقول عن الخليل ما ذكره الخوارزمي وتختلف عما قرره سيبويه في الباب الثاني من كتابه في استخدامه لها فرقًا بين ألقاب الإعراب والبناء، فلم نحْلَ بطائلٍ ؛ فقد كانت جميعا مستخدمة بالمعنى المعهود في كتاب سيبويه [22] .

إن كانت المصطلحات المنسوبة إلى الخليل في مفاتيح العلوم للخوارزمي مصطلحات الخليل حقا – وهي مغايرة لمصطلحات كتاب سيبويه – فلا بد من الإقرار بأن صحة الروايات وعدالة ناقليها وأمانتهم لا تكفي في التثبت من نسبة المصطلحات إلى أصحابها لأن النقل غالبا ما يكون بالمعنى ، ولا يكون بالضرورة نصًّا باللفظ المروي .

المثال الثاني :

يقدم الزجاجي المتوفى عام 337 للهجرة ، مثالا صريحا يعزز المثال السابق ، ويؤكده ، ويدفع إلى الاحتراز من نسبة المصطلحات إلى المتقدّمين اعتمادًا على نقول المتأخرين ، أو على نقول تلاميذهم ، حتى حين لا يكون ثمّة شكّ في أمانة النّاقل ، وعدالته، وصدق روايته .

ينقل الزجاجي في كتاب الإيضاح في علل النحو ما كان من جدل شهدته بغداد بين نحويّي البصرة والكوفة . وكان الزجاجي واسع الاطلاع على ما يجري في عصره من نشاط نحوي ولغوي ، وكان في وسط الصراع المحتدم بين النحويين والمنطقيّين من جهة وبين النحويّين أنفسهم – بصريّين وكوفيّين – من جهة أخرى ؛ فقد تتلمذ على كثيرين

(22) انظر أمثلة في الكتاب : 92/1 ، 102، 279 ، 282- 283 ، 378 ، 395 ، 409 ؛ 3/16، 17-، 37، 54 ، 63 ، 88 ، 89 ، إلخ .

من علماء البصرة وعلماء الكوفة في بغداد ، وذكر عددا كبيرا منهم في الإيضاح كالزجاج وابن السرّاج من البصريّين ، وابن كيسان وابن شقير وابن الخياط وابن الأنباري من الكوفيين ، ونقل طرفا من السجال الدائر بينهم، نَصَّ على أمانته في ما نقل عنهم في أكثر من موضع . غير أنه نصَّ – والظَّفَرُ بمثل هذا النصّ عزيز – على أن هذه الأمانة لا تكون في المصطلحات . يقول الزجاجي في ذكر مصادره :

"اعلم أن العلل التي أُودِعُهَا هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرًا في كتب البصريّين والكوفيّين **بألفاظ مستغلقة صعبة** ، **فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين** في هذا الكتاب ، فهذّبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها [...] " (الإيضاح : ص 78) .

ويقول في موضع آخر :

"وإنّما ذكرت لك أسماء من أخذت عنه ، وقرأت عليه ، لتكون على ثقة مما أنقله إليك، وأسنده إلى كل فريق منهم . **وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين**" (الإيضاح : ص ص 79 - 80).

هـ – معايير الاختيار :

حين ينقل النحوي آراء السّابقين فإنّه يهتم أوّلاً وأخيرًا بالفكرة التي ينقلها ، فيستخدم في سبيل هذا الهدف مصطلحاته هو ، أو المصطلحات المتواضع عليها في زمانه عند من يكتب لهم ، لا مصطلحاتِ المنقول عنه . غايته من ذلك إيصال المعنى بأيسر السبل ؛ فإن وافقت مصطلحاتُ المنقول عنه هذه المصطلحات الشائعة تركها على حالها ، وإن خالفتها فقد يُغَيِّرُهَا ، لا لنقص في أمانته ودقتّه ، بل خدمةً للنصّ المنقول نفسه ليكون واضحا مفهوما عند من يتوجه إليه ، إلاّ إنْ كان نَقْلُ المصطلح غايةً يتوخى الناقلُ الوصُولَ إليها .

غير أنّ هذا الشكّ المنهجيّ الذي لا بدّ منه لا ينبغي له أن يكون ذريعةً إلى إقفال باب البحث ، ورفض مبدإ نسبة المصطلحات إلى النحويّين القدامى قبل سيبويه ، وإنّما ينبغي أن يكون دافعا لنا إلى الاحتراز قبل اعتماد ما تحمله الروايات من مصطلحات ؛ فلا

بدّ من الركون إلى عدد من المعايير تتجاوز صحّة الرواية وعدالة ناقليها للاستئناس بها في التأريخ للمصطلح النحويّ القديم ، وترجيح نسبته إلى هذا النحويّ أو إلى ذاك . وسوف نتناول عددًا من هذه المعايير أملاً في فتح باب النّقاش وإثرائه وصولاً إلى تأسيسِ المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها درس مصطلحات مرحلة النّشأة في المعجم النحوي التاريخي :

1- أوّل هذه المعايير : العثور على نصوص مكتوبة في مرحلة النشأة التي تعنينا ، أي العثور على نصوص مكتوبة قبل كتاب سيبويه . قد يقال إن هذا المعيار كعنقاء مُغْرِب ؛ فليس عندنا في النحو كتاب قبل كتاب سيبويه ، ولا تذكر المصادر إلا كتابين في النحو لعيسى بن عمر في بيتين منسوبين إلى الخليل بن أحمد [23] :

بَــطَلَ النحوُ جميــعا كلــه غير ما أحدثَ عيسى بنُ عُمر

ذاك "إكمالٌ" وهذا "جامعٌ" فهما للناس شمــسٌ وقمَــــر

غير أنّ في وجود هذين الكتابين نظرا ، فلم ينقل لنا مصدر من المصادر شيئا منهما ، وكان من المتوقع أن ينقل سيبويه عنهما شيئا في كتابه ، ولكنّنا لا نجد لهما ذكرًا لا في الكتاب ولا في غيره ، ومع أن سيبويه يذكر عيسى بن عمر اثنتين وعشرين مرة [24] ، ليس في واحدة منها إشارة إلى نص مكتوب ، فلا يمكن الاعتماد على هذين الكتابين . ليست الكتب التي نعنيها إذن كتبا في النحو ، بل في موضوعات أخرى لا يستبعد أن ترد فيها بعض مصطلحات النحويّين لتداخل العلوم ، ولا سيما الأصيلة منها في ذلك الزمان ، ككتب التفسير والفقه وغيرها . من هذه الكتب مثلا تفسير القرآن لمقاتل بن سليمان المتوفى عام 150 للهجرة ، وديوان الخِرْنِق بنت بدر بن هَفّان ، أخت طرفة بن العبد ، برواية أبي عمرو بن العلاء المتوفى عام 154 للهجرة . فقد وجدنا مصطلحات النحو والرفع والنصب في هذا الديوان . يقول أبو عمرو بعد أن يذكر بيت المرار بن سعيد الأشتر :

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرًا عليه الطيرُ تركبه وقوعا

"هذا كذا يرويه **النحويّون**" (الديوان : ص ص 36-37).

---

(23) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين، ص 23.
(24) انظر فهرس الأعلام في الجزء الخامس من الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون .

فإن كان اسم النسبة (نحوي) موجودا فمصطلح (النحو) حاصل في الكفّ [25] .

ويقول في أبيات الخِرْنِقِ في رثاء زوجها بشر بن عمرو ما يلي :

"النازلون بكلّ مُعْتَـرَكٍ والطيبين معاقـدَ الأُزْرِ

[...] ويروى (النازلين) و(الطيبين) . ويروى (النازلون بكل معترك والطيبون)

الضاربـون بْحَوْمَةٍ نُزِلَتْ والطاعنون بأذْرعٍ شُعْرِ

[...] ويروى (الضاربون والطاعنون) ، و(الضاربين والطاعنين)

والخالطون نَحيتَهم بنُضارهم وذَوي الغنى منهم بذي الفقْرِ

ويروى (والخالطين) . وهذا كلّه إذا **نصبت** شيئا منه فإنما **تنصبه على المدح** ، وتريد (أعني الخالطين) ، (أذكر الطيبين) . وإذا **رفعت** شيئا منه بعد **منصوب** فإنما تريد (أذكر الضاربين) و(هم الطاعنون) ، و(أعني النازلين) و(هم الطيبون)" : (الديوان ، ص ص 44-45) [26] .

هذه إذن ثلاثة مصطلحات ليست منقولة بالمعنى لأنها ترِد في نصّ مكتوب يعودُ إلى مرحلة النشأة ، فإن صحّت رواية الدّيوان لأبي عمرو بن العلاء أُخِذَ بالمصطلحات النحويّة التي فيه .

2 – ثاني هذه المعايير : أن تكون الرّواية منقولة عن نص مكتوب ، فيُضْمَن حينذاك ألاّ يكون النقل نقلاً بالمعنى . وهذا معيار يعزّ وجوده لندرة النصّوص المكتوبة في تلك الفترة الزمنيّة المتقدّمة ، وليس منه إلا أمثلة قليلة كتلك الرّواية ، أو تلك الرّوايات التي أثارت جدلاً بين الباحثين ، والتي تتحدث عن رقعة ألقاها عليٌّ إلى تلميذه أبي الأسود . تقول الرواية ما يلي : قال أبو الأسود :

(25) استعرنا عبارة "حاصل في الكف" من ابن جني ، وهي عبارة يستخدمها لإثبات الفعل المبني للمجهول "دُرْهِمَ" الذي لم يُسمع عن العرب ، ولكن حكى أبو زيد : (رَجُلٌ مُدَرْهَمٌ) ، فقال ابن جني : "إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف" (الخصائص : 358/1) .

(26) يجعل سيبويه النصب على الشتم والذم ، أو على المدح والتعظيم : "وإن شئت أجْرَيْتَ هذا كله على الاسم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء. كل هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع" (الكتاب : 65/2) .

"ثم أتيته بعد ثلاث ، فألقى إليّ **صحيفة** فيها : بسم الله الرحمان الرحيم ، الكلمة اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . ثم قال : تَتَبَّعْهُ وزِدْ فيه ما وقع لك . واعلمْ يا أبا الأسود أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر . وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر" (27) .

فالاسم والفعل والحرف والظاهر والمضمر وما ليس بظاهر ولا مضمر مصطلحات تنسبها الرواية نصًا أيضًا إلى علي . ولا يدور الجدلُ في هذه الحالة على نقل النصّ بألفاظه أو بمعانيه، بل على صحّة الرواية نفسها ، فإن صحّت الرواية ثبت ما فيها من مصطلحات لأنها منقولة بأعيانها .

وقريب من هذه الرواية ما ذكره ابن النديم عن مصطلحي الفاعل والمفعول ، غير أنه لا ينقل النصّ في هذه الرواية ، بل يلخصه ، فيمكن أن يتطرق الشكّ إلى المصطلح . يقول في الفهرست : "ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربعة **أوراق** أحسَبها من ورق الصّين ترجمتها : هذه فيها كلامٌ في الفاعل والمفعول من أبي الأسود، رحمة الله عليه ، **بخط** يحيى بن يعمر" (الفهرست ، ص 61) .

3 – ثالثُ هذه المعايير : الرّواية الشفويّة التي فيها نصّ على المصطلح ، عنينا بهذا أن ينص العالِم في ترجمته للنحويّ ، أو في نقله عنه ، أو في إشارته إليه ، أنه ينقل مصطلحه . وهذا شرط يعز وجوده . غير أنّنا قد نجد نماذج منه كذلك النموذج الذي نقلناه كاملاً كما ورد في نصّ الخوارزمي عن مصطلحات الخليل بن أحمد ، فقد جاء فيه : "في وجوه الإعراب وما يتبعها **على ما يُحكى** عن الخليل بن أحمد " (مفاتيح العلوم : ص 30) ، فالخوارزمي لا ينقل في هذا الباب آراء الخليل النحويّة ، وإنما ينقل المصطلحات المنسوبة إليه مع حدودها ، كالرفع والنصب والنجر والإرسال والإضجاع والتوقيف وغيرها . قد تكون نسبة هذه المصطلحات إلى الخليل صحيحة وقد لا تكون ، فهي منقولة "على ما

---

(27) انظر الرواية في تاريخ النحو لعصام نور الدين : 21 – 22 ، نقلا عن أمالي الزجاجي بتحقيق عبد السلام هارون : 238 – 239 .

يُحكى" عن الخليل . فإن ثبتت الرواية التي ينقلها الخوارزمي ثبتت المصطلحات ، ووجب اعتمادها ، وهذا يعني أن الخلل المصطلحي هنا – إن كان ثمة من خَلل – إنما هو خَلَلٌ يأتي من الشكّ في صحّة الرّواية ، لا من الشكّ في المصطلحات المستخدمة في رواية صحيحة .

وقد يكون النص على المصطلح باستخدام عبارة من عبارات التسمية، كفعل "سمّى" أو ما شابهه . مثال هذا المعيار استخدام فعل التسمية للنصّ على مصطلح (اللغات) المنسوب إلى عيسى بن عمر في رواية القفطي الذي يقول :

"إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبوبه وهذبه ، **وسمى** ما شذّ عن الأكثر لغات" ([28]) .

4 – رابع هذه المعايير : أن يشير الراوي إلى المصطلح إشارة غير مباشرة تقترب من النص عليه . يقدم الزجاجي مثالا لهذا المعيار أخذناه وإن لم يكن ينتمي إلى الفترة الزمنيّة التي تعنينا . فقد صرّح الزجاجي بأنه كان ينقل آراء الكوفيين مستخدما مصطلحات البصريين، غير أنه في إحدى رواياته يَنُصُّ على مصطلحي (الأداة) و(دائم الفعل) أو (الفعل الدائم) فيقول :

"احتجاج آخر للكوفيين . قال بعضهم "وقع الفعل بين الأداة والاسم – **يعني** بالأداة حروف المعاني – قال : فأشبه الأداة بأنه لا يلزم المعنى في كل الحالات كما يلزم الاسم صاحبه [...] ، وأشْبَهَ الاسمَ بوقوعه على دائم الفعل – وهو الذي قدمنا ذكره ([29])– فأُعطِيَ بِحِصَّةِ شبهه الاسمَ الرفعَ والنصبَ ، ومنع من الخفض لتقصيره عن كل منازل الأسماء ، وخُصَّ بالجزم وترك التّنوين في كل حال لحصّة شبهه الأداة لأنّ الأداةَ حقها السّكون ولا تعرب ولا تنوّن لعدمها تَمَكُّنَ الأسماء . هذا الفصل صحيح ، وهو مذهب البصريّين بعينه – وإن كان **بغير ألفاظهم** – لأنّ صاحبه جعل المعرَب من الأفعال مضارعا للأسماء ، والمبنيّ منها مضارعا لحروف المعاني . هذا قول سيبويه وجميع البصريين" (الإيضاح : ص 82) .

---

(28) انظر محمد خير الحلواني : **المفصل في تاريخ النحو** ، ص 171 ، نقلا عن إنباه الرُّواة : 375/2 .
(29) ذكر الزجاجي أن الكوفيين يقولون إن الأفعال تقع على الأوقات الطويلة المتصلة المدة فـ(يقوم) يحتمل معنى (قائم) ، وهو عند الكوفيين فعل دائم ، وتأويل (سوف يقوم) على الاستقبال (الإيضاح: ص 80) .

5 – خامس هذه المعايير : ذكرُ العناوين والأبواب والفصول ، دون النصّ على التسمية . يكاد هذا المعيار يكون تصريحا – وإن كان أقل تثبتا من المعيار السابق – لأن الأبواب والفصول عناوين ، فالأرجح أن تكون نصّا ، وإن لم يرد لفظ من ألفاظ التسمية في عرضها . مثال هذا المعيار قول الزبيدي عن دور أبي الأسود وعبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم :

"فوضعوا للنحو أبوابا وأصّلُوا له أصولاً ، فـ**ذكروا** عوامل الرّفع والنّصب والخفض والجزم ، ووضعوا **باب** الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف" (طبقات النحويين ، ص ص 11 – 12) .

وقول أبي حرب بن أبي الأسود :

"أول **باب** رسم أبي من النحو **بابُ** التعجب" ([30]) .

6 – سادس هذه المعايير : اختلاف المصطلح المروي عن مصطلحات الراوي ، لأنه إن كان المصطلح مطابقا لمصطلح الناقل احتمل الأمرين معا ، فربما كان للعالم المنقول عنه، وربما كان للنّاقل . أما إذا كان مغايرا لمصطلح الناقل فهو منقول بنصه ، فالقفطي مثلا يسمي علم النحو نحوا ، وهو المصطلح الذي استقر في التراث. غير أنه حين يتحدث عن النحويّين القدامى وينقل الرّوايات عنهم يسميه (العربيّة) ، فيغلب على الظنّ أن المصطلح للقدامى لأنه لو لم يكن الأمر كذلك لاستخدم مصطلحه هو ، أي مصطلح النحو ، لا مصطلحا آخر . مثاله هذا النص الذي يتراوح فيه مصطلحا العربيّة والنحو في حديث القفطي عن عبد الرحمن بن هرمز :

"قال أهل العلم إنه أول من وضع علم **العربية** ، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأظهر هذا العلم بالمدينة . وكان من أعلم الناس **بالنحو** ، وما أخذ أهل المدينة **النحو** إلا منه" ([31]) .

---

(30) انظر عوض القوزي : تطور المصطلح النحوي، ص 35، نقلا عن إنباه الرواة : 1/ 16 .
(31) انظر محمد خير الحلواني : المفصل في تاريخ النحو ، ص 114 .

7 – سابع هذه المعايير : وحدة المصطلح رغم تعدد الروايات والمذاهب ، فوحدة المصطلح الذي ينقله علماء كثيرون مدعاة إلى الظن بصحّته . ربما يكون هذا المعيار مع المعيار السابق ، من أكثر المعايير خصوبة في مجال البحث عن مصطلحات النحويين القدامى ، كما هو حال استخدام مصطلح (العربيّة) لتسمية النحو عند ابن سلاّم ، وابن قتيبة ، وابن حجر ، وغيرهم ، فقد قال ابن سلاّم في الطبقات :

"كان أوّلَ من استَنّ **العربيّة** ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي" ؛

وقال ابن قتيبة في المعارف :

"أول من وضع **العربيّة** أبو الأسود" ؛

وقال ابن حجر في الإصابة :

"أول من ضبط المصحف ووضع **العربيّة** أبو الأسود" ([32]) .

وكلما كثرت الروايات وتعدّدت المذاهب وبقي المصطلح واحدا تعزّز الاعتقاد بصحة المصطلح . غير أن هذا المعيار الذي لا يورث يقينًا يبعث على غلبة الظن ، ويسمح بالترجيح دون أن يسمح بالقطع ؛ فقد تتّفق الرّوايات في ترك المصطلح القديم واعتماد ما شاع في الأزمنة اللاحقة .

ويظهر المعياران الأخيران السّادس والسّابع في هذا الخبر الذي تتعدّد رواياته فتجتمع على مصطلح (الرفع) ، وتستخدم إحداها مصطلحا مغايرا لمصطلح الراوي . تدور الروايات حول نقد يحيى بن يعمُر لقراءة الحجّاج "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانُكم وأزواجُكُم وعشيرتُكم وأموالٌ اقترفتموها وتجارةٌ تخشون كسادها ومساكنُ ترضونها أحبُّ إليكم من الله ورسوله وجهادٍ في سبيله فتربّصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين" [9 : التوبة ، 24] برفع (أَحَبٌّ) . يقول يحي بن يعمر للحجّاج في رواية السّيرافي :

"فــ**ترفع** (أحبُّ) وهو منصوب" ([33]) ،

---

(32) انظر محمد الطنطاوي : نشأة النحو ، ص32 - 33.

وفي رواية الزبيدي :

"فتقرؤها (أحبُّ) بـــالرفع والوجه أن تُقرأ بالنصب على خبر (كان)" ([34]) .

وفي رواية القفطي :

"إنك ترفع ما يوضع ، وتضع ما يُرفع" ([35]) .

قد تكون العبارة في هذه الرّواية الأخيرة أقرب إلى مصطلحات مرحلة النشأة من عبارة السيرافي ، ومن عبارة الزبيدي التي تتحدث عن "النصب على خبر كان" فتستدعي مصطلحا متأخرا ليس له وجود حتى في كتاب سيبويه ([36]) .

قد ينطبق على المصطلح واحد من هذه المعايير فيدفع إلى اعتماده ، وقد ينطبق عليه أكثر من واحد فيعزّز القناعة بنسبته إلى النحويّين القدامى . غير أنه لا بدّ أخيرا – إلى جانب هذه المعايير التي تتناول ما يشبه علم الرواية – من النظر النقدي في الروايات في ما يشبه علم الدراية ، لملاحظةِ مطابقة مصطلحات الأقدمين للقوانين الطبيعيّة في نشوء المصطلح وتطوره . ولا بدّ من التنبيه مرّة ومرّتين ومرات ، إلى أنّ ورود مصطلح ما عند الأقدمين في مرحلة النشأة ، ثم عند اللاّحقين في كتاب سيبويه وفي كتب من تلاه كمصطلحات الرفع والنصب ، لا يعني بداهة أن المفهوم واحد عند الجميع ، فقد يكون للفظ الواحد أكثر من مفهوم فلا يكون مصطلحا واحدا في حقيقة الأمر لأن اختلاف المصطلحات رهين باختلاف مفاهيمها وحدودها . مثال ذلك أن الرفع والنصب والضم والفتح وغيرها من الحركات عند سيبويه وعند من تلاه ، مرتبطة بنظريّة العامل وتقسيم الكلام إلى مُعْرَبٍ ومبنيٍّ ، ولا تؤخذ حدودها ومفاهيمها إلاّ من داخل هذه النظريّة وهذا التقسيم ، فهل كان الأقدمون الذين استخدموا مصطلحات الرفع والنصب والضم والفتح يعرفون هذه النظريّة وينطلقون منها لنسلم بوحدة هذا المصطلح عند النحويّين ؟ أخشى ألاّ

---

(33) أخبار النحويين البصريين : ص 41 .

(34) طبقات النحويين واللغويين : ص 28 .

(35) عوض القوزي : المصطلح النحوي، ص ص 43 – 44 .

(36) يقول القوزي إنه وجد هذا المصطلح الأخير عند سيبويه (الكتاب : 97/4) غير أنه ليس في السياق الذي ورد فيه المرفوع والموضوع في الكتاب ما يسمح باعتبارهما مصطلحين ، فقد قال سيبويه في باب اسم المفعول : "وكذلك المرفوع والموضوع ، كأنه يقول : له ما يرفعه، وله ما يضعه".

يكون الأمر على هذه الصورة [37] ، وأخشى أن يحتاج هذا المبدأ الجوهريّ إلى إلحاح كثير حتى يترسّخ في أذهان الدّارسين ، فنحن أحوج ما نكون إليه في بناء المعجم التاريخيّ .

حسن حمزة

مدير مركز البحث في اللسانيات العربية

مركز البحث في المصطلحات والترجمة،

– جامعة ليون 2 – فرنسا

مصادر البحث ومراجعه

1 – باللغة العربيّة :

الأخفش الأوسط : معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس ، ط. 2 ، 1401/1981.

ابن جني : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1371 هـ /1952م .

الحلواني ، محمد خير : المفصل في تاريخ النحو ، الجزء الأول ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط.1 ، 1399/1979 .

حمزة ، حسن : "عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه"، مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر ، أعمال ندوة "مجادلة السائد" لعام 1996 بإشراف توفيق بن عامر ، منشورات كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة بتونس ، السلسلة 7 ، المجلد 12 ، 2002 ، ص ص 21 -47 .

ـــــــ "في تطور المصطلح النحوي العربي"، دوريّة علوم اللغة ، القاهرة ، عدد خاص عن المصطلح النحوي العربي بإشراف حسن حمزة ، تحت الطبع .

حمزة ، حسن، وبزي- حمزة ، سلام : "الصرف بين سيبويه والفراء" ، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني ، العدد 53 ، السنة الحادية والعشرون 1418/1997 ، ص ص 65-83 .

الخِرْنق بنت بدر بن هفان : الديوان ، برواية أبي عمرو بن العلاء تحقيق يُسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ' ، 1410 هـ/1990 م .

---

(37) انظر مقالتنا "في تطور المصطلح النحوي العربي" في العدد الخاص عن المصطلح النحوي العربي الذي سوف تصدره دوريّة علوم اللغة بالقاهرة.

المصْطلحُ العلميّ العربيّ في الفيزياء : قَضِيَّةُ تأريخِ مراحل نشأته وانتشاره

ازكاويه لولوبر

المقدّمة

إن الموضوع الذي نتطرق إليه ليس إلا جانبًا من جوانبِ قضيّة تاريخ المصطلحات العلميّة العربيّة المعاصرة :

أدّت دراستنا لمصطلحات الفيزياء المنتشرة في العالم العربي [Lelubre, 1992] بما لها من اختلافات ومترادفات من بلد عربيّ إلى بلد عربي آخر وحتى من مؤلف إلى مؤلف آخر من البلد نفسه أو الجامعة نفسها ، إلى قولنا بوجود مجموعات من المصطلحات العلميّة العربيّة — في مجال الفيزياء على الأقل — تتوزع توزعًا جغرافيًّا في العالم العربيّ ، تتميّز كل واحدة من هذه المجموعات بطائفة غير قليلة من مصطلحات خاصة بها (لا تستعمل في المجموعات الأخرى ، أو لا يستخدم منها في تلك المجموعات الأخرى إلا القليل) ، وذلك بجانب وفرة المصطلحات الأخرى المشتركة بينها . ونسمّي مثل هذه المجموعات **أرصدة مصطلحيّة** ، وكل منها متداول في منطقة معيّنة من مناطق العالم العربي . إن مثل مفهوم الرصيد المصطلحي المتداول في منطقة معيّنة مفهوم إجماليّ تقريبيّ وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن جميع المؤلّفات العلميّة الصادرة في هذه المنطقة تستخدم مصطلحات هذا الرّصيد المصطلحيّ ، وإنّما تستعملها غالبيّة المؤلّفات العلميّة وعلى وجه الخصوص المؤلّفات ذات الطّابع الحكومي وشبه الحكومي .

وقد قادتنا دراستنا إلى تعيين رصيدين مصطلحيين رئيسيين ، هما من جهة الرصيد المصطلحي المتداول في سوريّة ، ومن جهة أخرى الرصيد المصطلحي المتداول في مصر .

لنأخذ مجال الكهرباء على وجه المثال ، طائفة من المصطلحات التي تختلف في الكتب السوريّة عنها في الكتب المصريّة ، حيث يقال لمقابلة المصطلح الأجنبي (différence de potentiel, 'potential difference') في الطائفة الأولى **فرق الكمون** وفي الطائفة الثانية **فرق الجهد** ، ولمقابلة المصطلح الأجنبي (circuit électrique, 'electric circuit') **دارة كهربائية** في الطائفة الأولى **ودائرة كهربائيّة** (أو كهربيّة) في الطائفة الثانية ، ولمقابلة المصطلح الأجنبي (puissance électrique, 'electric power') **استطاعة كهربائية وقدرة كهربائيّة** على الترتيب ، ذلك وإن كان معظم المصطلحات في كلا الرصيدين متشابها ، مثل "**التيار الكهربائي**" و"**المقاومة الكهربائية**" ، إلى غير ذلك من مصطلحات هذا الميدان . فنلاحظ هنا أن تلك المصطلحات القليلة التي ذكرناها لا تسمّى مفاهيم حديثة بل مفاهيم يعود تعيينُها إلى أكثر من مائة سنة ، وهذه المصطلحات معروفة ، منتشرة اليوم في العالم العربيّ .

أمّا الأرصدة المصطلحيّة الأخرى فيمكن تعيينُها في المناطق المعيّنة . فقد تم في المغرب إقرار رصيد مصطلحيّ علميّ بين السبعينات والثمانينات من القرن العشرين وذلك في نطاق مؤسسات حكوميّة مثل وزارة التربية وتكوين الأطر المغربيّة بغية تعريب تعليم المواد العلميّة في مرحلة التعليم العام (وأصدرت الوزارة المذكورة معجمين يضمّان المصطلحات المقررة [معجم فرنسي- عربيّ "مصطلحات الرياضيات في التعليم العام"، 1980] ، [معجم فرنسي- عربي : "العلوم الطبيعيّة والعلوم الفيزيائيّة"، MLS2 : 1981] ، فتم استخدام هذه المصطلحات في الكتب المدرسيّة المغربيّة .

وإذا أخذنا مثلا بعين الاعتبار المفاهيم الفيزيائيّة الثلاثة السابقة الذكر وجدنا للمصطلحات الموضوعة للتعليم في المغرب ، على الترتيب : **فرق الجهد** ، **دارة كهربائيّة** ، **قدرة كهربائيّة** . ولم نجد هنا مصطلحا جديدًا ابتُكر بل مصطلحات معروفة منذ زمن ، ولجنة التعريب المعنيّة اختارت — في هذه الحالة على كل حال — قائمة من المصطلحات من بين المصطلحات العربيّة المترادفة الموجودة في الرصيد المصطلحي العربي المعاصر . وكما

رأينا ، فإن استعمال هذه المصطلحات موزّع في مناطق عربيّة معيّنة (بصفة إجماليّة على كل حال) ؛ من ذلك أن المصطلحيْن الأوّل والثالث متداولان في مصر والمصطلح الثاني متداول في سوريّة . وإذا كانت الحالة هذه ما معنى أن نؤرخ لهذه المصطلحات ، وماذا نؤرخ تأريخا بالفعل ؟

- 1 -

تأريخ المصطلحات العربيّة العلميّة بغية دراسة حركة مصطلحات مجال اختصاص معيّن عبر الزمان والمكان :

1 - 1 . من بين المبادئ الخاصة بالدراسات المصطلحيّة ، على وجه الخصوص عندما نقصد معالجة مسألة مصطلحيّة مّا ، ضرورةُ البحث في مصطلحات مجال معيّن اعتمادًا على دراسة مجموعة هذه المصطلحات ككل وليس الاكتفاء بدراسة مصطلح معيّن على حدة ، دون أن يؤخذ بعين الاعتبار عنصر من عناصر هذه المجموعة — أو على الأقل جزء منها - ، مع ما يوجد له من علاقات صرفيّة أو تركيبية أو دلاليّة مع المصطلحات الأخرى : يجب أن نبحث في المصطلح المعني عن كل أبعاده . ومن جهة أخرى فإن هذا لا يمنعنا من أن نركز بحثنا في مصطلح معيّن .

نريد إذن أن نبرز وجود أرصدة مصطلحيّة في العالم العربي لكل منها تاريخ ، أي نشأة وتطوّر وتفاعل مع الأرصدة الأخرى . وبغية هذا نركز عملنا هذا على دراسة بعض المصطلحات التي سنُعنى بتاريخها .

1 - 2 . من المعروف أن الاكتشافات العلميّة في العصر الحديث وإنشاء النظريّات العلميّة والقيام بتطبيقاتها واختراع الأدوات المناسبة لها قد وقعت وما زالت تقع في الغرب ، كما نعرف أيضًا أنّ اللغتين الأجنبيّتين اللّتين حصل بفضلهما العرب على هذه العلوم الحديثة هما الفرنسيّة والانكليزيّة . ولا نُهمل أيضًا أهميّة الرّصيد التراثي العربي وهو غير قليل في مجال العلوم ، أي العلوم في حالتها القديمة . فإشكاليتنا تتبلور حول كيفيّة تكون المصطلحات العلميّة العربيّة المعاصرة ، ذلك منذ النهضة العربيّة .

1 – 4 . علينا هنا أن نتساءل حول معنى **وضع** المصطلح ، وقد يكون الوضع نتيجة عمليّات مختلفة :

أ) الابتكار : استعمال لفظة جديدة لم يكن لها وجود سابق ؛

ب) إعادة استعمال لفظة موجودة أو مصطلح موجود سابقا ، للمفهوم المعني ؛ ويكون المصطلح الأصل في هذه الحالة إما متداولا في مجال اختصاصه ، وإما متروكا لا استعمال له ؛

ج) مجرد تغيير صرفي أو تركيبي لمصطلح موجود سابقًا ؛

د) التعريب ؛

هـ) اختيار مصطلحات من بين مصطلحات أخرى مترادفة موجودة سابقًا ، واتّخاذها واستعمالها .

وبطبيعة الحال يمكننا تقسيم كل من هذه الطرق إلى فروع ، وقد نجد مثلاً درجات فيما يخص (ج) و(د) ، إلخ وليس ذلك في الحقيقة بالأمر البسيط . فإذا أخذنا مثلا مصطلح **مقياس الضوء** (photomètre, 'photometer') ، – وسنرى فيما بعد أن وجوده يعود إلى سنة 1838 – ومرادفه القريب **مقياس ضوئي** (والذي لم نره إلا في معجم حديث 1992_LLP1/i) وجدنا مصطلحين لا يختلفان إلا في تركيبهما النحوي . ولكن ما نقول في **المِجْهَر والمُجْهِر** (microscope) اللذين لا نستطيع أن نميز بينهما في النصوص العلميّة التي لا تُشْكَلُ فيها الألفاظُ عادةً ؟

1 – 5 . لكي نعرف ما نقصد بتأريخ المصطلح ، علينا أن نتذكّر ماهيته ، ونعني بالمصطلح الوحدة المعجميّة التي تسمي وحدة مرجعيّة معيّنة (أي مفهوما معينا) . ونعتبر التسمية الواحدة التي تطلق على مفهومين مختلفين مصطلحين اثنين مختلفين . أو بعبارة أخرى سنهتمّ بكل علاقة تربط بين مفهوم معين وتسمية معينة .

فلنأخذ مثال **الانتشار** في مجال علم الضوء . فإن لهذا المصطلح ثلاثة مفاهيم تجعل منه ثلاثة مصطلحات :

أ) ظاهرة امتداد الأشعة الضوئيّة في وسط معيّن ومن المعروف أنها تنتشر في خطوط مستقيمة في كل وسط متجانس ؛ يقابل هذا المصطلح (propagation [1690], 'propagation') ؛ ويرادفه مصطلح **الامتداد** ؛

ب) ظاهرة ناتجة عن التفاعل بين الأمواج الضوئيّة وجزيْئات الوسط الذي ينتقل فيه الضوء (وهذه الظاهرة سبب اللون الأزرق للسماء) ويرادفها (diffusion [1587], 'diffusion', 'scattering') ؛

ج) ظاهرة ناتجة عن انعكاس الضوء على سطح غير منتظم ، تنعكس عليه الأشعة وفق مناحٍ مختلفة (diffusion, réflexion diffuse, 'diffuse reflection') ؛

كما نرى ، إن الفرق بين (أ) والبقيّة واضح في اللغتين الأجنبيتين ولكن ليس الأمر كذلك بين (ب) و(ج) . ونكتفي هنا بالإشارة إلى ورود مصطلح **الانثار** (بالثاء المثلثة) ويتعلق هنا بالظاهرة الثالثة :

انتثار (الضوء)	1930_EUPO2 : 19 1932_SUP6 : lex, 560 1932_SUPO11 : 28

1 – 6 . فما نريد أن نؤرّخ له هو الورود الأول لاستعمال المصطلح المعني لتسمية المفهوم المعني . وإذا كان المصطلح نفسه يسمي مفهوما آخر ، علينا أن نؤرخ هذا الاستعمال الثاني . وإضافةً إلى ذلك يمكننا أن نهتمّ بعامل ثان وهو المنطقة العربيّة التي ورد أو انتشر فيها المصطلح ، فنؤرّخ المصدر الأول الصادر في هذه المنطقة والذي يحتوي على هذا المصطلح .

1 – 7 . أنواع المصادر المعتبرة :

اعتمدنا في بحثنا في تأريخ المصطلحات على نوعين من المصادر :

[أ] الكتب والمجلات التي تُستخدم فيها المصطلحات في نطاق النصوص العلميّة . ولهذه المصادر درجات في التخصّص وكذلك في التّداول . وهذا النوع من المصادر يأتي في المرتبة الأولى لتأريخ المصطلحات .

[ب] المعاجم المختصّة . هناك نوعان من المعاجم :

1 – المعاجم التي تُصدرها مؤسسات رسميّة ، مثل المجامع ، وهي تقدم مصطلحات أقرّتها هذه المؤسسات . فلهذا السبب تمثّل هذه المعاجم مصادر لتأريخ هذه المصطلحات ، لا لتأريخ وضع كل منها (إلا في بعض الأحيان ، عندما يذكر المعجم ذلك) . أضف إلى ذلك أن الفرق كبير بين إقرار المصطلح واستخدامه الفعلي ... ونعرف أيضا أن المجامع والمؤسسات المعنيّة تعمل اعتمادًا على جذاذات تحوي ما يوجد من مصطلحات متداولة أو مسجلة في المعاجم السابقة . ومن بينها : (أ) المعاجم التي أصدرتها المجامع (مثل التي أصدرها مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة) ؛ (ب) "المعاجم الموحّدة" التي أصدرتها المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم ؛ (ج) معاجم أصدرتها مؤسسات رسميّة (مثل المعاجم التي أصدرتها وزارة التربية الوطنيّة في المغرب) .

2 – معاجم ألّفها أشخاص أو شركات نشر ، وهذه المعاجم غير رسميّة ، فلا نعرف أصلاً تمثيليّة المصطلحات الواردة فيها – أي : هل تستعمل هذه المصطلحات ؟ وأين تستعمل ؟ – ؛ ثم إنها في بعض الأحيان لا تذكر مصادرها ولا نعرف لذلك ما هو من الاجتهاد الشخصي للمؤلّف .. وكثيرا ما تقدم عدة مترادفات يرد قسط غير قليل منها مرة أخرى لتسمية مفهوم آخر .. وفي مثل هذه الحالة ، ماذا تمثل معاجم هذه الفئة لتأريخ المصطلحات ؟ بصفة عامة يمكن اعتبارها مصادر موثوقا بها وهي لا تدلّ إلاّ على أن مصطلحًا معيّنًا قد ورد في تاريخ معيّن في معجم معيّن .

أضف إلى ذلك أن العديد من المعاجم المختصّة – الرسميّة منها وغير الرسميّة– ليست سوى قائمات مصطلحات لخلوها من أي تعريف . هذا يجعلها غير صالحة للاستغلال بغية تأريخ قسط غير قليل من المصطلحات ، وخاصة عندما يدل المصطلح على عدة مفاهيم ولا يميّز المعجم بينها .. ولا تكفي في معظم الأحيان الإشارة إلى المصطلح الأجنبي – ومعظم المعاجم المختصة تعتمد على المصطلح الأجنبي – لأن المصطلح الأجنبي قد يكون ملتبسًا هو أيضًا (سنرى أمثلة لذلك في ميدان الفوتومتريّة) .

1 – 8 . دراسة تاريخيّة في مصطلح **الكهرباء** :

فلنأخذ مثال تأريخ المصطلح المعروف **كهرباء** . يمكننا الانطلاق ممّا تذكره ثلاثة معاجم عامّة في هذا الموضوع :

نبتدئ بالأقدم منها وهو **محيط المحيط** لبطرس البستاني (الطبعة الأولى تعود إلى عامي 1866 – 1869) :

كهرب الشيءَ جعل فيه قوّة الكهربائيّة فهو **مُكَهْرِب** والشيءُ **مُكَهْرَبٌ** . وهو من اصطلاح المُحْدَثين * **الكَهْرَبَا والكَهْرَبَآء** صمغ شجرة الجوز* الروميّ وهو أنواع وأجودها النقيّ يجذب التِّبن والهشام إذا حُكَّ ويشاركهُ السَّنْدَرُوس في ذلك. معرَّب كاه ربا بالفارسيّة ومعنى كاه تبن وربا جاذب أي جاذب التبن . القطعة منه **كهرباة** أو **الكهربآءة** والنسبة إليه **كهربآني** ومنه السيّال **الكَهْرَبَآنيُّ** * **والكَهْرَبَانيَّةُ** الجاذبيَّة .

وإذا نظرنا في هذا المصطلح في **المعجم الوسيط** (ط 2، 1973) الذي أصدره مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة – وهو معجم للغة العامّة – وجدنا ما يلي :

* (كَهْرَبَ) مَسْتَقَطَ الماء : ولَّد من حركة اندفاعه فيه قوة **كهربيّة** . و – الشيءَ : شحنَه أو أمدَّهُ بالقُوَّة **الكهربيَّة** [..] **(الكَهْرَبَاءُ)** : مادّة راتينجيَّة صفراء اللون [..] وهي أولى المواد التي عرف تكهربها بالدَّلْك ، ومنها اشتقت كلمة **الكهربائية** (مج) . و – العامل الطبيعي الذي تنشأ عنه بصفة عامة ظواهر التجاذب والتنافر التي تحدث في حالة معينة نتيجة للدَّلْك أو التَّسخين أو التَّفاعل الكيماويّ ، أو نتيجة لحركة نسبيّة بين المغناطيس ودائرة معدنيّة موصِّلة .(مج). (الكَهْرَبا) : **الكَهْرَبَاء** . **(الكَهْرَبَائيُّ)** : المُتَخَصِّصُ في علم **الكهرباء** . و– مَن مِهْنَتُهُ الاشتغال بالشؤون **الكهربائيّة** . و(التيار **الكهربائي**) : القوّة **الكهربائية** السّارية في المادّة، وهو نوعان [..].

* [كذا في نص محيط المحيط ، والصواب "الحَوَرْ" بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين - م . م .] .

فممّا نجد في هذه المادة : **الكهربا** ، ولا نعرف أهي الكهرباء مادّةً أو الكهرباءُ ظاهرةً أو هي الاثنتان ؛ **الكهرباء والكهربائية** ، ولا نعرف هل يوجد فرق بينهما ؛ **كهربيّ وكهربائيّ** ، على حدّ السواء ، ومرة أخرى لا نعرف هل يوجد فرق بين هاتين الصفتين . أما حركة حرف الراء فلا تُكتب إلا في شرح كلمة **الكهربا** ..

أما **المنجد في اللغة العربيّة المعاصرة** (ط 1، 2000) وهو معجم للغة العامة، فيقدّم مدخلي **الكهرباء والكهربائية** :

.**كهرباء** : نوع من اللؤلؤ [..] ‖ مادة راتينجية صفراء اللون [..] ومنها اشتُقّت كلمة **كهربائية** (فارسيّة) ‖ (ف) قوة تتولد في بعض الأجسام بواسطة الحكّ أو الحرارة أو الانفعالات الكيماوية ، [..] ‖ "**كَهْرباء مُوجبة**" : هي الكهرباء التي يُمكن إنتاجها بحكّ الزُّجاج بخِرقةٍ من الجوخ ‖ "**كَهْرباء قَرارِيّة**" : قسم من علم الطبيعة يبحث في توازن **الكهرباء** على الأجسام .
.**كَهْرَبائِيٌّ** : متخصِّصٌ بعلم **الكَهْرَباءِ** ‖ مَنْ مِهنَتُهُ العمل بالشؤون الكهربائيّة ‖ خاصّ **بالكهرباء** : "تيّار **كهربائي**"، نور **كهربائيّ**" ‖ [..] "**كَهْرَبائِيٌّ** مَغْنَطِيسِيٌّ" : خاص **بالكَهْرَبائِيّة** المَغْنَطِيسيّة [..] ‖ [..]
.**كَهْرَبِيٌّ** : كَهْرَبائِيٌّ [..]
.**كهربائيّة** : قُوّة **الكَهْرباء** ‖ "**كهربائِيّة** آلِيّة" : علم تطبيق الكهرباء على الآليّات ‖ "**كهربائيّة** إجْهادِيّة" : توليد **كهرباء** تحت تأثير ضغوط (أو تشوُّهات) بعض الأجسام المُتَبلِّرَة : "ظاهرة **الكهربائيّة** الإجهاديّة" ‖..‖ "**كهربائِيّة** مَغْنَطِيسِيّة" : قسم من علم الطبيعة في التّفاعلات بين التيّارات **الكهربائيّة** والحقول المغنطيسية .

واعتمادا على هذا القاموس من الصعب أن نعرف هل تتميز **الكهربائية** من **الكهرباء** أم لا ..

إن مفهوم الكهرباء ظاهرةً فيزيائيةً تعود إلى القرنيْن السابع عشر والثامن عشر (électricité [1720], electricity'[1640-1650]) وأقدم ما حصلنا عليه من المصادر العلميّة العربيّة هو "**الأزهار البديعة في علم الطبيعة**" وهو كتاب ألّفه الطبيب الفرنسي

الدكتور Perron ، وترجمه يوحنا عنحوري ، وصحح هذه التّرجمة محمد الهراوي ، 1254 هـ [1838_EQP1] ، حيث يردُ بصفة مطّردة المقابل العربي **الكهربائية** (بدون أي إشارة إلى حركة حرف الراء) .

ولم نحصل للأسف على نسخة من المعجم العلمي الذي أعده الشيخ محمد بن عمر التونسي (1790-1857) بعنوان "الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" وكان في الأصل ترجمة للمعجم الطبي الفرنسي Fabre : *Dictionnaire des dictionnaires de Médecine* ، مع زيادات علميّة كثيرة * [إبراهيم بن مراد ، 1997 : 126-155].

والمصدر المصري الثاني الذي توفّر لنا ، مصدر لاحق بكثير بما أنه صدر بعد خمسين سنة ، وهو "**خلاصة الطبيعة – الجزء الثالث : في المغناطيسية والكهربائية**" ، بقلم حسن فائق وأحمد عاصم ، "قررت وزارة المعارف العمومية استعمال هذا الكتاب بمدارسها" ، 1339 هـ/1920 [ط/4] [1920_ESP2a]، حيث نجد مصطلح **الكهربائية** أيضًا . وفي الفترة نفسها صدر لمحمد حمدي " **قاموس المصطلحات العلميّة**" (ط/4) [1924_ELS1] ، حيث نجد المصطلح نفسه .

في "**معجم الفيزيقا النووية والإلكترونيات**" الذي أصدره مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة [1974_ELPN1]، نجد مصطلح **الكهرباء** في مركبات مثل "تحلل **بالكهرباء**" أو "**الكهرباء** الساكنة"، ونجد الصفة **كهربائي** .

---

* [المخطوطة الموجودة من "الشذور الذهبية" (مكتبة باريس الوطنية ، رقم 4641) تحمل تاريخ 10 شعبان من سنة 1265 هـ (2 جويلية 1849 م) ، وقد صدر معجم فابر الذي كان منطلقا لوضع "الشذور الذهبية" بباريس بين 1840 و1842 (8 أجزاء) ؛ وفي "الشذور" أحد عشر مدخلا في الكهرباء وما تعلق بها ، هي (ص ص 479 و – 479 ظ) : "**كَهْرَبَ**" ، وهو فعل معناه : "أظهر حالة الكهربائية التي هي الكهربة في جسم من الأجسام" ؛ و"**كهربا**" بالمفهوم القديم (حسب داود الأنطاكي والهروي والقاموس المحيط) ؛ و"**كهربات**" ، وهو ملح ؛ و "**كهربات النوشادر**"، وهو ملح أيضا ؛ و"**كهربان**" ، وهو العنبر الأصفر ، جوهر ؛ و"**كهرباني**"، وهي صفة لما فيه الكهربانية ؛ و"**كهربانية خاصة**" ، وهي "سائل طبيعي غير قابل للوزن لا يظهر إلا في بعض أحوال مخصوصة" ؛ و"**كهربانية راتينجية أو زجاجية**" وتكون موجبة أو سالبة ؛ و"**كهربانيك**" وهو " حمض قابل للتبلور شفاف لا رائحة له" ؛ و"**كهربة حيوانية**" وهي "السائل الجلواني"، منسوبة إلى مكتشفها ؛ و"**كهربة مغناطيسية**"، وتسمى "المغناطيسية" فقط أيضا ، وقد ذُكِرَتْ وعُرِّفَتْ في حرف الميم (ص 538 ظ)، وهي "سيّال لطيف لا يقبل الوزن، ووجوده في الأجسام كوجود السيّال الكهرباني لكنه على نسق واحد". ويلاحظ من تعريف الفعل أن "الكهربة" و"الكهربانية" لهما نفس المفهوم ويقابلهما بالفرنسية مصطلح « Electricité » - م . م .].

ولدينا مصدر قديم آخر يعود إلى سنة 1862، ليس بمصري ، وهو بقلم سليمان الحرائري الحسني الذي تعلم اللغة الفرنسية في فرنسا وترجم مؤلفات فرنسية إلى العربيّة وكان كاتبا لدى القنصليّة الفرنسيّة بتونس ، [محمد مواعدة، 1986 : 122-123] ، يحمل عنوان "رسالة في حوادث الجو أي أسباب الرياح والحر والبرد والسحاب والمطر والثلج والبرد والضباب والرعد والبرق وقوس قزح ونحو ذلك والكهربا"، كتاب طُبع في باريس [1862_FQP1]. وكما يدل عليه عنوان الكتاب ، فإن المقابل العربي المستعمل هو **الكهربا** — ولا يُؤَنَّثُ بل يُذَكَّرُ هذا المصطلح في نص الكتاب — .

أما بالنسبة إلى المصادر السورية فقد صدرت بعد الحرب العالميّة الأولى .

الوثيقة الأولى التي حصلنا عليها هي "**برنامج التعليم الثانوي في دولة سورية**" — وله قسمان : قسم عربي وقسم فرنسي ، وضعته وزارة المعارف سنة 1927 [1927_SS1] . ونجد فيه من جهة مصطلح **الكهرباء** في المصطلح "التحليل **بالكهرباء**"، ومن جهة أخرى مصطلح **الكهربائية** في : "كميّة **الكهربائيّة**" و"**الكهربائيّة** الساكنة" .

وفي "**القطوف اليـنيعة في علم الطبيعة — الجزء الثالث : المغناطيسية والكهربية**"، [1932_SUP6c] المذكور سابقًا ، قال الأستاذ محمد جميل الخاني ، (ص 836) ويميز هنا بين **الكهرباء والكهربية** :

"أطلقنا على القوة المنسوبة إلى **الكهرباء** اسم "**الكهربيّة**" لئلا يقع التباسٌ بياء النسب في نحو قولك "**مصابيح كهربائية**" وأسلاك **كهربائية**".

أمّا في ، "**كتاب علم الطبيعة — الجزء الرابع : في الكهرباء ، للصف الأول**"، بقلم أساتذة العلوم في مدرستي التجهيز ودار المعلمين بدمشق ، 1934، [1934_SUPE1]، فلم يقم المؤلفون بمثل هذا التمييز واستعملوا مصطلح الكهرُباء (بضم الراء) .

وللتعرف على تاريخ هذا المصطلح اهتممنا بما ورد في شأنه في اللغة التركية العثمانية بما أن من المعروف أن الأتراك ، في عهد النهضة ، استعملوا لمعظم مصطلحاتهم مصطلحات عربية . وفي الكتب العلمية التي حصلنا عليها — وتعود إلى بداية القرن العشرين — يستعملون

مصطلح "**الكتريق**" (électricité) والصفة المقابلة هي **الكتريقي** . ولكن وجدنا في المعاجم إشارة إلى مصطلح **كهرُبانيت** [1911_OsDTF1] و**كهرُبانيه** [1891_OsLFT1/ii] ، مرادفًا لمصطلح **الكتريق** ، وهو ما يدل على استعمال أسبق للمصطلح العربي ، وذلك على شكله **كهربائية** وليس ***كهرباء** (أما لفظة **كهربا** فتسمى المادة المعروفة) .

واهتممنا كذلك بما حدث في اللغة الفارسية – وقد استعملت هي أيضا الكثير من المصطلحات العربيّة في المجالات العلمية (ولا يزال الكثير منها يستعمل حتى الآن ، خصوصا في ميدان الرياضيات) ورغم ما نعرفه من أصل فارسي للمصطلح العربي "كهرباء" فإن المستعمل في الفارسية حاليا هو مصطلح **برق** (وهو عربي الأصل !) بجانب الاقتباس **الكتريسيته** . ولكن وجدنا في معاجم اللغة العامّة إشارة إلى المصطلح العربي **كهرُبا** أو **كهرُبائي** (électricité)...

وخلاصة القول في هذا البحث التاريخي ، يبدو – وهذه نتيجة مؤقتة ومن الأكيد أنها تحتاج إلى المزيد من المعلومات – أن مصطلح **كهربائية** ، الذي وُضع في مصر أسبق من مصطلح **كهرباء** . أما هذا الأخير فوجدناه في سورية بجانب الأوّل في الربع الثاني من القرن العشرين . وفيما يخص مصطلح **كهربية** ، ونجده حاليا مستخدمًا في مصر بدلاً من **كهربائية** أو **كهرباء**، حصل وضعه لاحقًا . ولم نتطرق هنا إلى استعمال أي من هذه المصطلحات في المناطق الأخرى في العالم العربي .

– 2 –

الخطوط العامة لحركة المصطلحات العربيّة في مجال الفيزياء في العالم العربي:

2 – 1 . إن غرضنا الأساسي هو البحث في تكوّن الأرصدة المصطلحيّة العلميّة العربيّة وحركاتها في العالم العربي . وقد كان رصيد العرب المصطلحي في منطلق النهضة العربيّة مستمدا من الرصيد العلمي التراثي . ثم وجدت المراكز الهامة حيث وُضِعَتْ ، عقدًا بعد عقد ، المصطلحات العلميّة العربيّة الحديثة . ومن المعروف أن هذه البؤر كانت تقع في المشرق، في **مصر** في القرن التاسع عشر [Crozet, 1994] ، [Crozet, 1996] ، [محمد

ولكن ما ظهر لنا من أول وهلة هو تأثير هذا الرصيد المصطلحي العثماني في الرصيد المصطلحي المتداول في سورية . هذا شيء قد أشار إليه مؤلفون ، من بينهم الأمير الشهابي، الذي ذكر في كتابه ذاته (ص 41) أن التعليم في سوريّة بقي يلقى باللغة التركية حتى انهيار الدّولة العثمانية ، وأن المعلمين السوريين ، فيما بعد ، ما زالوا يستعملون هذه المصطلحات العثمانية في تعليمهم [Monteil, 1960:] .

ويقدم الجدولان الآتيان بعض المقابلات بين المصطلحات الواردة في الكتب العلميّة العثمانية والسوريّة والمصريّة في مجال علم الضوء :

(1) عثماني	(2) متداول في سورية	(3) متداول في مصر	Fr
زاويهء ورود	زاوية ورود	زاوية سقوط	Angle d'incidence
بعد محراقي	بعد محرقي	بعد بؤري	Distance focale
حزمهء واردة	حزمة واردة	حزمة ساقطة	Faisceau incident
محراق	محرق	بؤرة	foyer
خيال	خيال	صورة	image
قرينه	قرينة (الانكسار)	معامل (الانكسار)	Indice (de réfraction)
جسم	جسم	شيء، جسم	objet
صفحه	صفحة> طور	طور	phase
منشور	(منشور (<1927_SS1 موشور	منشور	Prisme
شبكه	شبكة	محزوز	Réseau
منبع	منبع	مصدر	Source (lumineuse)
ظاهري	موهوم> وهمي	تقديري	Virtuel (objet, image)

وفي مجالات أخرى في الفيزياء :

Fr	(3) متداول في مصر	(2) متداول في سورية	(1) عثماني
bobine	ملفّ	وشيعة	وشيعه
calorie	سُعْر	حُريرة	حرور
Champ<optique; magnétique>	مجال	ساحة> حقل	ساحه
courant	تيار	جريان SS1> تيار	جريان
énergie	طاقة	قدرة> طاقة	قدرت
fréquence	تردد	تواتر	تكرر
induction	تأثير>حثّ	تأثير SS1> تحريض	تأثير
potentiel	جهد	طاقة >كمون	اقتدار؛ مطمار
vecteur	متجه/متجهة	شعاع	شعاع

ونلاحظ من هذين الجدولين — وهما لا يمثلان إلا القليل من مصطلحات الفيزياء — التشابه الواقع بين معظم مصطلحات الفئتين الأولى والثانية (بين معظمها، لا بين سائرها !) .

2 – 2 . مثال القدرة والطاقة والاستطاعة :

نورد فيما يلي المقابلات العربية لمفهوم (énergie, 'energy')، ومفهوم (puissance, 'power') . دون أن نعتمد المصادر المغربية واللبنانية .

– المفهوم (énergie [1854], 'energy' [1852]). ويقاس هذا المقدار في النظام الدولي للوحدات بالجول 1 joule = 1 watt/s .

1924-ELS1 dyn 1942-ELSTO1/i (physique) 1981-SUP5: 9 1981-SUPO7 : 222 1987-ASP2 : 31 1987-SUPO8 : 15 1990-SSP3 : 41 1999-SLPA1	طاقة
1927-SS1 : 86 1932-SUP6 : lex, 153 1934-SUPE1 : 60 1966-SSP1 : 28 1969-SSPE1 1985-MtSP1 : 177	قُدْرة

قدرت	1905-OsDFT1 1910-OsPE1 : lex, 8 1913-OsP4 : lex

فيما يخص مصطلح **الطاقة** ، وضعه "العلاّمة يعقوب صروف"، الذي استخدمه في مجلة "**المقتطف**" فأصبحت [هذه اللفظة] مألوفة متداولة "(مصطفى الشهابي، "نظرة في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية في مصر"، في **مجلة المجمع العلمي العربي** ، المجلد 17 ، الجزء 3 /4، 1942 : 207) ، وينتقد مصطفى الشهابي عدم الانتظام في استعمال مصطلح **الطاقة** : "فإنها تلائم المعنى ، بحيث إن في اللغة ، الطاقة هي الاقتدار". والمجمع المصري قد أقرّ هذا المصطلح وبعض المؤلفين يستخدمون في هذه المجلة أحيّانا بدلاً منه مصطلحات أخرى مثل الاقتدار أو النشاط أو المقدرة ...

– المفهوم (puissance [1869], ‘power’) . ويقاس هذا المقدار في النظام الدولي للوحدات بالواط watt .

استطاعة	1932-SUP6 : lex* , 142 1934-SUPE1 :43 1987-ASP2 : 95 1990-SSP3 : 37 1999-SLPA1 1999-SLPA1/ii
قُدْرة	1924-ELS1 dynstat 1999-SLPA1/i

طاقت	1910-OsPE1 : 65 1913_OsP4 : lex

وقد وجدنا التّسمية نفسها مقابلةً لمصطلح (potentiel [1885]) في المصطلح المركب "فرق الطاقة" :

طاقة	1934_SUPE1 : 168

اعتمادا على هذه الفئة القليلة من المصطلحات – ولكن عدد الأمثلة الأخرى غير قليل – يمكن أن نسجل ثلاث ملاحظات :

1) تأثير الرصيد المصطلحي العثماني في الرصيد المصطلحي في سورية ؛ ولكن مصطلح **الطاقة** هنا حلّ محلّه مصطلح **الاستطاعة** .

2) العديد من المصطلحات التي تستعمل في موريتانيا وكذلك في الجزائر –بقدر أقلّ – أتت من الرصيد المصطلحي المتداول في سورية.

3) في السبعينات حلّ مصطلح **الطاقة** محلّ مصطلح **القدرة** في الرصيد المصطلحي المتداول في سورية، بيد أن مصطلح **الاستطاعة** يبقى متداولا في الرصيد نفسه . فهل يدلّ على أثر الجهود العربيّة المبذولة من أجل توحيد المصطلحات على الصعيد العربي ؟

وإذا كان العديد من المصطلحات العلميّة مشتركة في العالم العربي، فإن مجموعة من المصطلحات تبقى غير قابلة للتوحيد بسهولة على ما يبدو ، وخصوصا هذه المصطلحات التي تعود جذور تاريخها إلى أكثر من قرن ...

2 – 3 . ومصير مصطلح **الصفحة** (phase [1850]) في الرصيد المتداول في سورية شبيه بمصير مصطلح **القدرة**، رغم أن الأستاذ السوري محمد جميل الخاني قد اقترح واستعمل في كتابه مصطلح **الطور** (1932_SUP6)، الذي حلّ محلّ مصطلح **الصفحة** (والذي كان متداولاً عند الترك) وذلك في كل المصادر العربية الحديثة ، مصرية كانت أو سورية أو مغاربية . وفي هذه الحالة هل يمكننا أن نعلن وفاة مصطلح **الصفحة** ؟ لا! لا يزال هذا المصطلح على قيد الحياة ، ذلك مثلاً في كتاب مدرسي للتعليم الثانوي [1991_SSP4 : 436] ، وأعيد طبعه سنة 1998 .

صَفْحة	1963_SUPO2 : 2/ii 1973_SSP2 : 58 1985_ MtSP1 : 24 1991_SSP4 : 436

– 3 –

بحث مفصّل في بعض مصطلحات قياس الضوء :

3 – 1 . ونهتمّ فيما يلي بإشكالية تأريخ المصطلحات العربيّة في ميدان من الميادين الفرعيّة لميدان علم الضوء وهو ما يسمّى باللغتين الفرنسيّة والانكليزية (photométrie [1812], 'photometry' [1815-1825]) وكيف يسمى باللغة العربيّة ؟ نجد عدّة مقابلات عربيّة ، كما يبدو في الجدول التالي :

التنوير	1987_SUPO8 : lex,212

فوتومتري	1965_SUPO1 : 9
فوتومتريّة	1962_MLS1 1969_EUP1 : 527 1971_UL1 opt 1996_SUBP1 : 161/ii 1998_LLST5/ii
قياس الضوْء	1924_ELS1opt 1971_SUPO5 : lex 1971_ULP1a/i 1989_UnLP2/i 1995_LLPOA1 1999_SLPA1 ???_LLST3
قياس ضَوْئيّ	1985_ILST2
القياسات الضَوْئيّة/ج	1971_ULP1a/ii 1976_UnLP1
القياسات الفوتومترية/ج	1986_EUPO3 : 15
مِضْوَائيّة	1989_UnLP2/ii 1996_SUBP1 : 161/i 1998_LLST5/i
مُقَايَسة شدة الضوْء	1932_SUP6b : 551
مُقَايسة الضوْء	1932_SUP6b : lex (*photométrie*). 551

نلاحظ من جهة وجود المصطلح المعرب ، كما نلاحظ وجود المصطلح المركب **قياس الضوء** ، والمصطلح المركب الآخر **مقايسة الضوء** وهو قريب من المصطلح التركي العثماني (وفي الرصيد المصطلحي العثماني اختاروا مصطلح **ضياء** من أجل الضوء) ، بيد أن الوحدة المصطلحيّة البسيطة **مضوائيّة** تبدو كأنها حديثة نوعا ما.

مقايسة الضيا	1905_Os DFT1
مقايسهء ضيا	1910_OsPE1 : lex, 413,415
مقايسهء ضياء	1891_OsLFT1

وبما أن المصطلح الأجنبيّ متّصل بتسمية الجهاز الذي تتم بواسطته القياسات المتعلقة بالضوء ، أي (photomètre [1792], 'photometer [1770-1780]) وتسميته سبقت في اللغتين الفرنسية والانكليزية تسمية الميدان المعني ، علينا أن نهتم هنا بالمقابل العربي ، ونتوقع بطبيعة الحال وجود مقابلات ، وهي :

فوتومِتْر	1962_MLS1 1971_UL1 opt 1971_ULP1a/i 1976_UnLP1/ii 1983_JUPO2 : 449(ii) 1983-1986_ELP2 1985_ILST2/i 1992_LLP1/ii 1998_LLST5/ii

فوتوميتر	1838_EQP1 : 313/i
مِضْواء	1942_ELSTO1 1985_ILST2/iii 1989_UnLP2 1998_LLST5/i
مقياس شِدّة الإضاءة	1989_UnLP2/ii .
مقياس شدّة الضوء	1962-MLS1 1971-UL1opt
مِقْياس الضَوء	1838_EQP1 : 313/ii 1932_SUP6b : lex,557 1971_SUPO5 : lex 1971_ULP1a/ii 1981_MLS2a 1983_JUPO2 : 449/i 1983_MLST1 1995_LLPOA1 1999_SLPA1 ??? LLST3
مِقْياس ضَوْئيّ	1992_LLP1/i
مقياس قوّة الإضاءة	1976_UnLp1/i
مِقْياس مقارنَة الشدّة الضيائيّة	1985_ILST2/ii

نلاحظ ورود المصطلح المقتبس وكذلك المصطلح المركب ؛ ونرى في المصدر الأقدم EQP1 تعريب المصطلح الفرنسي وبجانبه ، بين قوسين ، المصطلح "المترجم" .. أما المصطلح البسيط فقد اعتمد منذ خمسين سنة على الأقل .

أما فيما يخص المصطلح العثماني فهو قريب من المصطلح العربي المركب :

مقياس ضيا	1898_OsP3c : 7 1905-OsDFT1 1910_OsPE1: lex,416 1913_OsP4 : 778, lex
مقياس ضياء	1891_OsLFT1

وعلينا الآن أن ننظر في هذا المجال من داخله . ونلاحظ أولا أن المختصين يقسمونه قسمين : المقادير التي تتعلق بالطاقة — ونعرف أن الضوء عبارة عن اهتزازات كهرمغناطيسية لها طاقة – والمقادير التي يعبَّر عنها بوحدات خاصة بالضوء ، ونتج عن ذلك وجودُ فئتين من التّسميات : تسمية المقادير الفوتومترية الطاقية ، وتسمية المقادير الفوتومترية الضوئية (أو : البصرية) .

3 – 2 . والقضية المصطلحية هنا شائكة بما أن هذه المقادير قد يتغير تعريفها وتتغير تسمياتها والوحدات المتعلقة بقياسها مع مرور الزمن . وهذا ما يذكره مثلاً

الفيزيائي Jurgen Meyer-Arendt في كتابه الذي تُرجم إلى اللغة العربيّة تحت عنوان " مقدمة البصريات الكلاسيكية والحديثة " ، عندما يقول : 1983_JUPO2 :437 (Chap. 3-5 Radiometry قياس الإشعاع) :

"لقد تمّ الخلط طويلاً بين قياس الإشعاع وقياس الضوء باستخدام وفرة من التعابير والوحدات ؛ فأحيانًا تُستخدم ألفاظٌ مختلفة لكميات متماثلة : فبعض التعابير كالشمعة يُساء فهمُها ، وكذلك فإن تعابير أخرى مثل نوكس Nox ، فوت phot ، لُمَرْج lumerg ، هيليوس helios ،... قد تَهُمُّ المؤرِّخَ لا غير . وقد حدث تقدم بهذا الصدد في السنوات الأخيرة ولا سيما منذ تم التوصُّل بالاتّفاقات العالمية إلى تبنّي وحدات بسيطة منطقية قابلة للتحويل بسهولة ومبنية على نظام الوحدات العالمي (SI اختصارا) ؛ ومن المؤمل أن تحل وحدات هذا النظام تدريجيا محل الوحدات التي ما زالت تستخدم" .

وكثيرًا ما نجد ملاحظات مماثلة في كتب أخرى تتعلق بالمجال ذاته ولا نهتمّ فيما يلي إلا بالبعض من المفاهيم الفوتومترية .

3 – 3 . أمثلة مقابلات مصطلح (luminance [1948], 'luminance') .

إن المصطلحين الفرنسي والانكليزي الحاليين قد وُضعا سنة 1948 ، ولكن المصطلحات القديمة (*brilliance [1928], *éclat) قد ظلت تستعمل عدة سنوات. أمّا الوحدات المستخدمة لقياس هذا المقدار فتغيرت خلال هذا القرن هي أيضًا .

يعّرف هذا المقدار بأنه نسبة الشدة الضوئية التي يصدرها في منحى معين عنصرٌ من السطح إلى مسقط هذا العنصر على مستوى عمودي على ذلك المنحى . والوحدة المستعملة في النظام الدولي للوحدات هي الكنديلا/متر مربع .

استضاء	1983_1986_ELP2
استضواء	1983-1986_ELP2 الخاصية الكمية للضوء والتي تربط بإحساس الاستضاءة . وتقاس بوحدة **القنديلة** في النظام الدولي للوحدات) *1992_LLP1 (
إشراقيّة	1988_LLST5/iii

سُطوع	1961_ULP1b 1983-1986_ELP2 1987_SUPO8 : 217,lex 1999_SLPA1
ضياء	1980_DLT1
لَمَعَانٌ	1961_ULP1b 1971_SUPO5 : lex 1980_LLST1/i 1989_UnLP2 1996_SUBP1 : 154 (-- يعبر عن علاقة شدة الضوء بالنسبة لسطح المنبع ، والوحدة المستعملة في قياسه هي **الكانديلا/م^2**) 1999_SLPA1
لمعانيّة	1983_JUPO2 : 443
نُصوع	1961_UL1opt 1975_RUTEL : lex 1980_ LLST1/iii 1985_ILST2 1986_EUPO3 : 27 (En. يعرف الـ-- في اتجاه معين وعند نقطة معينة على أي سطح بأنه كمية الفيض التي تترك -- أو تنفذ (من -- عنصر سطح يحيط بالنقطة [..] **كندلا/م^2** .. صفة خاصة بالسطح المضاد. على وحدة) 1995_LLPOA1* (ويعرف النصوع بالتدفق الضوئي الساقط المساحات . ويعبر عنه بالوحدات التالية : **لومن/سم^2** ؛ **لومن/م^2** = واحد لوكس ؛.. 1998_LLST5
نُورانيّة	1980_LLST1/ii 1998_LLST5/ii

ولكن علينا أن نلغي من هذا الجدول ما ذكر في LLPOA1 و LLPOA1 لأن التعريفين اللذين يقدمانهما لا يناسبان تعريف مفهوم (luminance, 'luminance') كما ذكرناه سابقًا (رغم أن هذين المعجمين المختصين – وقد صدرا في سلسلة واحدة عن دار نشر واحدة – يقدمان تعريف المصطلح) . إن الكنديلا وحدة مقدار آخر (intensité lumineuse, 'luminous intensity') ، أمّا وحدة اللوكس فتتعلق بمقدار (éclairement lumineux, 'illumination') . ولكن ما الذي يمكن أن نستنتجه من المصادر التي لا تزود المصطلحات بأي تعريف ؟

ثم إن لكل من هذه المصطلحات استعمالات أخرى متنافسة في المجال نفسه . فإن مصطلح **السطوع** مثلا يقابل أيضًا ('luminosity' ,'brightness' ,éclat, luminosité) في مصادر أخرى . ثم إن من المصادر المعجميّة الأخرى ما لا يمكننا أن نعرف بالضبط ما هو

المفهوم المقصود فيها ، بما أن المصطلح الانكليزي المقابل (وهو 'brightness') قد يشير إلى مفاهيم مختلفة ، من بينها نجد ('luminance' = 'brightness') :

سُطوع	1987_LLT1/i 1999_SLPA1

فإذن فيما يخصّ تأريخ المصطلحات العربية التي تسمى مقدار (luminance 'luminance') لا يمكننا هنا أن نأخذ بعين الاعتبار إلا كتب الاختصاص المذكورة في الجدول (1983_JUPO2 ,1986_EUPO3, 1996_SUBP1, 1987 _SUPO8).

الخاتمة :

نعتقد أن مهمّة تعيين الرصيد المصطلحي العلميّ العربيّ المعاصر على مختلف أنواعه أساسية لابدّ منها للبحث . فهذا الرصيد في الواقع يتفرع إلى أرصدة مصطلحية متنافسة بينها العديد من العناصر المشتركة ولكل واحد منها عناصر خاصّة به، وقد تطورت في جوّ من الانتشار والتداخل والامتزاج ، وعلى الباحث في المصطلحات العربية أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الذي له جذور قديمة ، وأسباب تاريخية واجتماعية متنوعة . ولتعيين هذه الظاهرة اللغوية ، أي حركات هذه الأرصدة المصطلحية ، نحتاج إلى تأريخ مكونات هذه المجموعات ، أي تأريخ المصطلحات .

فتأريخ المصطلح يتطلّب أن نعرف بالضبط ما نريد تأريخه . ولذلك لا بدّ من تعيين العلاقة الواقعة بين المصطلح والمفهوم الذي يسميه تعيينًا دقيقًا .

ويحتاج الباحث إلى الحصول على المصادر التي توجد فيها المصطلحات بكل أنواعها ، وكذلك إلى المراجع التي تسمح بإدراك كيفيّات نشأة هذه المصطلحات وانتشارها وتطورها عبر السنين وفي أنحاء العالم العربي . الباب واسع ومفتوح والموضوع جدير بأن يلتزم من أجله الباحثون في الجامعات والمعاهد العربية نحو هذا العمل الدقيق إكرامًا لما أعطته اللغة العربية ومازالت تعطيه في مجالات العلوم .

ازكاويه لولوبر

جامعة ليون 2 ، فرنسا

من قَضايَا الوضْع في المعجم الفرنسيّ التاريخيّ: قامُوس "لوروبار" التاريخيّ نموذَجًا

زكية السائح دحماني

نشطت الدّراسات اللغوية التاريخيّة والمقارنيّة في أوروبا في القرن التّاسع عشر ، وبدأت مظاهر المعجم التاريخي تتجلّى للمعجميين على أسس وقواعد لسانيّة وخاصّة منها المعاجم التطوريّة التاريخيّة Les dictionnaires diachroniques التي تتابع قصة تطوّر مفردات اللغة ، وتهتمُّ بتاريخ المبنى والمعنى معًا عبر العصور .

وانطلقت أولى المحاولات لبناء معجم تاريخيّ من لندن سنة 1857 ، تولّد عنها سنة 1928 قاموس أكسفورد الانقليزي Oxford English Dictionary وتلاه سنة 1957 ملحقُه . وتزامنت معه بحوث المعجم التاريخي الإيطالي الذي تأخّر ظهوره طويلا ثم تلاهما المعجم الإسباني التاريخي ، وظهر أخيرا ، سنة 1992 "لوروبار : المعجم التاريخي للغة الفرنسية" Le Robert : Dictionnaire historique de la langue française بإشراف اللّساني المعجمي ألان راي Alain Rey ولم تستغرق مدّة إعداده كثيرًا فكان أسرع المعاجم التاريخيّة المذكورة ظهورًا لأنه استغلّ أعمالاً كثيرة سابقة له في ميادين مختلفة تعدّ ركائز البحث المعجمي التاريخي كالتّأصيل والتّأريخ والصناعة المعجميّة .

يضمّ لوروبار رصيدًا لغويًّا ضخمًا لجميع مراحل الكتابة الفرنسيّة من بداية عصر التّدوين (842 م) إلى الآن . وتتميّز اللّغة الفرنسيّة ، وهي لغة رَوْمَنِيَّة romane باحتوائها على مزيج من المفردات يَنتمي إلى مستويات لغوية مختلفة منها ما هو شعبيّ شفويّ من

أصل لاتينيّ ، ومنها ما هو غُوليّ le gaulois ومنها ما هو من الإفرنجيّة langue francique، فولدت كلّها ما يسمّى بالفرنسيّة القديمة l'ancien français . كما أنها تشتمل على رصيد هام من المفردات المقترضة بدرجة أولى من لغات تنتسب – مثل الفرنسيّة – إلى نفس العائلة اللغويّة الرّوْمنيّة كالإيطاليّة والإسبانيّة والبرتغاليّة ... وبدرجة ثانية من لغات تجمعها بها قرابة وهي مجموعة اللّغات الجرمانيّة كالانقليزيّة والألمانيّة والهولنديّة ، واللّغات السلافيّة والسلتيّة ... وبدرجة ثالثة من لغات لا تجمعها بها قرابة لغويّة كاللّغات الساميّة وأساسًا العربيّة ثم العبريّة . هذا المزيج من الحضارات والثّقافات يكشف عنه تعايش المفردات في قاموس لوروبار التّاريخي .

تختلف قضايا الوضع ومناهجه في معجم اللغة العامّة عن قضاياه ومناهجه في المعجم التاريخيّ. ففي معجم اللّغة العامّة يقوم منهج الوضع على مسألَتَيْ التّرتيب وهو الجانب الشكليّ من الوضع والتّعريف وهو الجانب الدّلاليّ منه . أمّا منهج الوضع في المعجم التّاريخي فيقوم على محورين أساسيّين هما التّأصيل l'étymologie والتّأريخ la datation ، تضاف إليهما محاور داخليّة تكميليّة لا تقلّ أهميّة هي التّرتيب والتّعريف والتّوثيق أو الشّواهد وكلّها تابعة في لوروبار لمحور التأريخ .

1 – التّأْصِيلُ :

التّأصيل هو السّيرة الذّاتيّة للمفردة وما يتّصل بها من كلمات ؛ فهو البحث عن الحقيقة ، حقيقة أصل المفردات قصد معرفة هويّتها وانتمائها العائليّ وأوّل استعمال لها وَصَلَنا في نُصوص معروفة تدوّن معناها وتثبّت وجودها ، فالبحث عن أقدم استعمال يؤدّي إلى معرفة أقدم معنى . وإنّ وظيفة المعجم التّاريخيّ تتمثّل في محاولة تحديد أوّل استعمال عُرِفَ للكلمة والعناية بأصلها منذ نشأتها ، ولذلك فإنّ التّخصّص في علم التّأصيل لا يقبل الشكّ والتّخمين بل يقوم على معرفةٍ وإتقانٍ لآخر ما وصلت إليه العلوم اللسانيّة من أطروحات وعلى تمكّنٍ من فقه اللّغة الذي هو ضروريّ في المجال المقارني ، وعلى معرفة جيّدة باللّغات تسمح بالمقارنة بينها للوصول إلى نتائج قد تبدو للإنسان العادي اعتباطيّة وهي في الحقيقة مبرّرة علميًا . فلا يتأتّى تبيُّن أصول الكلمات إلاّ لمن هو مختصّ في ميدان

معاينة أصل المفردات وإرجاعها إلى لغتها المصدر سواءٌ على المدى القريب أو على المدى البعيد . فالتّأصيل هو دراسة أصل اللّفظ ، والأصل يكشف عن المعنى الأوّل ويوظّف خاصّة نتائج القوانين الصوتيّة المقارنة لقريم Les lois phonétiques de Grimm .

علم التّأصيل ليس حديث العهد عند الغربيّين ، فلهم في هذا المجال تقاليدهم ولهم روّادهم . فقد برز أعلام مختصُّون في هذا العلم مثل جيل ميناج Gilles Ménage (من القرن السّابع عشر) ، ولغويّي القرن الثامن عشر . أمّا القرن التاسع عشر فأشهر علمائه الألماني فريدريك دياز Friedrich, Diez منشئ التّأصيل العلميّ للّغات الرّومنيّة .

كما أعدّ Walter von Wartburg في القرن العشرين عملا تأليفيًّا عظيمًا لكلّ اللّهجات الغاليّة الرّومنيّة وخاصّة الفرنسيّة . يُضاف إلى هذه الأعمال القاموس التّأصيليّ للّغة الفرنسيّة لصاحبيه Oscar Bloch وW.v. Wartburg ، وساهمت القواميس الفرنسيّة ذات المنحى التّاريخيّ في ميلاد قاموس لوروبار التاريخي ، ومن أهمّها نذكر لتري Le Littré والقاموس العامّ Le dictionnaire général ولاروس الكبير Le Grand Larousse de la langue française وروبار الكبير Le Grand Robert وكنز اللّغة الفرنسيّة Le T.L.F وهو قاموس تاريخيّ للقرنين التاسع عشر والعشرين . إلى جانب أعمال تأليفيّة عن اللاّتينيّة لآرنو ومايي Ernout et Meillet والإغريقيّة لشنتنار Chantenaire وتاريخ اللّغة الفرنسيّة لفردنان برينو F. Brunot ... وبالتّالي فقد وفّرت المصادر المذكورة وغيرها منطلقًا للدّراسة التأصيليّة التاريخيّة ورصيدًا هامًّا من المفردات عبر العصور لا يُستهان به .

ولم يكتف التأصيليّون بالتّأصيل لمعرفة أصول الكلمات بل استعانوا أيضا بعلومٍ أخرى مجاورة كالجغرافيا اللّسانية وعلم التّاريخ .

يعود "لوروبار" في البحث عن نسب الكلمة إلى أبعد أصل ممكن لها وهو الأصل الهنديّ الأروبي . وغالبًا ما تكون الأصول لاتينيّة وأحيانًا يونانيّة وحتى ساميّة فيذكر أمام المفردة تاريخ ظهورها الأوّل في الفرنسيّة وأصلها وتهجيتها ، ونادرًا ما يذكر نطقها التّقريبيّ في لغتها المصدر إلاّ إذا تعلّق الأمر بالمقترضات (الوثيقة رقم 2 CAID وCAILLE) . ويأتي التّأصيل أحيانًا في شكل سلسلة لولبيّة spirale متعدّدة الأصول مثالها كلمة abricot : فقد

استعارتها الفرنسية من الإسبانيّة (1550 م) التي أتتها من العربيّة "برقوق" ، واقترضتها العربيّة من اليونانيّة التي أخذتها بدورها عن اللاّتينيّة فيكون تأصيل كلمة "برقوق" كما يلي :

لاتينية ⟵ يونانية ⟵ عربية ⟵ إسبانية ⟵ فرنسية

وقد تكون اللّغة المورد هي أصل الكلمة ، فتعيرها ثم تعود لتأخذها بشكل صوتي محوّر ومعنى جديد ومثالها في الفرنسية budget (دخل أو ميزانية) اقترضتها الفرنسيّة في القرن الثامن عشر (1764 م) من الانقليزيّة التي اقترضتها بدورها من الفرنسيّة القديمة bougette بمعنى كيس أو جراب وقد أُهْمِلَ استعمالُها في لغتها الأمّ ثمّ عادت إليها بالاقتراض . فالاقتراض في اللّغة الفرنسيّة نوعان : داخليّ من اللّهجات (-ancien français-francique patois-argot) وخارجيّ من لغات مجاورة ذات أصل رَوْمَني أو جرماني أو من لغات بعيدة كالعربيّة والعبريّة والأراميّة ، تأخذ منها وتُغَيِّرُ أصواتها وبنيتها حتى تناسب النظام الصوتي والنظام الصرفي في الفرنسية . إلاّ أنّ قاموس "لوروبار" لا يقف أحيانا للكلمة على أصل فيُشير إليه بعبارة "أصْلٌ مُشْتَبَهٌ فِيهِ" .

نستنتج من هذا العرض لمنهج التأصيل في قاموس لوروبار التاريخي ما يلي :

1 . التحليل التاريخي يبحث عن الأصل الأوّل للمفردة ويرتدُّ بها زمنيا إلى أبعد حدود الأصول الهندية الأروبية أو السامية أحيانا بل وحتى الأصول الهندية الأمريكية amérindienne التي وصلت أوروبا في عصر النهضة . وهو عملٌ علميٌّ دقيقٌ وشاقٌّ .

2 . التنصيص على أصل الكلمة ولكن دون التنصيص آليا على طريقة نطقها سواء في بداية استعمالها أو أثناء تطوّرها وهو إخلالٌ بشرط من الشروط الهامّة التي يقوم عليها المعجم التاريخيّ بل وكلّ المعاجم المعاصرة التي أصبحت توظّف الكتابة الصوتيّة العالميّة API سواء تعلّق الأمرُ بمفردات من أصلٍ أروبيٍّ أو بمفردات من أصل دخيل وقد تبيّن لنا أن ذلك لم يتحقق بصورة آلية مع كل الوحدات المعجمية ، إلاّ مع بعض الأصول الأجنبية كما في الأمثلة العربية :

Cadi ⟶ (al) qāḍi
Calife ⟶ ḫalîfa
Alcazar ⟶ al qaṣr

3 . أهمل القاموس العناية ببنية الكلمة المقترضة وما طرأ عليها من تغيير في اللغات ذات البنى الصيغية غير السلسلية كالعربية ، وما تمثله البنية من أهمّيّة في نظامها الصرفي .

2 – التّأْريخُ :

هو البحث عن أوّل ظهور للمفردة في نصّ وتتبع مراحل تطورها عبر العصور باستقراء نصوص معاصرة لفترات حياتها وشاهدة لها على دلالتها على معنى معين مضبوط في زمن محدَّدٍ. فالتأريخ بهذا المفهوم يعني دراسة التطوّر الدّلالي للكلمة ولحركيتها الدائبة . وهدف المعجم التاريخي إنما هو التعريف الدّقيق بالمفردة في أصل استعمالها وبمختلف دلالاتها التي تداولت عليها ، فلكل كلمة إذن حق الانتماء إلى المعجم التاريخي ، ومتى أقصيت عنه فقد خرجت من التاريخ أي إنها ماتت .

والبحث في تأريخ المفردة هو الذي جعل الفقرة الثانية من كل مدخل معجمي (تنظر الوثيقة 1) تحتوي على تاريخ الكلمة الفرنسية وتعدّد معانيها في تسلسل زمني مرتّب وعلى مشتقاتها والمركبات les composés التي وردت فيها والعبارات الاصطلاحية les expressions idiomatiques التي كانت أحد عناصرها ؛ وتقف عند تطور القيمة الاجتماعية للكلمة .

2 – 1 . تَعْيِينُ التَّوَارِيخِ :

بدأ تاريخُ اللغة الفرنسية متأخرا مقارنة بلغات أخرى كالعربية أو اليونانية أو اللاتينية . فقد ظهر أوّل نصّ مكتوب سنة 842 م وهو نصّ Les Serments de Strasbourg . يعكس التأريخ موقف التأصيلي من تاريخ أوّل استعمال للكلمة في النصوص والكلام ، واعتبرت سنة 842 م سنة تاريخية تلتها تواريخ أخرى لها أهميتها في المعجم التاريخي الفرنسي كسنة 980 م التي أُلّف فيها La Passion du Christ وسنة 1080 م التي أُلّف فيها الكتاب الشهير La Chanson de Roland . لكن المعطيات التاريخية في هذه الفترة وإلى ظهور المطبعة ظلت غير دقيقة ولذلك فإن التأريخ لعدد غير قليل من المفردات قد صحبته عبارات دالّة على التحري، من ذلك : "حوالي" (vers...)، "وسط القرن" (milieu

"آخر القرن" (fin du siècle) ، "النصف الثاني من القرن" (seconde moitié du siècle) ، (du siècle) . و لم يتحرَّر التأريخ من هذا الاحتراز إلا في عصر الفرنسية الوسيطة وبظهور المطبعة (ق 15 م) . فأصبحت الدقّة في التواريخ ممكنة واعتمدت التواريخ التي تحملها المذكرات والصحافة نظرا إلى ما تتّسم به هذه الوثائق من دقة تدوين الأحداث وتسجيل تواريخها .

لا يُخفي ألان راي مآخذ التأريخ للكلمة في قاموس "لوروبار التاريخي" ، فالعمل يحتاج إلى مراجعة وإعادة ترتيب . وبعض الكلمات المأخوذة مباشرة من القواميس المطبوعة هي محلّ نقد قد يصل الأمر إلى إلغائها ؛ فهي كلمات مأخوذة من نصوص مؤولة أو محورة ، أو من نصوص أصلية ولكنها ضعيفة ، أو من نصوص لم تنشر حين تأليفها . كما أن بعض الكلمات المؤرخ لها لا ترتكز على تأصيلٍ علمي ثابت حيث لم يذكر علماء التأصيل – مثل Dauzat و Bloch و Wartburg – مصادرهم في إثبات الأصول التي اقترحوها . فظلت بذلك العلامات والسمات الدالة عليها مبتورة .

ويعتبر "لوروبار التاريخي" أن المفردات المختصة العلمية والتقنية الحديثة والمبتكرة تستجيب لحاجيات مفهومية ولا ينطبق عليها مفهوم التطور التلقائي لكلمات اللغة العامة .

2 – 2 . المَادّة :

مادّة قاموس لوروبار هي مفردات الفرنسية الحديثة le français moderne أما الكلمات التي سقطت من الاستعمال فليس المقام مقامها ولا ينظر فيها إلا باعتبارها مثلت مرحلة من مراحل استعمال اللفظ الحديث أو وضحت جانبا من مسيرته وتطوره وكانت شاهدا على تواصله ، وحتى الفرنسية القديمة التي تعتبر لبنة أساسية في معجم اللغة الفرنسية ، فإنها تعامل في "لوروبار التاريخي" معاملة اللغة الأجنبية لأنها ليست اللغة المستعملة حاليا ، وتذكر في القاموس لأنها تمثل مرحلة من مراحل الفرنسية الحديثة ، وممرا ضروريا نحو الاستعمال الحالي للغة وضمانا لتواصلها ووسيطا بينها وبين مراحل المسيرة التاريخية لألفاظ اللغة الفرنسية عبر العصور .

ولم يُقْصِ لوروبار أيّ مستوى من المستويات التي تنتمي إليها ألفاظ اللغة ولم يهمل بعض المفردات بدعوى أنها عامية هجينة أو دخيلة . فكل المستويات اللغوية ممثلة في المعجم بمادّة سمتها الشّمول وبمنهج بعيد عن الانتقائيّة والصفويّة . بل هو منهج وصفي وتاريخي في نفس الوقت ، يسجل الثروة اللغوية الفرنسية ولا يتخلى عن مكوناتها الحيوية .

2 – 3 . التّرْتيبُ :

التّرتيب هو المنهج الشكليّ الذي يختاره القاموسيُّ لإثبات رصيد معجمه وتدوينه . تُرَتَّبُ المداخل في المعاجم الغربيّة ترتيبًا ألفبائيًّا باعتبار الحرف الأوّل من الكلمة إذ المفردات فيها تنتمي إلى لغات ليست جذريّة . ويقسّم "لوروبار التاريخي" المدخل إلى فقرتين أساسيَّتَيْن الأولى للتّأصيل والثانية للتّاريخ (الوثيقة 1) ويضيف فقرة ثالثة – إن أمكن – لمشتقات الكلمة المدخل يشار إليها برمز ◆ وتعتبر المشتقات مداخل فرعيّة des sous-entrées يرمز إليها بعلامة ◇ (الوثيقة 2) ؛ هذه الكلمات الثّواني بإمكانها أن تكوّن بالتّوليد جذوعًا من درجة ثانية لمشتقّات تتّصل بها بالعلاقة الصرفيّة وتبيّن مختلف المراحل التّاريخيّة للكلمة المدخل شكلاً ومعنى . فالمداخل المتشعّبة تكوّن شجرة نسب أصلها الكلمة المدخل وأغصانها المشتقات والمركبات والعبارات الاصطلاحيّة ([1]) .

تتخلّل المدخل رموز بسيطة تتدرج من التّنقيط بالأسود الدّاكن foncée إلى التّنقيط بالأسود الفاتح claire وذلك لمساعدة القارئ على تبيّن مفاصل النص وتتبع تأصيل الكلمة وتاريخها وتطورها ومعرفة الأصلي من الزائد والمدخل الرئيس من المداخل الفرعيّة . فهو عمل متكامل معجميا lexicologique وقاموسيا lexicographique وتاريخيا historique وتأصيليا étymologique .

2 – 4 . التّعْريفُ :

هو الرّكن الثاني الهامّ بعد التّرتيب في عمليّة الوضع وفي تأليف المعاجم العامّة إذ لا يُقَامُ معجم بدون شرح . والتّعريف هو تفسير الوحدات المعجميّة العامّة أو المخصّصة

---

(1) ينظر مثلا Dictionnaire historique de la langue française, 1/221 ، وتنظر الوثيقة (1) في آخر هذا البحث .

بأسلوب واضح . وهو باب من أهمّ أبواب القاموسيّة أو المعجمية التطبيقيّة la lexicographie لأنّه يمثّل أكبر صعوبة يمكن أن تعترض مؤلّف المعجم قصد تبليغ المفهوم إلى القارئ ، وهو أكبر عائق للقارئ عن الفهم ما لم يحكم المؤلف الشرح وما لم يسع إلى الوضوح فلا يكون غامضًا أو دوريًّا كقولك "حَسُبَ الرجلُ صار حَسِيبًا" .

يَذْكُرُ التّعريف السّمات المميّزة لمرجع ما un référent أو لمفهوم ما un concept فيبيّن ما بين الأدلّة من فروق شكليّة ودلاليّة ويمكّن المداخل المعجميّة من خصيصة التّفرد بمعنى خاص فلا تشابُهَ بين وحدة وأخرى ولا اتّفاقَ معها في المعنى اتفاقًا تامًّا ، بل يبقى الاتّفاق – وهو من باب التّرادف دائما – جزئيًا وتبقى وظيفة التّعريف الأولى هي التّمييز بين دلالة وحدة معجميّة ودلالة وحدة أخرى .

اتّصل التّعريف في قاموس لوروبار التّاريخي بالتّأصيل وبالتّأريخ وبالدّلالة التطوريّة la sémantique diachronique التي تدعمها الشواهد . وقدّم منهج القاموس المعنى الحقيقي على المعنى المجازي وعرّف تعريفًا جزئيًّا بذكر المقولة المعجميّة للكلمة (اسم – فعل ...) والمقولة التصريفيّة (مذكر ، مؤنث ، جمع) ، ثم تظهر بعد ذلك المعاني تدريجيًّا بتوزيع تاريخيٍّ يكون أحيانًا ممتدًّا مُتتابعًا كما في المثال billard وأحيانا مقتضبًا كما في billardier (الوثيقة 1) .

سيطرت على "لوروبار" ظاهرة التّعريف بالشّرح ، وهو تمثيل المعنى بكلمات أخرى من اللّغة يصبح بها التّعريف واللّفظ المعرف تعبيرًا عن شيء واحد . كما عرف بالتّرادف la synonymie قصد الاختزال . فالكلمات تحلّ مكان كلمات أخرى رغم ما بينها من فوارق جزئية ودقة في معانيها ورغم تميّزها بسمة تمثل تفردها واستقلالها . وعرّف أيضًا بتوظيف ظواهر لسانية كالكناية la métonymie ، والقياس l'analogie والتّوليد اللغويّ بتوسيع معنى الكلمة مثل الانتقال بـــ bille من مجرّد الدّلالة على غصن الشجرة إلى التخصّص التقني في البريد والبحريّة وصناعة الحلوى (2) .

أما الشّواهد والإحالات فهي مدعّمة بتواريخ مضبوطة . وتجنّبًا للحشو داخل النصّ وحتى لا تثقل على القارئ مطالعة المدخل ، جمعت مصادر المعجم في آخر المجلّد الثاني

---

(2) ينظر التعليق (1) السابق .

مرتّبة حسب التّسلسل الزّمنيّ ومنسوبة إلى أصحابها ، فالمفردات وهي من اللّغة لا تخرج في تحليلها اللّغوي عن دائرة اللّغة ولا تكتسب وجودًا مجرّدًا لذاتها خارج السّياق .

3 – الخاتمة :

لقد حقّقَ قاموس لوزوبار التّاريخيّ حلم اللّغة الفرنسيّة وسجّلَ المسيرة الحياتيّة لألفاظها فبعثها ثانية إلى الوجود وربط الصّلة بينها وبين أخواتها الرّوْمَنِيَّة والجرمانيّة والسّلافيّة ... ولكن يبقى هذا العمل ، ككلّ عمل بشريّ ، في حاجة إلى التّنقيح والإضافة ، وقد أشار ألان راي إلى بعض العيوب في مقدّمة القاموس وبعضها الآخر أُشِيرَ إليه في هذا العرض .

وتبقى بعد هذا أسئلة تفرض نفسها علينا : أين نحن – في البلاد العربية – من هذه المسيرة الإنسانيّة المصيرية والنبيلة ؟ لِمَ لَمْ نواصل مشروع فيشر ونطوّره ؟ هلْ لنا أعذار تبرِّرُ تأخّرنا وتغفر لنا سباتنا ؟

1/ لعلّ عذرنا الأوّل أن اللغات الأوروبيّة صنعت لنفسها مجدًا متمثلا في قواميسها التّاريخيّة وهي لغات حديثة صغيرة الرّصيد أمّا العربيّة فهي من أقدم اللّغات البشريّة استعمالاً .

2/ لعلّ عذرنا الثاني أن هذه اللّغات لم تنتظر طويلا رغم حداثة عهدها بالتّأليف المعجميّ (ق 17) فمهّدت لمعجمها التّاريخيّ بأعمال هي قواميس آنيّة وأخرى زمانيّة تتناول بالدّرس أطوارًا محدودة من عمر الكلمات .

3/ لعلّ عذرنا الثالث أنّنا لم نسع كما فعلوا فلم تقم عديد المؤسّسات والأكاديميات بجرد للّغة يمكّن صانعي المعجم من استغلال الجذاذات ويسهّل عليهم جمع شتات اللّغة اقتداءً بقاموس لوروبار .

4/ ولعلّ عذرنا الرابع انعدام القرار السياسي للبلدان العربيّة رغم الثراء الماديّ والقدرات العلميّة لأبناء اللّغة .

زكية السائح دحماني

كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات بمنوبة ، تونس

قضايَا التّعريف الدَّلاليّة
في المعْجَم العَربيّ التّاريخيّ

إحسان النص

إنّ وضع معجم تاريخيّ للغة العربية هو من أوكد الواجبات المفروضة على الأمة العربية وعلى اللغويين العرب في هذا العصر ، فليس ثمة أمّة من الأمم لها لغة عريقة جاوزت سنّها اليوم ستة عشر قرنًا وهي ما تزال محافظة على أصولها القديمة تضاهي الأمّة العربية في هذا الشأن . فما زالت لغة هذه الأمة نابضة بالحياة يعبَّر بواسطتها عن أفكَار المُفكّرين وإبداع المبدعين من رجال الأدب والفنّ في جميع الأقطار العربية . بها تُؤَلّفُ الكتب في شتى الموضوعات ، وتُحَرَّرُ المقالات ، وتُلْقَى المحاضرات ، ويتَعَلّمُهَا الطلاّب في مختلف مراحل التعليم .

ولهذه الظاهرة الفريدة تعليلاتها وأسبابها .

أوّل هذه التعليلات أنها لغة القرآن الكريم ، فالقرآن نزل باللغة العربية الفصيحة وبلهجة قريش ، فعكف المسلمون على قراءته وسُحِروا ببلاغته ، فكان إمامًا لهم في خطبهم ورسائلهم وكتبهم ، وكان مادّة التعليم الأولى في الكتاتيب والمدارس وحلقات المساجد .

ولِما للقرآن من قداسة دينية غدت اللغة التي نزل بها هي النموذج الأعلى للفصاحة والبلاغة وسلامة اللغة . واستمرت لغة القرآن طوال القرون الماضية وحتى اليوم تفرض سلطانها على الكُتّاب والمتعلّمين والمؤلّفين ، فالقرآن هو الذي أتاح لهذه اللغة الاستمرار والبقاء ، وهذا جانب إيجابي لكتابنا الكريم ، فلم تتعرض لغتنا لرياح التغيير أو الانقراض

شأن لغات أخرى كثيرة ، فما زلنا حتى اليوم ، بفضل ثبات النموذج القرآني وهيمنته ، قادرين على قراءة شعر عربي يرجع تاريخ نظمه إلى ما قبل خمسة عشر قرنًا ، وأحسب أن هذه الظاهرة لا مثيل لها في أيّ لغة أخرى من لغات العالم .

فاللغات الأوروبية مثلاً ، على اختلاف أصولها اللغوية ، أصابها تطور وتحوّل جذري منذ انحدارها من أصولها الأولى حتى اليوم ، مع أن عمرها لا يتجاوز قرونًا معدودات ، وبات الناطقون باللغات الأجنبية اليوم عاجزين عن فهم لغاتهم في أصولها القديمة .

وثمّة جانب آخر لا ينبغي إغفاله ، وهو أن لغة القرآن في هيمنتها وسلطانها على الناطقين والكاتبين بها لم تُتِح للغتنا العربية أن تتطوّر تطورًا ذا شأن ، قياسًا إلى اللغات الأخرى ، فما زال جُلّ ألفاظها يحمل الدلالات التي عرفت منذ العصور الأولى ، ولم يطرأ عليها تطوّر جذري يباعد بين دلالاتها القديمة ودلالاتها المحدثة .

والسبب الثاني في ضآلة ما طرأ على لغتنا من تطور دلالي هو أن مادة ثقافتنا الأولى إنما هي كتب التراث في شتّى مناحيه ، نقرأ مثلاً من كتب الأدب كتب الجاحظ وأبي حيان التوحيدي وأبي الفرج الأصفهاني وابن قتيبة وغيرهم ، ونقرأ كتب التاريخ والجغرافية والتراجم التي ألفها المؤلفون القدامى ، وكل هذه المؤلفات اعتمدت اللغة العربية الفصيحة ، ونحن نحاول محاكاة كتب التراث في أساليبها ولغتها وطرق أدائها . وعلى تباين أساليب الكُتّاب والمؤلّفين فإن القاسم المشترك بين هؤلاء إنما هو اعتمادهم اللغة المتوارثة عن الأسلاف .

وثالث هذه الأسباب يتمثل في التقنين اللغوي والنحوي الذي قام به لغويُّونا وعلماء النحو القدامى ، وقد وقف هؤلاء بحزم إزاء أي محاولة تتوخى انتهاك الأصول اللغوية والنحوية المتوارثة باستثناء فئة قليلة منهم تجرأت على انتهاك حرم هذه الأصول — ابن مضاء مثلاً — ولم يُقَدَّر لمحاولتها النجاح . وهذا الأمر يفسّر لنا ما نعانيه اليوم من جمود قواعد النحو العربي مثلا في قوالبه المتوارثة والعجز عن إيجاد قوالب جديدة ، بل إن من حاولوا ذلك اتهموا بالخروج عن صراط اللغة والتنكر للهويّة العربية والانتماء القومي ، ومازال حراس هذا البناء الشامخ يتصدّون لكل من يحاول انتهاك (عرض) اللغة العربية .

ولكن هل يفهم مما قدّمته أنّ لغتنا العربية اليوم هي صورة نسخية لما كانت عليه هذه اللغة في الأعصر الأولى ؟

إن القول بعدم تطور لغتنا هو بمثابة تجاهل لسنن الطبيعة ونواميس الحياة ، فاللغة كائن كسائر الكائنات الحيّة لا مناص لها من أن تخضع لقانون التطور الطبيعي ، وقد لا يكون تطور اللغة العربية مماثلاً لتطور اللغات الأخرى للأسباب التي ذكرتها ، ولكن من المهمّ أن نرصد هذا التطور منذ أقدم العصور حتى يوم الناس هذا ، ومن هنا نرى ضرورة وضع معجم تاريخي للغتنا العربية يرصد هذا التطور .

على أن وضع هذا المعجم لن يكون أمرًا سهلاً ، والطريق إليه لن يكون مُذلّلاً ، ولنضع في حسباننا أن صعوبات جمة سوف نلقاها لدى إنفاذه ، ومردّ هذه الصعوبات من نَحْوٍ إلى اتساع رقعة الأقطار التي عاشت اللغة العربية في رحابها ومن نحوٍ آخر إلى امتداد الحقبة الزمنية التي عاشتها هذه اللغة .

1 – دلالات الألفاظ والتعبيرات اللغوية في مرحلة ما قبل الإسلام :

والخطوة الأولى ، في ظني ، هي الإحاطة برصيد دلالات الألفاظ والتعبيرات اللغوية في مرحلة ما قبل الإسلام ، وإثبات تعريفات دقيقة لهذه الدلالات ، ثم نتابع مسيرنا إلى سائر العصور .

ولإنفاذ الخطوة الأولى هذه ينبغي أن نضع في اعتبارنا أمورًا ، منها أنّ اللغة العربية لم تكن واحدة في جميع البقاع التي عاش فيها العرب قبل الإسلام ، مع تسليمنا بأن قدرًا مشتركًا بين لغات القبائل العربيّة كان قائما عصرئذ في النشاط التعبيري الأدبي ، ولا سيما في لغة الشعر الجاهلي . وهذا القدر المشترك يمكن أن نطلق عليه مصطلح "اللغة الأدبية المشتركة" .

وهذه الظاهرة تماثل ما نجده اليوم من اختلاف اللهجات بين الأقطار العربيّة ، وهذه اللهجات هي ما ندعوه باللغات أو اللهجات العامية واللهجات المحلية ، ولكننا نجد إلى جانبها لغة فصيحة مشتركة تستخدم في المؤلفات والمقالات والمحاضرات ونحوها ،

وهذه اللغة المشتركة هي التي تسهّل التّواصل الفكريّ والأدبي بين مختلف هذه الأقطار . على أنني لا أسلّم مع ذلك بأن اللغة الفصيحة المستعملة في كل قطر عربي تماثل أخواتها في الأقطار الأخرى مماثلة تامة ، فثمّة اختلافات في الدلالات الدقيقة للألفاظ ، والتعبيرات بين لغات الكتاب والناطقين في هذه الأقطار ، وفي الألفاظ التي اصطلح الكاتبون على استعمالها في كل قطر، وأنا أجد في الكتب والرّسائل والمؤلّفات التي تصلنا من المغرب العربي ألفاظًا ومصطلحات تغاير تلك المستخدمة في المشرق العربي .

وأعود إلى اللغات واللهجات التي كانت سائدة قبل الإسلام في الجزيرة العربية ، فإنني أزعم أن لغة الشعر لم تكن واحدة في جميع أرجاء بلاد العرب ، بل كان ثمة فروق دقيقة في دلالات الألفاظ والتراكيب والتعبيرات المجازية ، وهذه الفروق مردّها إلى تباين البيئات التي عاش فيها الشعراء من نحو ، وإلى تباين لهجات القبائل العربية من نحو آخر .

لا يسعنا ، والأمر على ما ذكرت ، أن نعرّف دلالات لفظ ما تعريفًا يصدق على لغات جميع الجماعات القبلية المتناثرة في أرجاء جزيرة العرب ، ولا يمكن الاعتماد على المعجمات اللّغوية لرصْد هذه الفروق ، لأن مدوِّني اللغة جمعوا كلّ ما وصل إليهم من لغات القبائل العربية في منظومة لغوية واحدة . والنّهج العلميّ يقتضي أن نرصد لغة كل قبيلة على حدة ، وهذا الرّصد يضعنا أمام صعوبات جمّة ليس من اليسير تذليلها . فما هي الوسائل المتوفرة لدينا لتحقيق هذا الرصد ؟

في ظنّي أن الوسيلة شبه المتاحة لنا هي أن نَجْمَعَ شعرَ كلّ قبيلة على حدة ، ثم نستخلص من هذا الشعر دلالات الألفاظ والتراكيب والتعبيرات المجازية ؛ ويمكن الاعتماد في استخلاص هذه الدلالات على السياق التعبيريّ وعلى الشروح اللغوية ، وقد نضيف إلى الشعر ما أثر من الحِكم والخطب الجاهليّة . ولو أن مدوِّني الشعر الجاهليّ قاموا بتدوين شعر كل قبيلة على حدة لسهَّلوا علينا أمر استقصاء الدّلالات ، ولكن هذا التّدوين لم يتمّ إلا في شعر طائفة من القبائل ، ومنها على سبيل المثال قبيلة هُذيل التي جمعت أشعارها في ديوان صنعه أبو سعيد السكّري .

ومن المؤسف أن قبائل أخرى جمعت أشعارها في دواوين ولكنها لم تصل إلينا ، ونجد ذكرًا لطائفة منها في كتاب الفهرست للنديم ، ومن المفيد أن نعثر على ما قام به بعض الباحثين المحدثين في جمعهم أشعار طائفة من القبائل .

وإذا عدنا إلى كتب اللغة ومعجماتها وأخبار القبائل العربية نقع على إشارات إلى جوانب من اختلافات اللغات باختلاف البيئات والقبائل . فنلاحظ أوّلاً أن الباحثين اللغويين يذكرون أن ثمّة تباينًا كبيرًا بين لغة القحطانيين المستقرين في بلاد اليمن جنوبي الجزيرة العربية ، ولغة العدنانيين في شمالي الجزيرة وشرقيها . وهذا التباين كان قديما في زمن الدّول اليمنية القديمة يمثل لغتين مختلفتين كلّ الاختلاف ، فنسمع مثلاً أبا عمرو بن العلاء يقول : "مَا لِسَانُ حِمْيَرَ وأَقَاصِي اليَمن بِلِسَانِنَا ولا عَرَبِيَّتُهُم بِعَرَبِيَّتِنَا" ([1]) ، ويقول ابن جني في الخصائص ([2]) : "لسنا نَشُكُّ في بُعد لغة حِمْيَر ونحوها عن لغة ابْنَيْ نزار" . فعلماء اللغة يتّفقون في أن بيْن لغة حمير واللغة العدنانية اختلافًا كبيرًا ، ويؤيد هذا الاختلاف ما وجد من النقوش اليمنية القديمة بالمسند الحميري ، فلغة هذه المساند تختلف عن اللغة العدنانية التي نزل بها القرآن سواء في رسم الحروف أو في نطقها ودلالاتها ([3]) .

فإذا أخذنا بهذه الأقوال ، وهي صحيحة ، كيف نفسّر ما وصلنا من شعر الشعراء الحميريين وأقوالهم ووصاياهم ، وقد وصلتنا باللّسان العدناني ؟! ففي كتاب "الإكليل" أشعار كثيرة منسوبة إلى شعراء حميريين قدامى وهي مقولة باللغة العدنانية التي قيل بها شعر الشعراء المضريين والربعيين ، فكيف نفسّر هذه الظاهرة ؟

نحن إزاء افتراضيْن : أوّلهما أن يكون ما وصلنا من شعر هؤلاء الشعراء الحميريين القدامى وأقيال حمير وتبابعتها مثل تُبّع شمر يرعش بن مالك ناشر النّعم وأسعد تُبّع وعلقمة بن ذي جدن وما وجد في قبوريّاتهم ، كل ذلك منحول موضوع بعد الإسلام .

والافتراض الثاني أن تكون لغة حمير القديمة تطورت مع الزمن حتى وصلت إلينا باللغة التي قيل بها الشعر العدناني . ويؤيد هذا الافتراض ما وصل إلينا من شعر الشعراء

---

(1) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي تحقيق محمود محمد شاكر ، 11/1 .
(2) الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ، 386/1 .
(3) انظر مثلا كتاب (الإكليل) للحسن بن أحمد الهمداني 122/8 .

اليمنيين الذين عاشوا في أواخر العصر الجاهلي ، مثل عمرو بن معد يكرب الزبيدي المذحجي وعبد يغوث الحارثي واللجلاج الحارثي وغيرهم ، وهو شعر نرجح صحته ولا نجد فيه اختلافًا ذا شأن عن شعر شعراء مضر وربيعة .

وإذا أخذنا بالافتراض الثاني ينبغي أن نحكم بانتحال شعر كل من سبق الشعراء اليمنيين المتأخرين من شعراء حمير القدامى .

ويبقى بعد ذلك إشكال آخر ، فعلماء اللغة العرب والمؤرخون يكادون يجمعون على أن لغة قحطان هي اللغة العربية الأصلية وأن عرب شمال الجزيرة إنما تعلموا لغتهم من القحطانيين . وقد ذهب المؤرخون إلى تقسيم العرب ، بناء على هذه المقولة ، ثلاثة أقسام : العرب البائدة ، والعرب العاربة ، وهم القحطانيون ، والعرب المستعربة ، وهو العدنانيون . ويجعلهم بعضهم عاربة — أي بائدة — ومتعرّبة ومستعربة [4] .

وأيًّا كان الخلاف في التوزيع الثلاثي فجل المؤرخين على أن إسماعيل بن إبراهيم — عليهما السلام — هو أول من تكلّم بالعربية ، وقد أورد ابن سلام [5] قول يونس بن حبيب : "أول من تكلم بالعربية ونَسِيَ لسان أبيه إسماعيل بن إبراهيم ، صلوات الله عليهما" . ويعلّلون هذا التحوّل في لسان إسماعيل بإصهاره إلى قبيلة جرهم القحطانية بزواجه من رعلة بنت مضاض بن عمرو الجرهمي ، وكانت قبيلة جرهم يومئذ في مكة ، فتعلم لغتها وعلّمها أبناءه العدنانيين [6] .

ويذكر الأخباريون أن إبراهيم لما بنى مكة وأنزلها ابنه إسماعيل سمع كلام العرب فأعجبته لغتهم واستحسنَها، فأمر ابنه إسماعيل أن يتزوّج إليهم [7] . ففعل وتخلّى عن لغته الأصلية السريانية أو العبرية ، وتعلّم العربية وعلّمَهَا أبناءه العدنانيين ، وهؤلاء كلهم من ولد إسماعيل .

---

(4) نهاية الأرب للنويري 292/2 .
(5) طبقات ابن سلام 9/1 .
(6) المصدر السابق .
(7) الأغاني للأصفهاني دار الكتب 7/15 .

وأبادر فأقول إن مرويّات الأخباريين ينبغي أن تؤخذ بكثير من الحذر، فانتساب العدنانين جميعًا إلى إسماعيل هو موضع نظرٍ ، فهل كانت جزيرة العرب خاليةً من سُكّانها يوم قَدِمَ إبراهيم وإسماعيل إلى الحجاز ؟ ألم تكن هناك قبائل عربية مبعثرة في أنحاء الجزيرة وكان لهذه القبائل لغاها ولهجاها ؟

إننا إذا استقرأنا الشعر الجاهليّ المقول سواء في شمالي الجزيرة أو في جنوبيّها ، من خلال النماذج التي وصلتنا ، وهي ترجع إلى زهاء قرنين قبل الإسلام ، نجد أن لغة هذا الشعر تكاد تكون واحدة ، باستثناء فروق ضئيلة بين أشعار اليمنيين والعدنانيين ، بل إننا نجد شعراء يمانيين عاشوا في شمالي الجزيرة ، في نجد وما حولها ، يقولون شعرهم بلغة الشعراء العدنانيين . فشعر امرئ القيس الكندي اليماني الأصل مثلاً لا يختلف في لغته عن شعر شعراء مضر وربيعة المعاصرين له كعلقمة بن عبدة الفحل التميمي الذي كان يباري امرأ القيس في شعره والحارث بن حلّزة اليشكري الربعيّ وعبيد بن الأبرص الأسدي الذي كان ينطق بلسان قومه بني أسد الذين قتلوا حُجْر بن الحارث أبا امرئ القيس ، والشعر هو سندنا الأول في الحكم على لغة القبائل عصرئذ . فهل كانت لغة الشعراء العدنانيين مستعارة من لغة القحطانيين ؟ هذه القضية فيها نظر ولا يمكن الجزم بحقيقتها في يومنا هذا لعدم توفر الوثائق والنصوص والنقوش التي تجعلنا نرجّح رأيًا على آخر .

على أنّني أبادر فأقرّر أن التّشابه في لغة الشعر الجاهلي لا يعني أن اللغة العربية كانت واحدة في جميع أرجاء جزيرة العرب ، فلغة الشعر قد تكون لغة راقية تؤيد نظرة القائلين بوجود لغة أدبية مشتركة في ذلك العصر ، وهذه الظاهرة تماثل ما نجده اليوم من اختلاف اللهجات العامية في مختلف الأقطار العربية ، حتى ليعسر أحيانا التفاهم بين مواطني قطر ومواطني قطر آخر ، ومع ذلك ثمة لغة عربية فصيحة مشتركة يقال بها الشعر وتُؤَلّفُ الرّوايات وتُكْتَبُ المقالات والبحوث وتُلْقَى المحاضرات .

لكنني أعود فأقرّر أن هذه اللغة الأدبية المشتركة بين شعراء العصر الجاهلي ليست واحدة لدى جميع الشعراء ، ومن السنن العلمية المقرّرة اختلاف اللغات باختلاف البيئات ،

وهذه الاختلافات تلتمس أولاً في استعمال ألفاظ بعينها في بيئة ما تخالف ما نجده في سائر البيئات ، ونلتمسها كذلك في أساليب التعبير وفي دلالات الألفاظ .

وقد أورد ابن فارس بعضًا من وجوه الاختلاف بين اللغة العدنانية واللغة القحطانية ، كتسمِيةِ هؤلاء الذئب : القِلَّوْب ، وتسميتهم الأصابع : الشَّنَاتِر ، ويسمُّون الصديق : الخِلْم (8) ، وورد في القرآن لفظ (الأبُّ) بتشديد الباء ، وهو من لغة اليمن ومعناه الكلأ ، واليمنيون يسمّون المُدية : السّكّين . وفي معجمات اللغة ألفاظ غيرها من لغة اليمن تخالف مرادفاها في لغة عدنان ، وهذا الاختلاف طبيعيّ لا اعتراض عليه ، لأن بيئات السكان الناطقين بلغة واحدة تختلف في تسمية كثير من الأشياء ، وهو ما نجده اليوم في اختلاف التسميات باختلاف المدن والبيئات . بل إننا واجدون هذا الاختلاف في لهجات القبائل التي ترجع إلى أصل مشترك ، كالذي نجده في اختلاف لهجات القبائل العدنانية سواء في التسميات أو في القواعد النحوية أو في نطق الحروف والكلمات ، ومنها على سبيل المثال : كشكشة أسد (إبدال الكاف شينًا) وعنعنة تميم (إبدال الهمزة عينًا) ، وكسكسة ربيعة (إلحاق حرف السين بما آخره كاف) ، ومنها إهمال عمل (ما) المشبهة بليس في تميم وإعمالها في الحجاز . وقد أورد ابن فارس جانبًا من اختلاف لهجات طائفة من القبائل في نطق الحروف (9) .

وهذه الاختلافات تقودنا إلى القول بضرورة الاحتراس من التعميم حين نتصدى إلى رصد ما في الشعر من ألفاظ وتعابير واختلافات في القواعد النحوية بغية الوقوف على الدلالات الحقيقية والمجازية في هذا الشعر في مجال تأريخ حياةِ اللغة العربية وتطورها التاريخي .

فأوّل ما ينبغي صرف العناية إليه هو استقراء دلالات الألفاظ والتراكيب في لغة كل قبيلة من قبائل العرب ، وهذا الاستقراء يكلّف الباحث جهدًا عظيمًا في جمع أشعار كل قبيلة على حدة واستخلاص دلالات الألفاظ والتراكيب في كل منها .

---

(8) الصاحبي في فقه اللغة ، تحقيق مصطفى الشويمي ، ص 55 .
(9) المرجع نفسه ، ص ص 48 – 49 و53 – 55 .

فكذلك نرى أن المنهج العلميّ الذي نصل بواسطته إلى إدراك التعريف الدلالي في المعجم التاريخيّ وتحديده على وجه الدقة يقتضي وضع معجم للغة كل قبيلة في العصر الجاهليّ ، أو على الأقلّ وضع معجم للغة كل مجموعة قبلية ، فنضع معجمًا للغة القبائل الربعية ، وآخر للقبائل المضرية المنحدرة من خندف ، وآخر لقبائل قيس عيلان المضريه ، ورابعًا للغة القبائل المتحضرة التي استوطنت المدن والحواضر ، وكذلك ينبغي وضع معجم لكل مجموعة قبلية كانت تعيش في اليمن، مع رصد الأصول والجذور اللغوية المشتركة بين هذه اللغات .

لقد وضع اللغويُّون العرب في عصر التّدوين شروحًا كثيرةً لدواوين الشعراء الجاهليين ، ولكن لنا على هذه الشروح الملاحظات الآتية :

1 - إن هؤلاء اللغويّين لا يتفقون في كثير من الأحيان في بيان دلالات طائفة من الألفاظ الواردة في تلك الدواوين ونجد بينهم اختلافًا كثيرًا .

2 - إن هؤلاء اللغويّين لم يُلاحظوا الفروق الدلالية بين عبارات الشعر الجاهلي ، وقد جعل بعضهم لغة قريش ولغة القرآن معيار إدراكهم لهذه الدلالات ، مع أن لغة قريش خاصة بتلك القبيلة ، وبينها وبين لغات القبائل الأخرى ، ولا سيما البدويّة منها ، فروق كثيرة . وقد رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم يترخَّص في قراءة القرآن بلهجات مختلفة في حديثه المشهور : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف" ([10]) .

3 - إن السبيل الأقوم لإدراك دلالات الألفاظ والتعابير في شعر الجاهليين وتعريفها إنما يتأتى من استخلاص هذه الدلالات من السياق ، مع استقراء هذا السياق حيثما وردت الكلمة في أشعار الجاهليين المنتمين إلى أصل قبلي واحد .

وأسوق مثلاً واحدًا لاختلاف دلالات الألفاظ باختلاف القبائل ، فالفعل (شَايَحَ) في لغة هذيل معناه : جَدَّ في الأمر ، قال الشاعر المخضرم أبو ذؤيب الهذلي :

بَدَرْتَ إلى أُولاَهُمُ فَسَبَقْتَهم   وَشَايَحْتَ قَبْلَ اليوم إنَّكَ شيحُ

(10) صحيح البخاري ، 100/6 .

هذا ما ورد في اللّسان ولم ينصّ صاحبه على أنه من لغة هذيل ، وفي شعر أبي خِراش الهذلي جاء هذا الفعل في صيغة اسم الفاعل :

وَشُوطٍ فِضَاحٍ قد شَهِدْتُ مُشَايِحًا لأُدْرِكَ ذَحْلاً أو أُشِيف على غُنْمِ

وجاء في شرحه : "المُشَايِحُ الجادُّ الحامل في كلام هُذَيل" ([11]) ، فالفعل (شَايَحَ) هو بمعنى جدَّ في الأمر في لغة هذيل ولم يشر صاحب اللسان إلى أنه من لغة هذيل ، وقد دخل هذا الفعل في المعجمات اللغوية بهذه الدلالة ، فصارت له دلالة لغوية عامة كأنه من لغة جميع القبائل العربية ، ونحو هذا كثير في معجمات اللغة التي لم تنصَّ على الفروق القبلية في دلالات الألفاظ .

2 – دلالاتُ الألفاظِ والتّعبيرات اللغويّة في المرَاحِلِ الإسلاميّة :

فإذا انتقلنا إلى العصر الإسلامي والعصور التي تلته تغدو قضية التعريف الدّلالي أكثر تعقيدًا . فمع بقاء الفروق اللهجية وُجدت لغة (رسمية) هي لغة السلطة القائمة ، لغة قبيلة قريش التي بها نزل القرآن ، وبها كُتِبَت مصاحف عثمان ، وبها أُلْقِيَت خطب الخلفاء والولاة وقادة الجيوش . ولكن لغة الشعر احتفظت ببعض الفروق لاختلاف قبائل الشعراء، وكان شعراء قريش قلّة بالقياس إلى سائر الشعراء ، وكان جلّ الشعراء في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم من غير قبيلة قريش : من الأنصار (حسّان بن ثابت وكعب ابن مالك وعبد الله بن رواحة) ، وكان خطيب الرسول صلى الله عليه وسلم منهم وهو ثابت بن قيس بن الشمّاس ، وسائر الشعراء من قبائل شتّى ومنها : هُذيل وثقيف ، وطيْء ، وسُليم ، وتميم ؛ ولكن بوجه عامّ ، فإن لغة القرآن تركت بصماقا في لغة الأدب شعره ونثره . وفي القرآن ألفاظ كثيرة مستجدّة وألفاظٌ أخرى كانت معروفة قبله ولكنها اكتست معاني جديدة إسلاميّة ، كالصلاة والزكاة والحج والصوم وعشرات من الألفاظ الأخرى ، وفيه ألفاظ معرّبة وألفاظ توراتية وألفاظ من لغات يمنية لم تعرفها قريش .

---

(11) ديوان الهذليين ، ص 13 . وكتاب أبرز خصائص لغات هذيل لعبد الرحمان محمد إسماعيل ، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد الثاني ص 205 .

فكذلك نرى أن ظهور الإسلام ونزول القرآن قد أحدثا هزّة لغويّة ووثبة تطورية عظيمة الشأن ، ولهذا لا بدّ من الاتجاه بادئ ذي بدء إلى رصد التطور الذي أصاب اللغة العربيّة منذ الإسلام وتقصي الدلالات القرآنية بدقة ، سواء في الألفاظ أو في التراكيب أو في الدلالات المجازية .

ولرصد هذا التطور العظيم نعود أوّلاً إلى كتب التفسير المعتمدة ، مع ملاحظة ما بينها من وجوه الاختلاف أحيانا في إدراك دلالات طائفة من الألفاظ ، ولا سيما ما كان منها من غير لغة قريش ، مع ملاحظة انتماء طائفة من المفسرين إلى فرق ومذاهب فرضت عليها تأويلات باطنية أو مذهبية ، فينبغي استبعاد مثل هذه التفاسير الموجهة واعتماد كتب التفسير التي التزمت الدّلالات اللّغوية البريئة من مظنة التأويلات البعيدة أو الموجّهة .

وأضرب مثلا لاختلافات المفسرين في دلالات الألفاظ القرآنية اختلافهم في دلالة اللفظ القرآني (الرَّقيم) الذي ورد ذكره في الآية التاسعة من سورة الكهف : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الكَهْفِ والرَّقِيمِ كانوا من آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ . فقد فُسِّرَت في تفسير الجلالين، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، باللَّوْحِ المكتوب فيه أسماؤهم وأنسابهم (أي أهل الكهف) ، وفسّرها ابن دريد بالدواة ، وعلّق صاحب اللسان في مادة (رقم) على هذا التفسير بقوله : ولا أدري ما صحته . وفسَّرَها ثعلب باللَّوْحِ . وقال الزجّاج : قيل الرَّقِيمُ اسم الجبل الذي كان فيه الكهف . وقيل اسم القرية التي كانوا فيها ، وقيل الرَّقيم : الكتاب ، وأظهر ابن عباس حيرته من دلالة هذا اللفظ فقال : ما أدري ما الرَّقيم ، أَكِتَابٌ أمْ بنيَانٌ . وذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أن في الرّقيم خمسة أقوال : أحدها عن ابن عبّاس أنه لوح كتب فيه أسماؤهم ، الثاني : أنه الدواة بلغة الرُّوم (عن مجاهد) ، الثالث : القرية (عن كعب) ، الرّابع : الوادي ، الخامس : الكتاب (عن الضحاك وقتادة) ، وإلى هذا القول يذهب أهل اللغة . وفي الحديث : كان يسوِّي بين الصفوف حتى يدعها مثل القدح أو الرّقيم ، والرّقيم : الكتاب ، أي حتى لا ترى فيها عِوجًا كما يُقَوِّمُ الكاتب سطوره (12).

---

(12) لسان العرب مادة (رقم) .

فهذه جملة أقوال في تفسير لفظ قرآني واحد ، وهو لفظ يبدو أنه لم يكن معروفًا في لغة قريش ، ويحتمل أن يكُون مُعَرَّبًا عن لفظ من لغة أخرى . وفي سبيل الوصول إلى معرفة دلالته على وجه الدقّة لا معدى لنا عن النظر في سياق الآيات المذكورة قبل آية الرّقيم وبعدها ، وكذلك لا بدّ من الرجوع إلى المصادر غير العربية التي وردت فيها هذه الكلمة ، بنفسها أو بلفظ قريب منه .

وعلى أي حال يبقى القرآن مَعْلَمًا تاريخيًّا بارزا في تطور اللغة العربية . وكان هذا التّطور نتيجة انتقال العرب من عصر التفرّق القبليّ إلى عصر التوحّد في ظلّ الرّاية الإسلامية . وقد دخلت منذ ذلك الحين في اللغة العربية مئات من الألفاظ الجديدة ، ومثلها من ألفاظ قديمة اكتست دلالة إسلامية ، فلا بدّ من وقفة متأنّية عند الألفاظ والاستعمالات القرآنية لتعرّف دلالاتها ومواطن استعمالها .

ومنذ العصر الإسلامي إلى عصر النهضة دخلت أيضًا ألفاظ لا تحصى في اللغة العربية وأصاب دلالات هذه اللغة تطور عظيم الشأن ، ومن الظواهر السلبية التي تعرضت لها هذه اللغة فُشُوُّ اللّحن وفساد الألسنة والسليقة اللغوية التي كانت تعصم الألسنة من الزَّلَلِ .

ودواعي هذا الفساد كثيرة ، من أبرزها مخالطة الأعاجم وحلول البيئات الحضرية محلّ البيئات البدوية . وقد وجدنا أن الخلفاء كانوا يرسلون أبناءهم إلى البادية لمشافهة الأعراب وتقويم ألسنتهم ، وقد ذُكِرَ لنا أن الوليد بن عبد الملك كان يلحن في كلامه لأن أباه احتفظ به في الحاضرة لميله إليه. ومن المعلوم أن السليقة اللغوية الفصيحة تضعف وتفسد في البيئات الحضرية .

إنّ رصد تطوّر اللغة في تلك الحقبة الطويلة يكلف الباحث الكثير من العناء والمشقة، ولم يعد الاعتماد على النماذج الشعرية كافيًا لتقصي هذا التطور . وإنما ينبغي استقصاء كتب الأدب والعلوم والفلسفة والتاريخ والجغرافية والمؤلفات الفقهية والكلامية والصوفية ، ورصد لغة كل من هذه المؤلفات وجمع مئات النصوص المتصلة بكل حقبة

زمنية على امتداد ما يزيد على أربعة عشر قرنًا ، ثم استخلاص دلالات الألفاظ والتراكيب في مَجَالَيّ الحقيقة والمجاز مع بيان الدّخيل من طريق الوضع والتعريب والترجمة والاصطلاح .

وبديهي أن اللفظ الواحد قد تختلف دلالته في العصر الواحد باختلاف الانتماء العقدي والمهني والثقافي ، وباختلاف مجالات استعماله لدى المؤرخين أو الفلاسفة أو المتصوفة أو الأدباء ، ولا مناص من إعداد معجم للغة كل فئة من هذه الفئات .

على أن معاجمنا جرت على إثبات جميع دلالات اللفظ ، من غير ملاحظة ما طرأ عليها من تطور عبر العصور ولدى مختلف الفئات . ومن هنا نتبين الضرورة الملحّة لوضع معجم تاريخي يؤرّخ حياة اللغة العربية منذ أقدم عصورها حتى اليوم .

ولنأت بمثال يوضح هذا التّعميم غير الدقيق في معاجمنا ، فلنرجع مثلا إلى الجذر اللغوي (كتب) في لسان العرب ، وهو من أشيع الجذور في الاستعمال .

فالدّلالة الأصلية المادية التي يدل عليها هذا الجذر هي : كَتَبَ السِّقاءَ والمزادةَ والقِرْبَةَ إذا خَرَزَها بسَيْرَيْن ، فهيَ كَتِيبٌ ، وكَتَبْتُ القربَةَ واكتَتَبْتُها : شَدَدْتُها بالوِكَاءِ وخرَزْتُها لئلاّ يَقطر منها شيءٌ ، ومن هذا الأصل قالوا : تَكَتَّبَ الرَّجُلُ أي تَحَزَّمَ وجَمَعَ عليه ثِيَابَهُ . ومن هذا الأصل أيضا قولهم كَتَبَ النَّاقَةَ إذا صَرَّهَا لئلاّ يُنـــزَى عليْها ، وعليْه قولُ الشاعر :

لاَ تَأْمَنَنَّ فَـــزَارِيًّا خَلَوْتَ به   عَلَى قَلُوصِكَ واكتُبْها بأسْيَار

ومن هذا أيضا قولهم كَتَبَ النَّاقَةَ أي خَزَمَ مِنْخَرَيْهَا بشيء لئلاّ تشمّ ولدها فلا ترْأمَه . ومن دلالات هذا الفعل كذلك قولهم : كَتَّبَ الخَيْلَ أي جَمَعَهَا ، والكَتِيبَةُ : الخَيْلُ المُجْتَمِعَةُ . ثم أُطْلِقَ هذا اللفظ على القطعة العظيمة من الجيش .

وقد أرجع اللغوي المعروف شَمِر بن حمدويه (ت 255 هـ) هذا الجذر إلى أصل واحد فقال : "كل ما ذُكر في الكُتب قريب بعضه من بعض وإنّما هو جَمْعُكَ بيْن شيئين . يقال اكْتُبْ بغلتك ، وهو أن تَضُمَّ بين شُفْرَيْهَا بحلقة ، ومن ذلك سُمِّيت الكَتِيبَة فإنها تَكَتَّبَت فاجْتَمَعَت ، ومنه قيل : كتبتُ الكتاب ، لأنه يجمع حرفًا إلى حرفٍ" : (اللسان : كتب) .

وجاء في معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس قوله : "كتب : الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدل على جمع شيء إلى شيء ، ومن ذلك : الكتاب والكتابة" .

فالأصل الماديّ في دلالة لفظ الكتابة هو الجمع بين شيئين ، أي جمع حرف إلى حرف ، وهذا هو التطور الذي أصاب معنى الجذر (كتب) ، وتلك هي الدلالة الأصلية للكتابة بالمعنى المعروف .

ثم تطورت دلالة الفعل (كَتَبَ) إلى معنى (فُرِضَ) ، وبهذه الدّلالة ورد في القرآن آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عليكمُ الصِّيَامُ كما كُتِبَ على الذين من قَبْلِكم لعلَّكُمْ تَتَّقُون﴾ (البقرة، 183)، واكتسى دلالةً مقاربة بمعنى (قُدِّرَ) و(حُكِمَ) فيقالُ : كُتِبَ عليّ أن أفعل هذا الأمر ، أي قُدِّر عليّ .

ومن الفعل (كَتَبَ) اشتُقَّ اسم (الكتاب)، ومعجم اللسان يعرّف الكتاب بالعبارة المعروفة لدى اللغويين القدماء فيقول : وهو معروف ، وهذا التعريف الدلالي القاصر هو أحد المآخذ على المعجمات القديمة .

وما لبث لفظ (الكِتَاب) أن تطوّرت دلالته مع لحظ الأصل الماديّ ، فقالوا: الكِتَابُ اسم لِمَا كُتِبَ مَجْمُوعًا ، والكتابةُ هي صناعَةُ الكَاتِبِ ، فأُطْلِق لفظ الكتاب على الرسالة المكتوبة ومن ذلك الحديث الشريف : "من نظر في كتابِ أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار" ([13]) ، ومنه قول لقيط بن يَعْمُر الإيادي في قصيدته التي حذّر بها قومه من بطش كسرى :

هذا كتَابِي إليكم والنَّذِيرُ لكم　　　لمن رأى الرأي بالإبرام قد نصعا

وانصرف منذئذ معنى (كَتَبَ) إلى كتابةِ الرسائل والكتب ونحوها ، وفي الحديث : "من كَتَبَ عنّي غير القرآن فليمحُه" ([14]) .

ثم اكتسى لفظ (الكِتَابِ) دلالةً دينيةً فأُطْلِقَ على التوراة والقرآن . ووردت هذه الدلالة في القرآن في مواضع عدّة منها قوله تعالى : ﴿ كتابٌ أُحكمت آياتُه ثم فُصِّلت من لَدُن حَكِيمٍ خَبِير ﴾ (هود، 1) . فالكتابُ هنا بمعنى القُرآن . وبمعنى التوراة في قوله

---

(13) سنن أبي داود ، الدعاء 1 .
(14) صحيح مسلم ، باب الزهد ص 73 .

تعالى : ﴿ كتابُ موسى إمامًا ورَحمةً ﴾ (هود، 17) ومن هذا المنطلق أُطْلقَ لفظ (أَهْلُ الكِتَابِ) .

ثم أُطْلِقَ لَفْظُ (الكِتَابِ) على ما أُثبت على بني آدم من أعمالهم ، وتطوّرت دلالة الكتاب فأطلق على أدوات الكتابة : الصحيفة والدواة .

ومن الكتابة اشتُقَّ اسم الفاعل (الكَاتِبُ) ، فأُطلق أوّلا على من يمارس عمل الكِتَابَةِ ، فكان للرسول صلى الله عليه وسلم كُتّاب يكتبون القرآن ، وكان بعدئذ للخلفاء الراشدين وخلفاء بني أميّة وبني العباس كُتّاب يكتبون رسائلهم .

ثم تطوّرت دلالة (الكَاتِبِ) ، فأُطلق على الحاذق في فنّ الكتابة والترسل وجمعه (كُتَّابٌ) ، ومن أشهرهم قديما عبد الحميد الكاتب ، وأصبح للكتابة الفنية منزلة عظيمة وذاع اسم الكُتّاب الحاذقين أمثال ابن المقفع والجاحظ وابن العميد والقاضي الفاضل وغيرهم ، وغدت الكتابة فنًّا راقيًا تكتب فيه الرسائل والكتب .

وفي العصور اللاحقة اكتسب لفظ (كاتب) ، دلالة مُسْتحدثة ، فأُطلق على الوزير وعلى من يتبوأ منصبا رفيعا في الدولة فيقال (كاتب الدولة) .

وفي العصر الحاضر بقيت لكلمة (كاتب) دلالتان : أوّلاهما وظيفية يراد بها من يعين في وظائف الدولة لأداء مهمّات كتابية ، والثانية يُراد بها الكاتب بمعنى الأديب الماهر في فن النثر .

ولنأخذ مثالا آخر هو الجِذر (قتل) .

كان لهذا الجذر قبل الإسلام ثلاث دلالات ، اثنتان ماديتان والثالثة معنوية . والدلالة الأولى هي الأعم وهي إزهاق الروح ، والقتال في العصر الجاهلي كان يعني خوض المعارك مع الآخرين بدافع الغزْو أو الثأر أو الدّفاع عن النفس أو حماية القبيلة . والفعل (قَاتَل) يدُلُّ على الاشتراك في القِتَالِ ، والفعل (تَقَاتَل) كان يدل على التّبادُلِ في القِتَالِ ، وأمثلة هذه الدّلالات أكثر من أن تحصى في الشعر الجاهلي .

والدلالة الثانية للفعل (قَتَلَ) هي المَزْجُ ، وهي دلالة استعارية مستمدّةٌ من المعنى الأصلي ، فكلتاهما تدلّان على إقحام شيء في شيء، وفي الغالب كان هذا الفعل يستعمل في مزج الخمر بالماء . قال حسان بن ثابت :

إنّ التي عَــاطيــْتَني فَــرَدَدْتُــهَا　　قُتِلَتْ قُتِلْتَ فَهَــاتِهَــا لم تُقْتَلِ ([15])

والدّلالة المعنوية هي أثرُ الحُبِّ في النفس والخضوع للمحبوب ، وهي كذلك مستوحاة من المعنى الأصلي ، ومنه اشتُقَّ اسم المفعول (مُقَتَّل) أي قتله العشق ، قال امرؤ القيس :

وما ذرَفَتْ عَيْنَاكِ إلاّ لِــتَضْرِبِي　　بِسَهْمَيْكِ في أعْشَارِ قَلْبٍ مُقَتَّلِ ([16])

فلما جاء الإسلام تطوّرت دلالة الفعل (قَاتَلَ) والمصدر (القِتَالُ) فاكتسيا غلالة دينيَّة ، فأصبح يدل على القتال في سبيل العقيدة الدينية ، وآيات القتال كثيرة جدًا في القرآن منها قوله تعالى : ﴿ الذين آمنوا يُقَاتِلُونَ في سبيل الله والذين كفروا يُقَاتِلُونَ في سبيل الطاغوت ، فَقَاتِلُوا أَوْلياء الشيْطان﴾ (النساء ، 76) .

وتطوّرت دلالة الفعل (قَتَلَ) الحقيقية إلى معنى مجازي هو الإمعان في بحث الأمر والنظر فيه ، فيقال : قَتَلَ المَوْضُوعَ بَحْثًا .

ممّا تقدم نرى أن قضية التعريف الدلالية من أهم القضايا التي تعرض لمن يتصدى لوضع معجم تاريخيّ للغة العربية ، ومعالجتها تتطلب جمع كل ما وردت فيه الكلمة من النصوص القديمة والمحدثة وكذلك التعبيرات ، والتراكيب الحقيقية والمجازية ، ثم إدخال هذه المواد في الحواسيب ، ثم وضعها بين يدي باحثين كفاة يفرغون لرصد الدلالات المختلفة لكل مادة لغوية من خلال السياق والتعريفات اللغوية . وقد يحتاج الأمر إلى مقارنات مع اللغات السامية الأخرى ، وإلى دراسات صوتية وفيلولوجية للحروف العربية والجذور اللغوية وطرق تأليف الكلمات واشتقاقاتها .

---

(15) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات ، 75/1 .
(16) شرح المعلقات السبع للزوزني ، تحقيق محمد علي حمد الله ، ص 92 .

وليس بين أيدينا دراسات تسعفنا في تحقيق هذا الرصيد اللغوي الهائل إلا مؤلفات قليلة من أهمها : كتابا (الصاحبي) و(المقاييس) لابن فارس (ت 395 هـ) ، وكتاب (الخصائص) لابن جني (ت 392 هـ) ، وكتاب (أسباب حدوث الحروف) لابن سينا (ت 428 هـ) ، وكتاب (الألفاظ) لابن المرزبان (ت 330 هـ) ، والمزهر للسيوطي (ت 911 هـ) .

وهذا البحث لا يعدو أن يكون تمهيدًا لدراسة مفصلة وافية في موضوع (الدلالات اللغوية) أرجو أن يتاح لي إعدادها في المقبل من الأيام .

إحسان النص

عضو مجمع اللغة العربيّة بدمشق

كتابُ المقاييس لابن فارس مَصدرًا للتّعْرِيف في المعْجم العربيّ التّاريخيّ

الحبيب النصراوي

1 – المقدمة :

إنّ النّظر في مسألة الجَمْعِ في المعجم العربي بركنيْه المصادر والمستويات اللغوية يطلعنا على أن العمل المعجمي العربيّ كان في الأساس تثبيتا للفصاحة ومقاييسها . فإن حرص المشتغلين بالعربية يؤدي إلى بلورة كيان لغوي مستقرّ لا يتغير إلا بمقدار ما يسعف حاجة المتكلمين ولا يتعارض مع الأصل الفصيح .

هكذا كان "كتابُ العين" للخليل بن أحمد ، أوّل معجم عربي متكامل ، فقد قامت لغة البدو الأقحاح فيه حدّا منيعا صارما ؛ وهكذا كانت المعاجم اللاحقة لـ"كتاب العين" أيضا . فقد كانت ملتزمة بتثبيت الحدود الاحتجاجية ، تأخذ مادتها ممّا وثّقه الرواة وتهمل المولّدات الجديدة ولا تهتم بالتأريخ لمراحل تطور الاستعمال . وما تؤاخذ عليه هذه المعاجم أنّها لم تتابع العمل الاستقرائيّ الهامّ الذي كان مصدرا للجمع في "كتاب العين" ، وذلك بسبب اعتماد اللاحق منها على السّابق خضوعا للحدّ المعياريّ في عملها . فلم تسجّل الجديد و لم تربط الاستحداثَ اللغويّ بمراحله الزمنية .

لكن ما شهده القرن الرابع الهجريّ من نمو كبير في حركة التأليف المعجمي [1] أظهر وعيا لدى المعجميين بوجوب الفصل بين عصرين من تاريخ العربية : عصر الاحتجاج وعصر ما بعد الاحتجاج ، رغم أنّ التّطوّر اللغويّ الحادث بعد عصر الاحتجاج كان يعد أمرا مناقضا للسلامة اللغوية التي انْبَنى عليها مجمَل التصنيف المعجمي العربي .

وقد كان الوعيُ بالتّطور بارزًا بالخصوص في طريقة تخريج التّحديد في تضاعيف التعريفات المتنوّعة ، واعتماد مقاييس لتصنيف الألفاظ إلى فصيح ومولد وأعجميّ وعاميّ وضعيف ومهجور ... ذلك أن استعراض أي نصّ معجميّ يطلعنا على أنّ كثيرا من الألفاظ قد تغيّرت دلالاتها مع مرور الزمن ، بل إنّ بعضَها لم يعد مستعملا أصلا . وقد يضطرّ المعجميّ إلى سرد قائمة طويلة أحيانا لدلالات تحكي مراحل ثقافية واجتماعية لبيئة المتكلمين .

فالحقيقة إذن أن المعاجم العربية لم تستطع — في سبيل الوفاء للفصاحة — أن تهمل تماما حقيقة التطور ، بل عكست الوعي به بطرق مختلفة . فتراكم الدلالات في المعجم يزودنا بتصور ما لحركة التطور وقوانينه في المعجم العربي ، وهو ما يساعد في نظرتنا على وضع تصور للمعجم التاريخي العربي ، إذا ما أحسنّا إعادة القراءة والتنظيم وبناء التصور من جديد .

وهكذا يبدو البحث في التطور الدلالي في المعجم العربي ممكنا ، والتحولات التي تظهر في مستوى الشكل (الدالّ) والمحتوى (المدلول) تبرز في مستوى الشروح ، رغم أن المعجم العربي لا يوفيها حقها في التسلسل والتأريخ ، وهما شرطان أساسيان لاستكمال الوظيفة الدلالية في حيز الاستعمال .

فالمعاجم تقدم عادة — في تعريفها — مجموعة تطول أو تقصر من الدلالات السياقية والاصطلاحية دون تمييز ، وهنا نلاحظ كثرة الدلالات ، وعدم تبويبها تاريخيا أو في مستوى التفريق بين الحقيقة والمجاز .

---

(1) من أهمّ معاجم هذا القرن : جمهرة اللغة لابن دريد (ت . 321 هـ) ، والبارع لأبي علي القالي (ت . 356 هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت . 370 هـ) ، وتاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت. 393 هـ) ، ثم المجمل والمقاييس لابن فارس (ت . 395 هـ) .

لذا يبدو أنّ تتبّعَ هذه المؤلفات يمكن الباحث من الحصول على قدر مهم من الإشارات والدلائل تساعد على بلورة تصور واضح لقضية التطور ومظاهرها .

لهذه الأسباب رأينا أننا بحاجة إلى قراءة مفصلة لمناهج هذه المعاجم في تعريف المواد تفصيليا في كل أصل من الأصول المعجمية . إذ يبدو أن ثمة دلائل يمكن أن تطلعنا على الوجهات التي كانت تسلكها دلالات الألفاظ – من خلال التعريف – وتفريع هذه الدلالات بعضها عن بعض بالاعتماد على الحقيقة والمجاز خاصة .

ونحن نزعم أن كتاب المقاييس لابن فارس يعد نموذجا لهذا العمل . ولعله أقرب نص معجمي لمنهج المعجم التاريخي . فقد أقامه صاحبه على أسس مبتكرة في مستوى الشكل ، رغم أنه يعالج المادة اللغوية التي جمعها السابقون له . فقد وفق إلى الابتكار في ما يتيحه له الاجتهاد في المنهج . ونحن نعرف أن هذا الكتاب ألفه في أخريات حياته التي تنتهي في سنة 395 هـ ، أي في أواخر هذا القرن الذي قلنا عنه إنه قرن مميز في التأليف المعجمي ، أصبح فيه اللغويون يبحثون عن الطرافة في الشكل لعجزهم عن تغيير المادة .

2 – نظريّةُ ابن فارس الدّلالية :

تتمحور نظرية ابن فارس في "المقاييس" حول فكرتين أساسيتين هما :

1- المقاييس : لمعالجة الأبنية الثنائية المضاعفة والثلاثية قصد تحليل بنيتها الدلالية ؛

2- النحت : لمعالجة الأبنية الرباعية والخماسية لتحليل بنيتها الصرفية والدلالية .

أما منهجه فقائم على :

(1)- الانطلاق من نظرية المقاييس وبناء تصوره للدلالة على ثنائية :

أ – الأصل ؛

ب – الفرع .

(2)- الاهتمام بالبناء الصرفي في علاقته بالمحتوى الدلالي ؛

(3)- تأصيل المعنى : المزج بين الدلالة العامة : دلالة الجذر ، دلالة الأصوات .. والاستعمال ؛

(4)- توثيقُ الاستعمال : بنسبته إلى أقدم مصدر فصيح ؛

(5)– تفريع المعنى : النسبة إلى نصوص متأخرة ، أو إلى الاستعمال العام ؛

(6)– التمييز بين الحقيقة والمجاز وبين الاستعمال العادي والاستعمال المخصوص ؛

(7)– محاولة تفسير عوامل التفريع الدلالي (لغويا ، اجتماعيا ، جغرافيا) ؛

(8)– تحرّي شواهد النّقل الدّلالي بين المجالات الاستعمالية : شعر ، قرآن أمثال ، نصوص ، استعمال عاديّ .. (ذكر أوّل من استعمله ، ذكر من أورده من اللغويين ، ذكر تحوّله إلى استعمال عامّ) ؛

فكيف انعكس هذا التّصورُ المنهجيّ في مستوى النّصّ المعجميّ ؟

كان ابن فارس من المعنيين بمسألة الابتكار ، فسعى إلى أن يكشف السّتار عن الدلالة الأصليّة المشتركة في جميع صيغ المادّة وسمى هذه الدلالة أصولا ومقاييس قائلا : "إنّ للغة العرب مقاييسَ صحيحةً وأُصولا تتفرّعُ عنها فروعٌ .." [2] وإنْ كنّا لا نعرف على وجه الدّقّة وجاهة اختياره للدلالة الأصلية ، وما هي مبرّراته العلميّة في أن يختار لمادة ما أصلا دلاليا ما . ونحن نعرف أن من اللغويين العرب من قال قبله بالصّلة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله ، فعندما تعجز قواعدهم عن تفسير معاني بعض المفردات يلجؤون إلى البحث في دلالات الأصوات المجردة وتأويل معانيها .. ولسيبويه في القرن الثاني الهجري [3] ولابن جني في القرن الرابع الهجري إشارات [4] قد تبْلُغ حدّ النظرية عند ابن جني خاصة . وقد ربط ابن جني التحليل الدلالي (معاني الأصوات ، الاشتقاق الكبير : [علِم، عمَل، ملَع، معَل، لمَعَ، لعَم] ..، والاشتقاق الأكبر : [هزّ = أزّ ، وعَسَفَ = أسَفَ]..) بالتحليل الصرفي القائم على التعليل الدلالي للنظام الصيغي العربي كصيغ : [فُعَال ، فِعالَة ، فَعَلان..] .

لكن من اللّغويين من رأى أن الدّلالةَ الأصليةَ تجاوز العصر الجاهليَّ وأنّه لا مناصَ من البحثِ في التّأصيل السامي للعربية أوّلا . وربّما كانت بوادرُ هذا الوعي عند الزّمخشري في "أساس البلاغة" ، ثم في العصر الحديث مع جرجي زيدان في كتابه "الفلسفة اللغوية

---

(2) ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، 3/1 .
(3) انظر سيبويه : الكتاب ، 4/12-28 .
(4) ابن جني : الخصائص ، 133/2 – 139 ، 145/2 - 168 ؛ وينظر أيضا إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ص 62 – 68 .

والألفاظ العربية" . لكن تلك قضيةٌ أخرى لأنّنا مع ابن فارس سنبقى داخل حدود العربية المعلومة كما وصلتنا في العصر الجاهليّ .

والمقصود بالمقاييس عند ابن فارس : ما يُعرف بالاشتقاق الكبير الذّي يُرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معان تشترك فيها هذه المفرداتُ . ويفسّر هذا المصطلحَ قولُه أيضا في الصاحبي : "أجمع أهلُ اللغة إلا مَن شذّ منهم أنّ للغة العرب قياسًا وأنّ العرب تشتقّ بعض الكلام من بعض وأنّ اسم الجنّ مشتقّ من الاجتنان .." [5]، والطّريف في هذا أنّه لا يقتصر على تحديد الدلالة الأصليّة وما يتفرّع عنها من استعمالات بل إنّه يكرس الاشتقاق باعتباره مقدرةً كامنة في العربية يمكن للمتكلّمين استخدامُها في الحالات الاشتقاقية المختلفة . فالاشتقاق إذن أداة تطورية دائمة للعربية ، وهذه الأداة تقتضي منّا أن نُحسن فهمَ حركتها في العربية لأنّ لها دورا في ظهور تلك الطبقات من الدلالات المتعددة التي لا تنفصل ولا تحجب الواحدة منها غيرها عن الأصل الأول . ولتثبيت هذا الرأي والبرهنة عليه ألّف ابن فارس المقاييس وقسم مواد اللغة فيه إلى كتب تبدأ بكتاب الهمزة وتنتهي بكتاب الياء ، ثمّ قسّم كلّ كتابٍ إلى ثلاثة أبواب : أ — الثنائي المضاعف والمطابق ، ب — الثلاثيّ الأصول من المواد ، ج — ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف أصلية .-

ومع أنّ ابن فارس قد حَذَقَ فهم أسرار اللغة وتطلّع إلى إدراك كنه أصولها إدراكا بلغ حدّ ردّ جميع مفردات العربية الصحيحة إلى أصول دلالية مشتركة ، فقد ظلّ في جميع ذلك شديد التواضع ، لم يمنعه انفراده بهذا التأليف [6] من الاعتراف بفضل من سبقه من اللغويين وخاصة الذين اعتمدهم مصادرَ أصولاً في جمع مادة معجمه ، فقد عرض لتلك المصادر بقوله : "وبناء الأمر على سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية تحوي أكثر اللغة ، فأعلاها وأشرفها "كتاب العين".. ومنها كتابا أبي عبيد في "غريب الحديث" ، و"مصنف الغريب".. ، ومنها "كتاب المنطق".. لابن السكّيت ، ومنها كتاب أبي بكر

---

(5) الصاحبي ، ص 57 .
(6) جاء في مقدمته للمقاييس (3/1) : "إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرع منها فروع . وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول . والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم" .

بن دريد المسمّى بـ "الجمهرة"... فهذه الكتب الخمسة مُعْتَمَدُنا في ما استنبطناه من مقاييس اللغة" (7) . ويمكن أن يكون ابن دريد هو من أوحى إليه بتصور هذا المبحث ، وهو الذي سعى في كتاب "الاشتقاق" إلى أن يردّ أسماء قبائل العرب وما يتصل بها من أفخاذ وبطون وسادات وفرسان وحكام .. إلى أصول لغوية . لكنه كما يقول في مقدمة "الاشتقاق" ، لم يتعدّ ذلك إلى "اشتقاق أسماء صنوف النامين من نبات الأرض نَجْمِها وشجرها وأعشابها ولا إلى الجماد من صخرها ومَدَرِها وحَزْنِها وسَهْلِها ، لأنّا إذا رمنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تُشتَقُّ منها ، وهذا ما لا نهاية له" (8) . فهل كان عمل ابن فارس محاولة للنهوض بما عجز عنه ابن دريد وهو طرد باب الاشتقاق في ما صح من كلام العرب ؟

وقد كان هذا التساؤل من دوافعنا إلى البحث في نماذج من كتاب المقاييس لتحليل نظرية ابن فارس في التعريف القائمة على مبدأي تأصيل الدلالة ثم تفريعها . فما هي أسس هذا الكتاب النظرية والمنهجية ؟ وهل يمكن اتخاذه مصدراً للمعجم التاريخي ؟

إنّ ما يمتاز به ابن فارس على غيره من مؤلفي القواميس القدامى هو ترك التقليد واختيار التجديد (9) الذي اختزله كما قلنا في مقولتيْ النّحت وتأصيل الدلالة في محاولة نادرة لوضع تصور معمّق لبنية الدلالة في المعجم العربي انطلاقا من مقاييس اشتقاقية عدّها الأساس في اتّساع المعجم .

ذلك أننا مهما التزمنا بمقاييس الفصاحة وأغلقنا الرصيد وتحكمنا في حق المتكلم في الاستخدام اللغوي ، لا نستطيع إنكار التطور بنوعيه الشكلي بظهور المشتقات القياسية الجديدة ، والدلالي باستخدام الدوال في مجالات حادثة ، لتعبر عن مدلولات جديدة . فالمسألة عند الرجل هي في البحث عن تصور معجمي يستوعب لغة العرب ولكن مع فهم آليات ظهور المفردة وأسباب تنوع إشعاعاتها الدلالية .

---

(7) المقاييس ، 3/1 - 5 .
(8) ابن دريد : مقدمة كتاب الاشتقاق ، ص 3 .
(9) قال فيه محقق المقاييس عبد السلام محمد هارون (المقدّمة، 45/1) : "لما نظرت فيه ألفيتني أمام مجد لا ينبغي أن يضاع .. فإن كتابنا هذا فذ في بابه .. ولا إخال لغة في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف" .

إنّ المهمّ إذن هو أنّ ابن فارس قد تنبّه إلى مسألة خطيرة في المعجمية العربية وليس القاموسية فحسب ، تتمثّل في وضع تصوّر يضمن الاستيعاب عبر تصور منهجي لآليات العربية .

ولا نعني بما ذكرنا أنّ ابن فارس من دعاة التطور المعجمي بالمفهوم الحديث، ولكنه كان مؤمنا على الأقل بأن العربية تنمو بالقياس الشكلي أو الصرفي الاشتقاقي خاصة (لأنه يضع أمام بعض المواد غير المتطورة قوله : "أصل واحد لا اشتقاق له"[10]) ؛ والقياس الدلالي بالمجاز والاستعارة وحتى الاستعمالات الخاصة . حتى وإن كان ينكره على نفسه ، فهو القائل : " إن للغة العرب قياسا . وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ... وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه . لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن" ([11]) . فالقضية عند ابن فارس إذن ليست في مبدإ التّطور اللغوي وإنما في خطورة تطبيقه على العربية لغة القرآن .

كما يمتاز ابن فارس بحرصه على ترتيب الدلالات منطلقا مما اعتبره أصلا ولكنّه عندما يتدرج في استعراض الدلالات الفرعية يقرنها في الغالب بنص أو ينسبها إلى الاستعمال عامة بقوله : (يقال) . وهو تمييز مهم بين الدلالة المعجميّة الأصليّة الفصيحة وما آل إليه الاستعمال الذي استخدم القياس والتّقول الدلاليّة وفق الحاجة ووفق القواعد الصرفية والدلاليّة . لذلك تبدو مجموعة الدلالات الفرعية تناغما بين الصرف الاشتقاقي والاستعمال الدلالي الخاص .

وإذا كنا ربطنا تَمَظْهُرات الدلالة الجديدة بالقياس الصرفي ، فلا ينبغي لنا أن نهمل ما يعنينا عناية أكبر في مستوى تأريخ المعجم وهو التركيب . وقد اهتم ابن فارس بربط أغلب الدلالات الجديدة باستعمال يتراوح بين فكرة الاستعمال العام الذي بدا له أنه ليس في حاجة إلى أن ينسبه إلى متكلم معين ، وفكرة الاستعمال الخاص التي يتحدد فيها

---

(10) انظر في المقاييس مادة (أتّ) مثلا (7/1) . فقد جاء فيها : " قال ابن دريد : أتّه يؤتّه إذا غلبه بالكلام أو بكته بالحجة . لم يأت في كلام العرب غير هذا . وأحسب الهمزة منقلبة عن عين".
(11) ابن فارس : الصاحبي ، ص 57 .

الاستعمال بنوع مخصوص من المتكلمين ، أو بيئة معينة أو بظرف اجتماعي معين . وعلى هذا يمكن أن نقول إن ابن فارس أسعفنا إلى حد ما بجوانب مفيدة في المعجم التاريخي . فقد أشار في نسبة كبيرة من الدلالات إلى مصدرها دون ذكر تواريخ ، من ذلك المصادر التالية : القرآن ، والحديث ، والشعراء ، والقبائل ، أو جماعاتٌ بعينها .. إضافة إلى نصيب كبير يكتفي فيه بالإشارة إلى عبارة "تقول" أو "يقال" وذلك لشدة انتشار الظاهرة في الاستعمال العام .

ويمكن أن نتبيّن ذلك بوضوح من خلال هذا النّموذج التمثيلي : ففي تعريف (أبٌّ) مثلا ([12]) اعتمدَ القرآن "دلالة أصلية" ، وهذا طبعًا له أسبابه ، فنحن نعرف أنّ القرآن جاء بعدد من الكلمات لم تكن العرب تعرفها من قبلُ . وهو في ذلك لا يعدم تأييد اللغويين ، فاستشهد بما علّق به أبو زيد الأنصاري على هذه الكلمة (أبٌّ) بقوله : "لم أسمع للأبّ ذكرا إلا في القرآن" . واستنادا إلى ذلك فسرها الخليل وأبو زيد بالمرعى . وهي الدلالة التي وردت بها حسب ما فهم من التركيب (أي الآية القرآنية) . ثم يذكر قول أبي إسحاق الزجاج : "الأبُّ : جميع الكلإ الذي تعتلفه الماشية . كذا روي عن ابن عباس" . ثم يدعم ابن فارس آراء هؤلاء اللغويين بشاهدين من الشعر أحدهما لشاعر مجهول نقله عن ابن دريد، والثاني لأبي دُوَاد الإيادي ، لتكريس هذه الدلالة التي عدها أصلا أول .

أما الأصل الثاني : فيستند فيه إلى الخليل وابن دريد . وهو : "الأبُّ مصدر أبَّ فلانٌ إلى سيفِه : إذا ردّ يده إليه ليستلّه". ثم تتوالى الدّلالات الفرعيةُ المرتبطة بتطوّر الاستعمال . لكن دون أن يُشير ابن فارس إلى فكرة التطوّر ، فإنّه يعدّد تنوّعها دون تدخّل اللهم إلا ذكر الشاهد ، لكنا نجده أحيانا منشغلا بالبحث عن مبرر لذلك التنوّع بتفسيرات دلالية مجازية :

فالأبُّ في قول ابن دريد : النّزاع إلى الوطن ،

والأبُّ عند الخليل وابن دريد : التّهيُّؤ للسّير ،

---

(12) المقاييس ، 1/6 - 7 .

وعند الخليل وحده : أبَّ هذا الشّيءُ : إذا تَهَيّأ واستقامت طريقتُه ، إبابة وأبابة . (وقد استشهد الخليل في هذه الدّلالة بالأعشى) . لكنّ ابن فارس يضيف إلى ذلك شاهدين آخرين : الأوّل شعريٌّ لهشام بن عقبة أخي ذي الرّمة ؛ والثّاني نثريّ من كلام العرب المأثور مستوحًى من البيئة الجاهلية ، فالعربُ تعرف أنّ الظّباءَ لا تَرِدُ ولا يُعرفُ لها وِرْدٌ . فقالوا : "إنْ وَجَدتْ فلا عَبابَ وإنْ عَدمَتْ فلا أبابَ" (لا أبابَ : لا استعدادَ ولا طلبَ للماء إذا لم تجده) .

والأبُّ : القصْد ، وهنا يستشهد ابن فارس بما يسير من الأقوال عند العرب فيُقال : "أبَبْتُ أبّهُ ، وأمَمْتُ أمَّهُ ، وحَمَمْتُ حَمَّهُ ، وحَرَدْتُ حَرْدَهُ ، وصَمَدْتُ صَمْدَهُ : فهي جميعًا بمعنى واحدٍ" .

إنّ قابليّةَ الموادّ التي عالجها للتّأصيل والتّفريع ويُسر الوصول إلى شواهدها النّقلية تُعدّ من العوامل الرئيسية في تحرّيه الأصولَ العربية الصّحيحة ، إذ لا يمكن أن تُستنبَط أصولٌ إلا من الموادّ العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ المشتقة ، لذلك لم يبحث في تأصيل أربعة أنواع من الموادّ هي :

(1) الموادّ المقترضة أو المعرّبة : فقد جاء في مادّة "جَصّ" مثلا قوله (13) : "الجيم والصاد لا يصلح أن يكون كلاما صحيحا . فأما الجِصُّ فمعرّب، والعرب تسمّيه القَصّة . وجَصَّصَ الجروُ : وذلك فتحُه عينيه ، والإجّاصُ . وفي كل ذلك نظر" ؛

(2) المقلوبة : ففي مادّة "جَحَسَ" (14) : "الجِحاس : قالوا السّين بدل الشّين . قال ابن دُرَيْد : جُحِسَ جلدُه : مثل جُحِشَ إذا كُدِحَ" ، وفي مادّة (جعس) : "أصلٌ واحدٌ يدلّ على خَساسة وحَقارَة ولُؤْم" (15) ، وفي (جَعَشَ) : "قياس ما قبله" ؛

(3) الدّالة على الأصوات : ففي مادة (جَهْ) قال (16) :" الجيم والهاء ليس أصلا لأنّه صوتٌ "؛

---

(13) نفسه ، 415/1 .
(14) نفسه ، 426/1 .
(15) نفسه ، 463/1 .
(16) نفسه ، 422/1 .

(4) المنحوتة : فالموادّ التي جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف استند في معالجتها إلى نظريّته الثانية في هذا الكتاب وهي نظريّة النّحت ، يظهر ذلك في قوله : "فمنه ما نُحتَ من كلمتين صحيحتي المعنى مُطّردتَي القياس . ومنه ما أصله كلمة واحدة وقد أُلحق بالرّباعي والخماسي بزيادة تدخله . ومنه ما يوضع كذا وضعًا " ([17]) . ففي مادّة (جُذْمور) ([18]) قال : "وذلك من كلمتين : إحداهما الجِذْم وهو الأصل ، والأخرى الجِذْر وهو الأصل ، وقد مرّ تفسيرُهما . وهذه الكلمة من أدلّ الدليل على صحّة مَذْهَبِنا في هذا البابِ" .

3 – نماذجُ للتمثيل :

وفي ما يلي نورد هذه اللوحة لتبسيط منهجه في التفريع الدلالي ودرجة اطمئنانه للشواهد النقلية وعلاقة ذلك بالبنية الصرفية ؛ وقد رأينا : أن ندرس أربع مواد بالاعتماد على الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية والشواهد . وهذه المواد هي :

أرض ([19]) : 7 دلالات ، و4 أبنية صرفية .

دين ([20]) : 12 دلالة ، و8 أبنية صرفية.

أنف ([21]) : 18 دلالة ، و11 بنية صرفية .

ثكن ([22]) : دلالتان ، وبنيتان صرفيتان.

لوحة التفريع الدلالي

المادة	الدلالة الأصلية	الشاهد	الدلالة الفرعية	الشاهد
1– أرض	ثلاثة أصول : 1- أصل لا ينقسم : – الأَرْض : الزُّكمة ، والمَأْروض : المزكوم ،	شعر : الهذلي،	1- أَرِيضَةٌ : أَرْضٌ لَيِّنة طَيِّبة 2 – أَرِيضٌ : للخير : رجل خليق له ،	شعر : امرؤ القيس الاستعمال

(17) نفسه ، 505/1 .
(18) نفسه ، 506/1 .
(19) نفسه ، 1/ 79 – 81 .
(20) نفسه ، 2/ 319 – 320 .
(21) نفسه ، 146/1 – 148 .
(22) نفسه ، 384/1 .

	2- أصل لا ينقسم : - الأرض : الرِّعدة ، 3- أصل يتفرّع : كلّ شيء يسفل ويقابل السّماء : أ- أعلى الفرس : سماؤه، وقوائمه : أرضُه، ب- الأرْض التي نحن عليها،	شعر : ذو الرّمّة شعر : طفيل الغنوي قرآن،	3 - تأرَّض : النبتُ : إذا أمكن أن يجزّ ، 4 - أريضٌ : الجدي إذا أمكنه أن يتأرّض النبت، 5 – الإراضُ : بساط ضخم من وبر أو صوف، 6 - ابن أرْض : الرجل الغريب، 7 - تأرّضَ : فلان إذا لزم الأرض،	الاستعمال الاستعمال الاستعمال شعر : شاعر من بني سعد شعر : مجهول
2- دين	أصل واحد : جنس من الانقياد والذّلّ،	شعر : مجهول	1- الدين : الطاعة، ودان : انقاد وقوم دين : مطيعون، 2 - المدينة : كأنها مفعلة، تقام فيها طاعة ذوي الأمر، 3 - المدينة الأمة ، والمَدين : العبد = كأنهما أذلّهما العمل، 4 - دين القلب : إذا أذلّ، 5 - الدين : العادة 6 - الدين : الحكم والحساب والجزاء	شعر: مجهول شعر: الأخطل شعر: مجهول شعر : امرؤ القيس قرآن أبوْ زيد

			7 - دين الرجل : إذا حمل عليه ما يكره	شعر : رؤبة بن العجاج
			8 - الدِّين : داينته عاملته دينا	شعر: أبو ذؤيب الهذلي
		مثل شعر : الأعشى	9 - دنت وادّنت : إذا أخذت بدين،	مثل
			10- أدنت : أقرضت وأعطيت دينا،	شعر أبو مقبل + الأصمعي
			11- الدّين: من قياس الباب المطرد لأنّ فيه كل الذُّل ، والذّل،	استعمال قرآن
			12- الدِّين بالكسر : الحال والأمر المعهود،	حديث شريف
3- أنف	أصلان : أ- أخذُ الشّيء من أوّله،		1- استأنفت كذا : رجعت إلى أوّله،	الاستعمال
			2- ائتنفْت ائتنافا ومُؤْتَنفُ الأمر : كأنه ابتداؤه ،	الاستعمال
	ب - أنْفُ كل ذي أنْف،		1- مَأْنوف : بعير يساق بأنفه ، ويقال أيضا : أنِفٌ، وآنفٌ ،	الاستعمال
			2 - أنافِيٌّ : رجل عظيم الأنف،	مثل
			3- أنَفْت الرجلَ : ضربت أنفه	شعر: الحطيئة مثل + شعر

			4 - أَنُوفٌ : امرأة طيبة ريح الأنف،	شعر
			5 - أنِفَ من كذا : من الأنَفِ كذلك : وهو المتكبّر (ورم أنفه) ،	شعر يعقوب الاستعمال
			6 - بنو أنف الناقة: قوم،	الاستعمال
			7 - أنْفِي: أي عزّي ومفخري ،	شعر : امرؤ القيس
			8 - أنْفُ اللحية طرفها،	
			9 - أنْفُ كلّ شيء أوّله،	
			10- أنْفُ الجبل أوّله وما بدا لك منه ،	ابن الأعرابي
			11- أنْفُ البرد : أشدّه ،	مثل
			12- أنْف الأرض : ما استقبل من الأرض من الجلد والضواحي ،	شعر : الأصمعي
			13- مِئْنَاف : رجل يسير في أنف النهار،	
			14- أُنُفٌ : أول ما يخرج من الخمرة ،	
			15- أُنُف : جارية مؤتنفة الشباب،	
			16- أنَفْتُ السّراج : إذا أحددت طرفه وسويته،	
			17- أُنِّف : قدّ وسوّي	
			18- مُؤَنَّف : سنان	

			محدّد، التّأنيف : في العرقوب : التحديد، ويستحبّ ذلك في الفرس	
4 - ثكن	كلمة واحدة : مجتمَع الشيء ، ثَكَنُ الطّريق : معظمُه وواضحه ، الثُّكْنَة : السِّرب والجماعة،			

ونتبيّن مما تقدّم أنّ من أهداف ابن فارس الرئيسية في المقاييس تأصيلَ المعاني ، وهي إحدى الوظائف الرّئيسيّة في المعجمية التاريخيّة الحديثة [23] . ففي اللسانيات الحديثة يحتلّ مفهوم "التّأصيل" فرعا من فروع اللسانيات موضوعه دراسة نشأة الكلمات في مستوى تاريخيّ وفي مستوى العلاقات بين الصيغ الأصلية والصيغ الفرعية المتولّدة شكليًا أو دلاليًا عنها . فالتأصيل حينئذ ركن من الأركان التي يقوم عليها المعجم التاريخي، ومنهج يعتمد مبدأ المقارنة بين الصيغ والدلالات للتمييز بين الأصول والفروع، وجهد تاريخيّ حضاريّ يستعين بدراسة المجتمع والمؤسسات والعلوم المختلفة ومقارنة الألسن.. كلّ ذلك لمعرفة أصول الكلمات وأنسابها.. وقد انتهى هذا العلم إلى توظيف العوامل الخارجية أي التاريخية ، والعوامل الداخلية أي دراسة الصيغ بتحديد مكانة الكلمة وعلاقاتها في النظام اللسانيّ [24] .

وإذن فإن التأريخ – في المعجم التاريخي – يقتضي [25] :

---

(23) ينظر حول دور التأصيل – أو التأثيل كما يصطلح عليه بعض المحدثين – الطيب البكوش : بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، 5- 6 (1989 – 1990) ، (ص ص 387 – 407) ، ص ص 390 - 395 ؛ وقد اعتمدنا في هذه الفقرة حول صلة المعجم التاريخي بالتأصيل على البحث المذكور .

(24) المرجع نفسه ، ص 391.

(25) المرجع نفسه ، ص 393 .

– تحديد الدلالة الأولى للكلمة، ولكن بسبب صعوبة هذا المسلك كثيرا ما يقتصر جهد الباحثين على مقارنة دلالية بين الدلالة السابقة والدلالة اللاحقة ؛

– تحديد طبيعة التغيّر الدلالي . وقد جعلت نظريات التطور اللسانية هذا التغيّر قائما على تغيّر علاقات التقابل خاصة ، زمانيا وآنيا : فإنّ التغيّر الزمانيّ يحدث بين دلالة سابقة ودلالة لاحقة، والتغيّر الآني يحدث في صلب النظام بسبب وجود عدّة دلالات ؛

– عدم الاكتفاء بتسجيل ظهور دلالة ما، بل ينبغي تسجيل استقرارها إلى جانب دلالة جديدة لاحقة لأهمية الترابط بين الدلالات . فإن الدلالة الجديدة كثيرا ما تستمدّ قيمتها من الدلالة القديمة .

وهكذا فعملية التأصيل إمّا أن تكون تاريخية تعتمد عناصر خارجية تحلل بمقتضاها قضايا تأصيل الكلمة وتطورها الشكلي والدلالي ؛ وإما أن تكون آنية تعتمد على عناصر النظام نفسها المكونة لبنية اللغة نفسها ([26]) .

والتحليلان ضروريان لأنهما يتكاملان ، فلا التاريخ وحده قادر على تفسير نشأة كلمة أو تفسير عوامل تطور دلالتها، ولا النظام وحده قادر على ذلك ، ولكن يمكن أن يتحقّق ذلك في تلاقيهما . أي إنّ المنهج التاريخيّ لا ينبغي أن يكون تاريخا محضا بل ملتقى لتأثيرات الزمن في النظام ، أي تكامل الآنية والزمانية على صعيد مبدإ التقابل بين العناصر اللسانية ([27]) .

واعتبارا لما تقدم يمكن أن نعتبر المقاييس لابن فارس مصدرا مهما من مصادر المعجم التاريخي للغة العربية ، لما قام عليه من تأصيل للمعاني الأصول — أو الحقيقية - والمعاني الفروع ، وهي المجازية . وقد تبين مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذه الأهمية فيه فاعتمده اعتمادا يكاد يكون تاما في تأصيل مداخل المعجم الكبير . من ذلك قوله في تأصيل "أبب" : " قال ابن فارس : للهمزة والباء في المضاعف أصلان : أحدهما المرعى ، والآخر : القصد والتهيّؤ" ([28]) ؛ وقوله في تأصيل "أرض" : " قال ابن فارس : الهمزة والراء والضاد

---

(26) المرجع نفسه : ص 393.

(27) المرجع نفسه ، ص ص 394-395.

(28) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير ، القاهرة ، 1970 – 2006 (صدر منه 7 أجزاء) ، 1 / 19 .

ثلاثة أصول ، أصل يتفرّع وتكثر مسائله ، وأصلان لا ينقاسان ، بل كل واحد موضوع حيث وضعته العرب ؛ فأما هذان الأصلان فالأرض الزُّكمة والآخر الرّعدة ؛ وأما الأصل الأول فكل شيء يسفل ويقابل السماء" (29) . وإذا كان المعجم الكبير معجما لغويا عاما لم يؤلف ليكون معجما تاريخيا واحتيج فيه مع ذلك إلى الاعتماد علي ابن فارس في مقاييسه ، فإن حاجة مؤلف المعجم التاريخي للغة العربية — والتأصيل مقصد أساسي من مقاصده — إلى الاعتماد عليه تصبح أوكد .

4 – الخاتمة :

تظهر في عمل ابن فارس سيطرةُ شكل من أشكال التطور، وهو انتقال الدلالة من الحقيقة إلى المجاز في أغلب الموادّ . فهو يُغلّب الدلالة الطبيعية ثم يذكر نُقولها المتأثّرة بالظّروف الاجتماعية ، دون أن ينكر التعدّد الدلالّي ، أو يعتبر ما يطرأ على الاستعمال من تطور بالمجاز لحنا . فعند معالجته لمادة (جَشَّ) مثلا : يرى أن لها أصلا واحدا وهو التّكسُّر . ودليله على ذلك أنّه : يُقال : "جَشَشْت الحَبَّ أجُشُّه . والجَشيشَةُ : شيء يطبخ من الحبّ إذا جُشَّ" (30) . لكن ما يستعرضه بعد ذلك من دلالات هي في الغالب نقول مجازية احتاج إلى تبرير استعمالها بحجج المشابهة . من ذلك : "ويقولون في صفة الصوت : أجَشُّ ، وذلك أنه يتكسر في الحلق تكسّرا" (31) .. وأمّا قولهم : "وجَشَشْت البئرَ : إذا كنَسْتها ، فهو من هذا لأنّ المُخْرَج منها يتكسّر" (32) .

وهذا يدفعنا إلى الملاحظات التالية :

– إن الدلالة الأصلية في نظر ابن فارس هي فيما يبدو تلك الدلالة الحسّية النّابعة من الأصل البدويّ . وقد أورد عددا من الاستعمالات المجازية وحتى الخاصة ، ونبّه إليها أحيانا وصرح بأنّها من المجاز أو المستعار أو المشبّه أو المحمول ، وهو غالبا ما يضعها في آخر المادة فلا يورد بعدها إلا الشاذّ عن أصوله . وهذا دليل على أنّه لم يتجاهل ظاهرة

---

(29) المرجع نفسه ، 1 / 202 .
(30) نفسه ، 414/1 .
(31) نفسه ، 414/1 .
(32) نفسه ، 415/1 .

التطور الدلالي وسعى إلى وضع إشارات تهدي إلى حركتها . ولا ينقص عمله إلا تحديدُ تواريخ لها .

– اشتراك عدد من الموادّ ، المتشابهة في حرفين ، في الدلالة الأصليّة : فدلالة القطع مثلا تشترك فيها الموادّ التالية : [جزع ، جزل ، جزم ، جزح ، جزر..] ، ودلالة تجمّع الشيء تشترك فيها الموادّ التالية : [جسم ، جسأ ، جسد ، جسر ..] وهذا توظيف دلالي لمفهوم الاشتقاق الأكبر عنده .

– قيام التطور الدلالي عنده في الغالب على مفهوم التّجريد ، وهو من مظاهر تطور المتكلم ورقيه الفكري والحضاري ، وهو ضرْب من الاقتصاد في المفردات مقابل تكثيف في دلالاتها .

– تنزيل التّعريف ضمن المستويات التالية :

أ– التمييز بين الدلالة الأصلية والدلالات الفرعية ، ولعلّ من فوائد التأصيل الرجوع إلى دلالات قديمة جدا لم تعد الحاجة إليها قائمة ، لولا مسألة التأصيل هذه ، كمادّة (أرض) مثلا ؛

ب– الاستناد إلى الاشتقاق أو الصّرف المعجمي (تلازم التوليد الشكلي والدلالي) ؛

ج– تنزيل المادة ضمن السياق (شعر ، قرآن ، نثر ..) ؛

د– تنزيل المادة تنزيلا أسلوبيا وبلاغيا ، وربْطها بالبيئة والعلاقات الاجتماعية والقبلية .

وهو في كل ذلك لا يراكم الدلالة بل يصلها برابط معين من داخل اللغة أو من خارجها .

– منهجه يعين على تصوّر أفضل لقضية التطور الدلالي في تكامل مع الصّرف الاشتقاقي ، وذلك بتثبيت الأصول ثم تمييز فروعها الاشتقاقية من ناحية ، والاستعانة بالنظام الصيغي الصرفيّ من ناحية ثانية ، وهو يدلّ على تنبّهه إلى العلاقة بين المفردة وصنفها ومشتقاتها . والاشتقاق هنا هو العلامة الدالة على فارق ما بين اللغة القديمة واللغة المتطوّرة . وهذا ما يفسّر لماذا ينطلق عمل ابن فارس من المنابع الأصلية متّجها إلى

ضروب من الاشتقاقات الملائمة لاحتياجات المتكلّم . وهو ما يكرس الصّلة بين القديم والحادث في المادّة ذاتها وفي الصيغة الصّرفية .

الحبيب النصراوي
المعهد العالي للغات – تونس

المراجع

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان : الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، ط 2 ، المكتبة العلمية ، القاهرة ، 1956 (3 أجزاء) .
- ابن دريد ، أبو بكر : كتاب الاشتقاق ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة ، 1958.
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد : – معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ، 1366 هـ (5 أجزاء) .
  – الصاحبي ، تحقيق أحمد الصقر ، دار إحياء الكتب العربية، 1977.
- أنيس ، إبراهيم : من أسرار اللغة ، ط 7 ، القاهرة ، 1985 .
- البكوش ، الطيب : بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، مجلة المعجمية ، 5 – 6 (1989 – 1990) ، ص ص 387 – 407 .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو : الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار سحنون للنشر ، تونس، 1990 (5 أجزاء) .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الكبير ، القاهرة ، 1970 – 2006 (7 أجزاء) .

تطوّر التّعريف المعجمي

من التحديد السِّمي إلى الافتراض التصوّري

منية الحمامي

لقد ظلّت أغلب الدّراسات المشتغلة بالمباحث اللّغويّة العربيّة القديمة والحديثة قاصرة عن إدراك ما يشدّ مختلف جداول هذه المباحث بعضها إلى بعض وما كان بينها وبين غيرها من الجداول المعرفيّة الأخرى من تداخل في الأنساق . لذلك اطّردت عندها دراسة كلّ مبحث مفصولا عن النظام الفكري الذي نشأ فيه وانبثق عنه . ولا يخرج المبحث المعجمي هو أيضا ، تنظيرا وتطبيقا أو بحثا في النظريّة المعجميّة وضبطا للصناعة القاموسيّة ، عن هذا الفصل . ويسعى هذا البحث إلى البرهنة على الصلة الوثيقة التي تربط مبحثا من مباحث المعجم وهو الحدّ والتعريف ، بالدرس المنطقي في أصوله الأرسطيّة اليونانيّة الأولى . كما يسعى إلى الاستدلال على أن تجاهل هذه الصلة التي كانت بينه وبين المنطق ، والتفاعل الذي كان بين هذه الفروع المعرفية قد تسبب في إعاقة الدارسين عن أن يكتشفوا الآليات العميقة التي تحكم النشاط التحديدي والتعريفي المعجمي والقاموسي ، القائم على تلك الأصول .

وإذا كانت الدراسات التي أنجزت لإثبات الصلة بين النحو والمنطق ، أو بين علم الأصول وعلم المنطق أو بين سائر المجالات المعرفيّة الإسلامية والمبحث المنطقي كثيرة، فقليلة هي مثيلاتها التي أنجزت للاستدلال على العلائق المتجذرة الرابطة بين التعريف في المعجم والتعريف المنطقي ، وعلى العلاقة بين الآليات التعريفية والتحديد بالسمات

والمكونات الخاصة وبين تطورات المنطق الصوري وأنساقه المختلفة وصولا إلى تشكّله في النسق المنطقيّ الرمزي أو الرياضي وتحوله إلى أنساق أخرى مثل المنطق المتعدّد القيم ([1]) ومنطق الجهات ([2]) .

وسيرًا على سُنن السلف الذين حاولوا أن يمدّوا الجسور بين جداول المعرفة العربيّة والمبحث المنطقي ، فإننا لا نرى حرجًا في أن نعيد النظر في البحث المعجمي والقاموسي العربي التاريخي لإبراز العلائق الوثيقة بينه و بين المنطق الصوري والمتجلية في التحديد والتعريف، كما أسس له أرسطو ضوابطه بدءاً وكما تطورت هذه الضوابط فيما أصبح يعرف بالشجرة الفرفوريّة نسبة إلى فورفوريوس (Porphyre) ، وكما انتقلت إلى المجال اللساني والسيميائي لتوسم بمصطلح السمات أو المقومات الذاتية، وذلك بهدف إبراز الدور المعرفي لهذه المقومات والسمات والكشف عن الخلفيات الفلسفية والوجوديّة الأنطولوجيّة الكامنة وراء اعتماد التحديد بالسمات .

إن كلّ من حاول دراسة التعريف في المعجم أو القاموس، لا مناص له من التعرض لما يدعوه المناطقة بالتحديدات والتعريفات في أصولها اليونانية، حتى يتبيّن له صنيع المناطقة وصنيع المعجميين والقاموسيين . ونبدأ بالنظر في ما يعرف بحدّ المعنى أو التحديد والتعريف كما تأسس في النسق المنطقي بدءا .

1 – الحدّ والتعريف في النسق المنطقي:

إن البحث في التحديدات والتعريفات ، كما وضع أسسها أرسطو يفضي إلى اكتشاف الدور الذي ضبط لهذه الآلية ، إذ التحديد هو الوسيلة الأساسية لإدراك جواهر الأشياء . فالتحديد هو مسلك للتحصيل الإدراكي والمعرفي لماهيات الأشياء في الكون. وقد ضبط أرسطو مكوّنات التحديد و منهجه ([3]) ، وصاغ نظريته التعريفيّة في الألفاظ أو

---

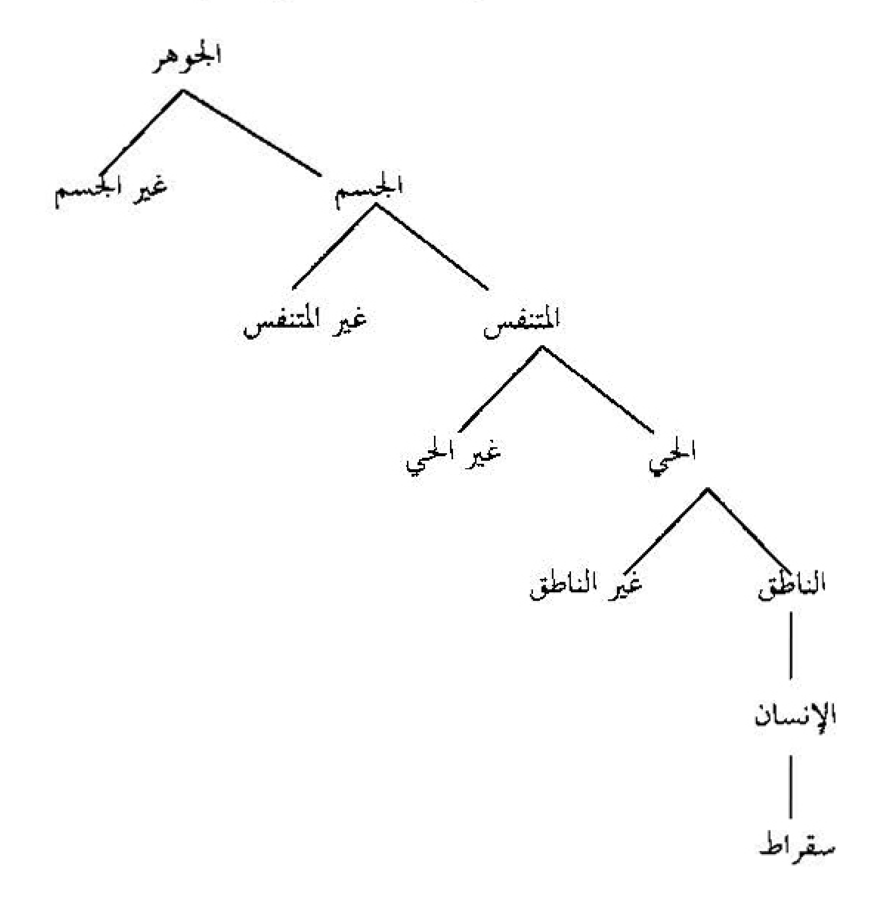
(1) Logique polyvalente

(2) Logique modale

(3) Ibrahim Madkour, 1969 : L'organon d'Aristote dans le monde Arabe. Vrin- Paris, pp 70-75

ما يصطلح عليه "بالكليات" أو "المحمولات" [4] التي ذكر منها أربعًا وهي : الجنس والخاصة والفصل والعَرَض [5] .

وقد استكمل فورفوريوس جهود أرسطو في صوغ النظرية التعريفية فصنف الكليات إلى خمس وهي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض . إلا أن فورفوريوس أدخل تعديلا على تصنيف أرسطو للمحمولات ، إذ اعتبر الجوهر في الشجرة هو الجنس ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس الحي ، وتحت الحي الحي الناطق، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط ، كما مثل له بالشكل التالي [6] :



---

(4) Les prédicables

(5) محمد مفتاح : مجهول البيان ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، ص 12.

(6) المرجع السابق ، ص ص 12 – 13.

فجذر الشجرة عند فورفوريوس : «هو الجنسُ العام أو جنسُ الأجناس الذي لا يمكن أن يكون نوعا لشيء آخر ، ويتبعه نوع يصبح بدوره جنسا لأنواع أخرى ، وهكذا إلى أن يوصل إلى نوع الأنواع الذي هو الإنسان فإنه لن يكون جنسا» [7] .

ويمكن أن نجمل تعريفات الكليات كما استقرت في التقليد المنطقي منذ أرسطو وصولا إلى فورفوريوس في التالي [8] :

- **الجنس** : وهو الكُلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة ، و يأتي في جواب : ما هو ؟
- **النوع** : وهو الكليّ المقول على كثيرين في الحقيقة في جواب : ما هو ؟
- **الفصل** : جزء الماهيّة الصادق عليها في جواب : أي شيء هو ؟
- **الخاصّة** : ما يخصّ الماهية ولا يوجد في غيرها (المشيء) .
- **العَرَض العام** : الكُلي الخارج عن الماهيّة الصادق عليها وعلى غيرها .

فالجنس والنوع والفصل هي من المقومات الذاتية ، وأما الخاصة والعرض العام ، فهي إما لوازم أو أعراض . وقد سمّى المناطقة ما وُصف بالمقوّمات الذاتية **الحدّ** ، وسمّوا ما نعت باللوازم والأعراض **الرسم** .

2 – الآليات التحديديّة في البحث اللسانيّ والمعْجَميّ :

إن المشتغل بالبحث المعجمي والقاموسي يلاحظ أن التحديدات باعتماد الشجرة الفورفوريّة قد عرفت طريقها إلى المناهج اللسانية والدلاليّة والمعجميّة خاصة ، و إن صيغت تحت مصطلحات حديثة كالتحليل المكوّني في المدرسة الأمريكيّة أو دلالة المكوّنات [9] ، حيث ترادف المكوّنات السّمات في المدارس الدلاليّة الأوروبية [10] .

---

(7) نفسه : ص. 13.
(8) نفسه : ص.17.
(9) Sémantique componentielle
(10) يعرّف اللسانيون "السّمة" بأنها "وحدة" المعنى الدنيا أو السمة المفيدة للمحتوى الدلالي، والثابت الذي لا يتغيّر في المعنى يسمّى بالمكون الدلالي، فتكون السّمات بذلك كليات جوهريّة .

وتقترح بعض النظريات الدلالية صياغة للسمات الدلاليّة في شكل شروط تحدد عالم المرجع باعتبارها "قرائن مرجعية" ([11]) ، فتتخذ بعدا مَاصَدَقيًّا أكثر منه مَفهوميًا . ولقد اتجه أصحاب هذه النظريات في مستوى الوضع القاموسي إلى "تحديد" الأسماء ، من حيث هي وحدات معجمية ومداخل قاموسيّة ([12]) ، باعتماد التشجير الذي يعود في أصوله إلى أرسطو .

ويعتبر منوال "كاتز" و"فودور" ([13]) من أهم المنوالات التي اعتمدت التحليل المكوّني أو السمي في معالجة عدد من الوحدات . فتحليل مفردة أعزب (Bachelor) مثلا إلى مكوناتها السمية يفضي في منوالهما إلى رصد السمات التالية : جوهر هو +(إنسان) +(ذكر) +(بالغ) – (متزوج) فتُنسب للأعزب ثلاث سمات موجبة و واحدة سالبة .

وقد ظهرت عدّة اعتراضات ، تُظهر بعض النقائص في منهج "التحليل المكوني" ([14]) أو السمي ، في أمريكا وأوروبا . وتقترح منوالات بديلة لمنوال التحليل بالمكونات أو التحليل السمي كما يمثله منوال كاتز وفودور . وسيكون لهذا المنوال أثر في بعض الدراسات الدلاليّة والمعجميّة .

إن منطلق هذا المنوال السّمي في التحليل الدلالي المعجمي ، جملة من الافتراضات بشأن لغة التمثيل الدلالي في مستوى المفردات أو المكونات الأكبر كالجملة أو النص . وأهمّ هذه الافتراضات ، الافتراض بأن هذه الوحدات وهي في سياقنا الوحدات المعجميّة تصورات قابلة للتحليل إلى مكونات تصوريّة أصغر منها تمثلها وتعبر عن خصائص دلاليّة عامة ومشتركة ، وإلى مميزات تعبر عن الخصائص الذاتية في معنى المفردة فتميّز بين مفردات متقاربة في معانيها ، و يكون توزيعها في "القاموس" محدودا : "إن معنى المفردة إذن عبارة عن عدد معين من العناصر التصورية النووية تربط بينها علاقات محددة . ويمثل لهذه العناصر

---

(11) Indices référentiels

(12) entrées lexicales

(13) Katz, J. and Fodor, J , 1964 : The Structure of a Semantic Theory, in : J. Katz and J. Fodor (eds) : The Structure Language , Reading in The Philosophy of Language . Prentice – Hall, New Jersey, pp. 449 – 518 .

(14) L'analyse componentielle

التصورية صوريا عن طريق السمات الدلالية والمميزات التي تشكل لغة للتمثيل الدلالي (15) تقوم عليها قراءات المفردات في القاموس" (16) .

إن البنية الصوريّة للسمة الدلاليّة في المنوال السّمي تتخذ شكل مشجّر تتولد عن الجذر فيه فروع تمثّل التأليف التصوري للوحدة المعرّفة . وتمثّل العُقَدُ المكوّنات التصورية لهذه الوحدة، في حين تعكس عناوين العقد العلاقات المنطقية التي تؤسس المعنى المركّب انطلاقا من مكوناته السمية .

ويستند افتراض كاتز وفودور إلى مبدأين أساسيين هما : أولا أن معاني الكلمات يمكن تفكيكها إلى أوليات للمعنى وثانيا أن هذه الأوليات تتخذ صورة سمات دلاليّة . فالنظرية الدلالية وفق هذا المنوال ينبغي أن تتضمن بالإضافة إلى سمات دلاليّة أوليّة ، وسائل أخرى تمكن من صياغة مجموعة لامتناهية من السمات الدلاليّة غير الأوليّة انطلاقا من السمات الدلاليّة الأوليّة . وتتمثل هذه الوسائل أولا في قواعد إسقاط تعوّض المتغيرات بتمثيلات دلاليّة ، وثانيا في "قاموس" يسمح بالتمثيل الدلالي اللازم لإجراء هذه العمليّات ، مما يضعنا مباشرة أمام الثنائية الأرسطيّة : الجواهر والأعراض أو الفصول ، إذ الأولى ملازمة للشيء محددة العدد ، والثانية غير محددة ولامتناهية .

وتأسيسا على هذا الافتراض فإن معنى الوحدات المعجمية المركّبة هو مجموع سمات كلّ مكوّن داخل هذه البنية المركّبة . وتتخذ عمليّة جمع الخصائص السمية لكل مكون شكل جمع لمسارات مكونات المداخل القاموسية المركبة . ويتمثل اشتقاق معنى وحدة مركبة في وصل الخصائص الدلالية لمكوناته الفرعية . «فيتضح أن هذه العمليات تعتمد منطق الطبقات (logique des classes) أو (حساب الطبقات) كما بلوره جورج بول G. Boole في إطار المنطق التقليدي (17) . ومفاد ذلك هنا أن التوصل إلى كون مركب مثل : "كرة ملونة" كيانا هو "كرة" و"ملون" معا ، يتوقف على اعتباره متضمنا سمات "كرة"

---

(15) Représentation sémantique
(16) محمد غاليم : المعنى والتوافق ، ص: 140.
(17) انظر بخصوص نسق جورج بول :
Blanché , R., 1968 : Introduction à la logique contemporaine, Ed. A-c Paris

وسمات "ملون" في نفس الوقت . فيكون اشتقاق المعنى مجرد عملية وصل (conjunction) بين طبقتين تبعا لمنطق بول » ([18]) .

ومن النقود التي وُجِّهت إلى هذه النظريّة ، أنها بقيت حبيسة المنطق الأرسطي التقليدي الثنائي القيمة وحبيسة التعريف بالحدّ باعتماد الشجرة الفورفورية ، في حين أن هذه الشجرة ذاتها قد كانت موضوع مراجعات تدعو إلى إعادة ترتيب كلياتها . إذ قد يوضع ما هو جنس مكان الفصل أو ما هو خاصة أو لازم أو عرض مكان الفصل ، كما أن أي مفهوم قد يحتاج إلى "حَدّ" مما قد يفضي إلى التسلسل والدور أو التعريف الدائري ([19]) . ذلك أن الاهتداء إلى هذه الكليات واستيفاءها في الإجراء التعريفي غير متاح بشكل كلي لأنه يكاد يستحيل على المحلل الإحاطة بالمقومات الذاتية والأعراض للشيء "المعرَّف" لأنها لا متناهية ([20]) .

إن تطور الأنساق المنطقية الحديثة أفضى إلى صياغة لغات كافية لتمثيل المعنى ، ومن هذه الأنساق : منطق الجهات ، والمنطق المتعدد القيم . وهي أنساق تدعو إلى التخلي عن النسق التقليدي الأحادي المحلات مثل نسق "بول"، وإلى تبني أنساق أكثر تطورا مثل منطق المحمولات، المتعدد المحلات ([21]) . ويسمح منطق المحمولات بإقحام تصورات دلالية مثل تصور "الصدق" وتصور "النموذج" ، مما يجعل منه الأساس المنطقي للعديد من النظريات الدلالية .

3 – بعضُ النّمَاذِج لتَجاوُز منهَج التحْديد السِّمي:

لقد كانت هذه النظريات الدلالية التي توسلت بالمنهجية التحديدية واعتمدت التحليل المكوني بالمقومات والأعراض أو بالسمات موضوع مراجعات ونقود وجّهها إليها سيميائيون

---

(18) محمد غاليم : المعنى والتوافق، ص ص 144 – 145 .

(19) Circular Definition .

(20) انظر محمد مفتاح : مجهول البيان ، ص 27 .

(21) نذكر في هذا السياق أن اللسانيين يجرون تمييزا بين مستويين من توظيف النسق المنطقي : مستوى أول يكون فيه المنطق موصوفا، ومستوى ثان يكون فيه المنطق أداة للوصف . ويعتبرون أن المستوى الأول طبيعي والمستوى الثاني صناعي . وأن هذا الأخير يستند إلى قوانين البناء الصوري التي تحاكي قوانين الرياضيات الخالصة. وهذا المستوى الثاني هو الذي يزودهم بآليات لاختبار الكفاية التنظيرية للمنوالات الوصفية التي يصوغونها وللنماذج النظرية التي يصطنعونها.

وعلماء دلالة وفلاسفة لغة ، نذكر منهم : "أميرتو إيكو" في كتابه "السيميائيات وفلسفة اللغة" (22) ، فقد ربط التحليل المكوّني باعتماد السمات بالآلية التعريفية المعتمدة على الخواص والأعراض أو الحدّ والرسم كما تحدّدت في جذورها الإغريقية القديمة منذ أرسطو وصولا إلى فورفوريوس . واقترح لتجاوز التحديد السمي التمييز بين مفهومين : "المعجم" و"الموسوعة" وخصص فصلاً بكامله لمناقشة منوال كاتز وفودور : وممّا جاء فيه قوله : " هدف هذا الفصل هو أن نبرهن على عدم تماسُك النموذج التحديدي القائم على الجنس والنوع والفصل في الشجرة الفورفوريّة والموسع من قبل بيوثوس خلال العصور الوسيطة، كتأويل لإيساغوجي المكتوب من قبل فورفوريوس الفينيقي في القرن الثالث المسيحي " (23) .

على أنّ من اللسانيين من لم يتخلّ كليا عن التوسل بالمنهجية التحديدية المعتمدة على الشجرة الفورفورية مع وعيهم بنقائص هذه المنهجية وعدم كفايتها في الإحاطة بسمات الوحدات المعجمية . ومن هؤلاء نذكر راستيي (F. Rastier) في كتابه "الدلالة التأويلية" (24) ، فقد اعتبر أنّ التحليل باعتماد السمات يمكن توظيفه في تحليل الخطاب وفي الصناعة القاموسية وفي مجال الذكاء الاصطناعي (25) .

ولكنه أشار مع ذلك إلى المناقشة الدائرة حول التحليل المقوّمي أو التحديد السمي للمفردات ، ونقد نموذج كاتز وفودور الساذج بالقياس إلى الفتوحات الأوروبية ممثلة في إنجازات غريماس (Greimas) وبوتيي (Pottier) ، كما أشار إلى رفض فلاسفة اللغة واللسانيين لهذا المنهج التحليلي .

ومما أضافه راستيي في كتابه المذكور مما يتصل بتدقيق مفهوم السمات والتحديد السمي، أن السمات منها ما هو جنسي لا يميز الموضوع داخل طبقة معينة كالسمة /+إنسان/ التي لا تميز الرجل عن المرأة إذ كلاهما من جنس الإنسان ، ومنها ما هو نوعي يقوى على تمييز كالسمة /+ذكر/ التي تميز الرجل والسمة /+أنثى/ التي تميز المرأة . ومن

---

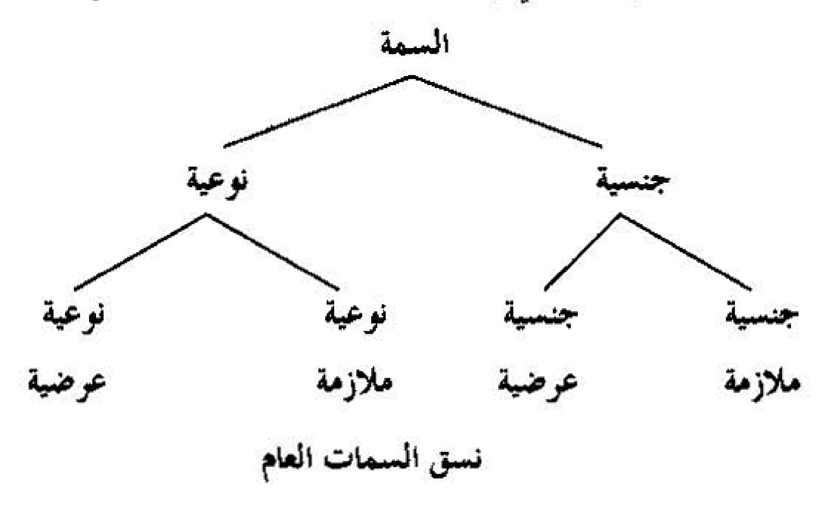
(22) Eco, Umberto, 1984: Semiotics and the philosophy of Language, Mac Milliam Press, London.

(23) Umberto. Eco. Op Cit. P: 46. ، والشاهد جاء ضمن محمد مفتاح: مجهول البيان ، ص 26 .

(24) Rastier, F. , 1987 : Sémantique Interprétative, P.U.F Paris.

(25) Rastier, F., 1987 : « Sémantique et intelligence artificielle » in Langage 87, pp. 5-20.

السمات الجنسية والنوعية ما هو ملازم ويدخل في الإطار التحديدي التعريفي للكلمة كالإنسانية والحيوانية بالنسبة إلى الرجل والأسد على التوالي ، وكالذكورة والأنوثة بالنسبة إلى الرجل والمرأة على التوالي كذلك. ومن السمات الجنسية الخاصة ما هو عرضي (26) تحدده معطيات اجتماعية وثقافية تتعلق بأعراف كل مجتمع وسننه مثل السمة /+أناقة/ بالنسبة إلى المرأة والسمة /+غلظة/ بالنسبة إلى الرجل . ويمكن التمثيل للنسق العام للسمات ، كما تصوره راستيي في كتابه المذكور (27) أعلاه ، كالتالي :



نسق السمات العام

وقد ميز راستيي بين السمات في مستوى المعجم والسمات في مستوى السياق . وبيّن أنّ سمة جنسية ما يمكن أن يحولها السياق إلى سمة نوعية ، وأن سمة ملازمة يمكن أن تتحول إلى عرضية في السياق . وإذا كانت كل كلمة هي في حد ذاتها وحدة متعددة السمات ، فإن الكلمة المشتركة توجد في أعلى مراتب هذا التعدد السّمي ، ولا تتخلص من كثافتها تلك إلا عندما تندرج في سياق تركيبي معين حيث تبدأ عملية التكيف التي ينتج عنها انسجام الجملة أو **تشاكلها** (28) .

---

(26) Accidental

(27) Rastier : Sémantique interprétative , pp. 48 – 55.

(28) التشاكل ترجمنا به مصطلح Isotopie عند راستيي وقد ميّز هذا الأخير بين ثلاثة أنواع من التشاكل بدءا بالتشاكل الصوتي فالتشاكل الصرفي فالتشاكل الدلالي : Isotopie sémantique واعتبر أن النوعين الأول والثاني يتصلان ببنية اللغة أو هما نوعان نظاميان بينما التشاكل الدلالي يتحقق داخل السياق ، انظر المرجع المذكور ص ص 182 – 183 ، وفيه ميز بين ثلاثة أنواع فرعية هي :

تشاكلات متراكبة : **1 – Isotopies superposées**

تشاكلات متعاقبة : **2 – Isotopies successives**

تشاكلات متضافرة : **3 – Isotopies entrelacées**

4- وحدات المعجم التاريخيّ بين التّحديد السميّ والافتراض التصوريّ :

إن المعجم التاريخي هو قاموس مدون يضم في مداخله عددا من الوحدات المعجمية ويُضبط لكل مدخل فيه تاريخ المفردة منذ نشأتها الأولى وما عرفته من تطورات دلالية قد تكون أفضت بها إلى الانتقال من نظام لساني إلى نظام آخر . ومن هذه التغييرات ما قد يفضي إلى نقل المفردة إلى مواضعة اصطلاحية طارئة أو إلى مجال دلالي جديد تفارق فيه المفردة أو الوحدة المعجميّة دلالتها التي لها في أصل النشأة والوضع إلى دلالة مجازيّة بالنقل والتجوز . إلا أن مفردات اللغة لا تختص جميعها بتاريخ معروف وبلحظة نشأة محددة . ولا نعرف في العربيّة تأليفا من هذا النمط بينما عرفت بعض اللغات الأخرى أنماطا من التأليف في المعجم التاريخي .

ويكاد هذا النمط من الصناعة القاموسية يمثل خانة فارغة في اللغة العربية بينما هو تقليد راسخ في الوضع القاموسي في لغات أوروبية . فقد اختصت القواميس التاريخية والتأثيلية في الألسن الأجنبية بتتبع تاريخ مفردات لغاتها منذ ظهورها ومن خلال استعمالاتها الأولى . ولكن ظهور كلمة من الكلمات في معجم لسان من الألسن يسبق الاستعمالات المسجلة لتلك الكلمة ، وهذا يصدق على مفردات معجم اللغة العام ولكن لا يصدق على المصطلحات العلميّة والفنية التي كثيرا ما يسبق استعمالها دخولها النظام المعجمي ، إذ تتجه في نشوئها وجهة مدلوليّة ([29]) بمعنى وجهة تنطلق من المدلول أو المتصور في اتجاه الدّال ، بينما تتجه مفردات المعجم العام وجهة داليّة من الدّال إلى المدلول ([30]) .

لذلك "فإنّ التواريخ التي نجدها في قواميس الألسن الأوروبيّة لا تعدو أن تكون في كثير من الأحيان **تواريخ نسبية تقريبية** تسجل أول استعمال **مكتوب** ، بينما المقول أسبق من المكتوب . بيد أن ذكر تاريخ مضبوط (سنة ظهور الكلمة مثلا) مهما كانت نسبيّته ، يمثل أحد العناصر الأساسية في تحديد الكلمة لأنه يمكن من معرفة اتجاه

---

(29) Onomasiologique.

(30) Sémasiologique.

الاشتقاق مثلا" ([31]) . أو يمكن من رصد مسارها الدلالي تاريخيا والتحولات والانسلاخات التي عرفتها عبر تاريخها ذلك .

إن المعجم التاريخي يهتم بالتأصيل لأول ظهور للكلمة في لغة من اللغات وإن كان التأصيل أو السعي إلى معرفة المعنى الأصلي للكلمة أو المعنى الحقيقي يعتبر عملية معقدة . ذلك أن التأثيل هو "**عملية لسانية تعتمد** المقارنة بين الصيغ والدلالات **لتمييز الأصول والفروع** ، ومن ناحية أخرى **عمليّة تاريخية حضارية لأنها** تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون للبت في القضايا اللسانية بالإضافة إلى مقارنة الألسن لمعرفة أنسابها وأنماطها لأن اللسان الذي يكون فرعا تكون ألفاظه فروعا" ([32]) . وهذا ما يجعل من عمليّة التأثيل عمليّة دقيقة مضنية منفتحة على الاختصاصات المتعدّدة والمعارف المتشابكة ، وهذه العمليّة إطارها العام التاريخ بحكم تأثيره في حياة الكلمة وعلاقاتها بغيرها في النظام المعجمي ، وهذا التأثير يمكن أن يلاحظ في مستويين ([33]) :

1) **المستوى الأوّل** : يتصل بتحديد الدلالة الأولى للكلمة في الفترة التي دخلت فيها نظام اللغة لأوّل مرّة .

2) **المستوى الثاني** : ويتصل بتحديد طبيعة التغير الدلالي عبر التاريخ . وهذا المستوى تعالجه النظريّة اللسانيّة تطوريا بردّ كل تغير إلى العلاقات التي تربط الوحدة المتغيّرة بغيرها من الوحدات . وتستوي هذه العلاقات في البعدين الزماني والآني ، إذ التغير يحدث بين دلالة سابقة ودلالة لاحقة زمنيا أمّا آنيا فيحدث في بنية النظام ذاته ، فيصيب العلاقات الدلالية الأفقية الرابطة بين الوحدات داخل هذا النظام .

وبذلك تكون للمعجم التاريخي وظيفتان : الأولى هي التأريخ للوحدات المعجمية عبر مسار تطوّرها الزماني ، والثانية هي البحث في تاريخ أول ظهور للمفردة في النظام

---

(31) الطيب البكوش : "بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي"، مجلة المعجمية 5 - 6 (1989 - 1990) ، ص ص 387 - 407 .
(32) المرجع نفسه : ص 391 .
(33) ينظر حول المستويين المرجع السابق نفسه ، ص 393 .

اللساني . فيستوي عملُ مُؤلِّف المعجم التاريخيّ بذلك على محورين : أحدهما تطوري ، والثاني تأصيلي . أما التأصيلي فيبدو جليا في دراسة الدلالة الأولى للكلمة في مداخل المعجم التاريخي لبيان هويتها وأصلها . وأما التطوري فيكمن في تتبع مراحل التطور الدلالي عبر محور الزمن . فالمعجم التاريخي في ضوء هذين المحورين اللذين يستوي عليهما عمل منظريه وواضعيه يجمع بين طبيعة نمطين من أنماط المعجم الحديث : التأصيلية والتطورية . وهو لا يلتزم بحدود زمنية بعينها بل يتتبع دلالة الوحدة المعجمية عبر تاريخها بعد التأصيل لها .

والتغير الدلالي الذي يُعنى المعجم التاريخي بتتبع مسالكه تطوريا يتصل بما يطرأ على الوحدات المعجمية من توسع في المعنى والاشتقاق أو تغير أو نقل في الدلالة . ويتسع التغير الدلالي ليشمل ما تكتسبه بعض الوحدات المعجميّة من قيم دلالية جديدة تسمح بظهورها في سياقات أخرى لم تتحقق فيها من قبل .

وقد عالجت أغلب الدراسات اللغوية الحديثة هذه القضايا بالاستناد إلى عدد من التصورات بشأن التغير الدلالي في علاقته بالمعجم . وهي تصورات ترتبط بتعريف الوحدات الدلالية الحادثة أو المولدة وبالتغيير المعجمي ، وما يوحد هذه التصورات في إطار عام هو أنها لا تكادُ تخرج عن كونها تصورات قاموسيّة لقضايا التغير الدلالي تاريخيا . وأبرز سمة تُسنَد إلى الوحدة التي تغيرت دلالتها وفق هذا التصور القاموسي هي جدتها . فالوحدة الطارئة والمولدة هي وحدة جديدة . وتجد هذه السمة ما يبررها داخل هذا التصور القاموسي استنادا إلى استعمال معين لمفهوم "المعجمة". وهو مفهوم يشير به أصحاب التصور القاموسي إلى عمليّة انتقال الوحدة أو الدلالة الجديدة إلى دلالة معروفة (34) . وهذا يعني أن ما يسمح بمعجمة أو تدوين الدلالة الجديدة في القاموس هو نجاحها في اختبار المقبولية (35) الذي يرهن باستعمالها وشيوعها وتواترها على ألسنة المتكلمين . فمفهوم "المعجمة" هذا هو الذي يفسر مفهوم الجدّة كما أسند إلى الدلالات والوحدات المتغيّرة في مقابلتها بالدلالات والوحدات المثبتة والمتحققة والمألوفة . وسمة المعجمة هذه هي التي

---

(34) انظر محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1987 ، ص ص 39 – 40 .

(35) Acceptability.

تكرّسُ معايير القبول والاستعمال المتواتر ، والتي تتيح إثبات الجديد والمتغير في القاموس ي إطار هذا التصور القاموسي لمفهوم التغير الدلالي .

وقد احتكم أصحاب هذا التصور القاموسي إلى التحديد السمي في مقابلاتهم بين المثبت من الوحدات والجديد منها . إذ بالنظر إلى ما فقدته الوحدات من سمات دلالية وما اكتسبته من سمات أخرى صنفوا الوحدات إلى مستعملة أو جديدة أو مولدة . والتصور القاموسي لظاهرة التغير الدلالي في المعجم يتقابل بالنظر إلى فرضياته وأسسه النظرية حول هذه الظاهرة مع تصور آخر يتأسس على فرضية القدرة المعجمية (36) . وهو تصور يربط استنادا إلى هذه الفرضية حكم "الجِدّة" المحتمل بتحديد الخصائص الصرفية الدلالية للوحدات المعجمية . ولذلك فهو لا يصنّف الوحدات والدلالات بحسب اعتبارات الشيوع والاستعمال إلى مثبتة مألوفة أو "جديدة" ، وإنما إلى مطردة وغير مطردة أو ممكنة وغير ممكنة . فالوحدات والدلالات بناء على هذا التصور وحدات ودلالات ممكنة . وهي لذلك افتراضية ولا تمتلك عمرا خاصا بها ، لأن عُمرها هو عمر المبادئ والقواعد التي تسمح بتوليدها وإخراجها من طور الإمكان إلى طور التحقق الفعلي (37) .

كما يقتضي هذا التصور الذي ربط الدلالات الممكنة بمبادئ نسقية قابلة لإعادة الإنتاج ضابطا آخر في معجمة وحدة من الوحدات وهو مدى قدرة النسق الدلالي على توليدها باعتبارها دلالات ممكنة داخل هذا النسق وليس مدى "ظهورها" أو شيوعها في الاستعمال . ويتضمن اعتماد هذا الضابط الجديد تخليص هذه الدلالات المركزيّة من الخواص التعريفية أو من فقر "السمات" التي تنضاف إليها أو تعوضها أو تسقط منها .

فالتحديد بالسمات والخصائص ضمن التصور القاموسي كما أسلفنا عرضه لا يدرك بعض الاطرادات الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر غير مدوّن في القاموس أي غير "ممعجم" ، لأن القاموسيين يعمدون إلى الوحدات الدلالية التي تظهر في سياقات جديدة باعتبارها مولدة وغير مألوفة أي جديدة فيسجلونها في القاموس على هذا الأساس ، معتمدين

---

(36) La compétence lexicale

(37) محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 42 .

مقياس الشيوع والتواتر واجتيازها لاختبار القبول ، حتى يسمحُوا "بمعجمتها" . في حين أنها بنيات دلالية وإن لم تكن متحققة فرضا في بنيات محددة ومألوفة فهي بنى ممكنة وطبيعية ، بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية ما لنسق معجم من المعاجم ، وبالنظر أيضا إلى مبدإ دلالي يسمح بتوسيع دلالات الوحدات المعجمية تاريخيا ، من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة أو اشتقاق صيغ جديدة من صيغ مثبتة ومعروفة في المعجم . ويستثمر هذا التصور الجديد الذي يستند إلى فرضية القدرة المعجمية عطاءات المقاربات الدلالية العرفانية والتصورية التي بدأَتْهَا أعمال إلينور روش [38] واستكملتها أعمال جاكندوف [39] ولايكوف [40] في اشتغالها بمفاهيم المقْوَلة والطراز والتصور والإدراك .

منية الحمامي

كلية الآداب والفنون والإنسانيات– جامعة منّوبة

---

(38) Rosch, E., Lloyd, B. (éds), (1978) : Cognition and Categorization,, Hillsdale (N. -J), L. Erlbaum

(39) Jackendoff, R.,1983: Semantics and Cognition, MIT Press.

(40) Lakoff, G., 1988: Cognitive Semantics, in: Eco, U. and Violi, P. (eds) : Meaning and Mental Representations, Indiana Univ. Press.

الملحق الأوّل :

في "المعجم العربيّ التاريخيّ"

نصّ تقرير مقدّم إلى وزارة التربية والعلوم بتونس حول المشروع

تقديم :

نظّمت جمعيّة المعجميّة أيّام 14 و15 و16 و17 نوفمبر من سنة 1989 ندوهّا العلميّة الدوليّة الثانية حول موضوع "المعْجم العربي التاريخي : قضاياه ووسائل إنجازه" ، وقد شارك في الندوة باحثون متخصّصون في قضايا المعجم من تونس والجزائر والمغرب وليبيا ومصر والأردن وسوريا والعراق والإمارات العربيّة المتحدة واليمن والبحرين وفرنسا وإسبانيا وانغلترة ، وقد صدرت وقائع الندوة في العددين 5 و6 (1989 – 1990) من "مجلّة المعجميّة" . وقد تكوّن إثر الندوة فريق بحث من الجامعيّين التونسيّين ينتمي جلّهم إلى جمعيّة المعجميّة ، وتقدّم الفريق إلى وزارة التربية والعلوم بمشروع بحث في نطاق مشاريع البحث العلمي التابعة للمؤسسة الوطنيّة للبحث العلميّ ، وقد قُبِل المشروع وأُطلِق عليه اسم "مشروع المعجم العربي التاريخي" وأُعطِي رقم S3 90 FLM . وشرع فريق البحث – بعد أن حصل على ميزانيّة أولى لسنتي 1990 و1991 – في العمل منذ أوائل سنة 1990 ، وهو يتكوّن من الأساتذة :

1 – محمد رشاد الحمزاوي : مديرا للمشروع .

2 – عبد القادر المهيري : نائبا للمدير .

3 – إبراهيم بن مراد : منسّقا لأعمال الفريق .

4 – عبد الستار جعبر : عضوا باحثا .

5 – فرحات الدّريسي : عضوا باحثا .

6 – منجيّة منسيّة : عضوة باحثة .

وقد أعدّ الفريق مشروع ميزانيّة ثانية سنة 1992 تقدّم به إلى وزارة التربية والعلوم ، وأعدّ مع المشروع تقريرا عاما حول "برنامج البحث" عرّف فيه بالمشروع وخاصّة بأهدافه ومنهجيّته ومراحل إنجازه ، وننشر فيما يلي هذا التقرير لما له من قيمة إخباريّة وتوثيقيّة :

المعجم العربيّ التاريخيّ

برنامج البحث

1 – ماهية البرنامج :

جوهر هذا البرنامج هو وضْعُ معجم تاريخي للغة العربيّة . وهو معجم عامّ يقوم أساسا على التأريخ لألفاظ اللغة ولمعانيها ، وتحديد أصولها الاشتقاقية أو الافتراضية ، وتبيان ما طرأ عليها من التحوّل والتطوّر (في الأصوات والأبنية والدّلالات) عبر عصور العربيّة كلّها وفي كلّ الأمصار التي استُعْمِلَتْ فيها ، منذ القرن الثالث الميلادي على الأقلّ إلى العصر الحاضر . وسيعتمد في جمع مدوّنة هذا المعجم على النصوص العربيّة المكتوبة ، سواء على نقائش أو على صحف ، مطبوعة كانت أو مخطوطة ، على اختلاف أجناسها والمعارف التي تنتمي إليها ، وستشتمل المدوّنة على مختلف مستويات اللغة التي تظهرها النصوص المستقرأة ، من عربيّ فصيح ، وعربيّ مولّد ، وعربيّ عاميّ قد دوّنته كتب اللحن والتصويب اللغوي ، وأعجميّ مقترض . وللنصوص في وضع هذا المعجم التاريخي الأهميّة الكبرى . فهي مصادر التأريخ لأنّ التّأريخ لوحدات المعجم ليس تأريخا لأوّل ظهور لها في اللغة عامة ، بل لأوّل استعمال لها في نصّ مكتوب ، ثمّ إنّ التأريخ لتطوّر دلالات تلك الوحدات المعجميّة يكون حسب ما اكتسبته من معان في السياقات التي وردت فيها النصوص الشواهد .

2 – الإشكاليّة :

إنّ انجاز معجم عربيّ تاريخيّ شديدُ الصعوبة بدون شكّ . فإنّ العربيّة تكاد تكون اليوم اللغة الحيّة الوحيدة التي مضى عليها في الاستعمال أكثر من عشرين قرنا دون أن يلحق قواعدها وقوانينها العامّة تغيير ذو بال . إلا أنّ نظامها المعجمي لم يكن له الاستقرار الذي كان لأصواتها وأبنيتها وتراكيبها النحويّة. فقد كان – ولا يزال – كَشْفًا مفتوحًا يتطوّر ويتجدّد باستمرار بما يضاف إليه من وحدات معجميّة جديدة سواء بواسطة التوليد أو بواسطة الاقتراض . إلا أنّ معجم العربيّة المدوّن – أي معاجم اللغة – لم يصف وصفا صادقا المستعمل من ألفاظها . فإنّ المعاجم العربيّة – القديمة والحديثة – تصنّف مفردات اللغة صنفين : صنفا قديما يُعَدّ فصيحًا ينتهي زمنه الذي يسمّى "عصر الاحتجاج" بأواخر القرن الرابع الهجري في البوادي العربيّة ، وبأواخر القرن الثاني في الحواضر والأمصار ، وصنفا ثانيا يُعَدُّ من المُوَلَّد الذي لا يُعْتَدُّ بفصاحته لأنّه لم يُرْوَ عن الأعراب الفصحاء الذين عُدُّوا مصادر اللغة دون غيرهم ، ولذلك أهمله مؤلّفو المعاجم اللغويّة العامّة القديمة ولم يعترف المحدثون إلاّ بالقليل منه ، فكانت معاجمنا اللغويّة في مجملها إذَنْ معاجم منقوصة لأنّها لم تدوّن العربيّة الحيّة المتطوّرة التي استعملت في مختلف عصورها وأمصارها بعد القرن الثاني الهجري ، بل كادت تكتفي بما دوّنه علماء اللغة قبل سنة 400 للهجرة .

3 – المبرّر :

ومن أجل ذلك كلّه وجب أن يُوضَع المعجم اللغويّ التاريخيّ الاستيعابيّ الذي يجمع شتات مفردات العربيّة – ما دُوِّنَ منها في المعاجم وما لم يُدَوَّن – وأن يؤَرَّخَ لظهورها في الاستعمال ولظهور ما حدث من تطوُّرٍ في معانيها بحسب ما توفّره النصوص من الشواهد والسياقات . فإنّ هذا المعجم التاريخيّ إذن ضروريّ ليكون بمثابة "معجم المعاجم" الذي يُؤرِّخ للغة العربيّة وللفكر الذي عبّرت عنه ، ويكون مصدرًا للمعجميّة العربيّة عامّة ، إذ سيجد فيه المعجميُّون المحدثون مادّة علميّة للبحث والتأليف المعجميين ، بل إنّه سيكون

مصدرًا للمصطلحيّة العربيّة أيضًا إذ سيجد فيه المصطلحيّون المحدَثونَ ما وُلِّدَ في العربيّة من المصطلحات العلميّة والفنيّة في القديم والحديث .

4 – منزلة البرنامج في النطاق الوطني والنطاق العالميّ :

هذا المعجم لم يُنجز منه شيءٌ بعْدُ في العربيّة ، وقد حاول المستشرق الألماني أوغست فيشر في فترة ما بين الحربين أن ينجز منه ما استطاع بحسب ما توفّره له النصوص في عصره ، لكنّه توفّي ولم ينجز منه إلا جزءا . وقد نشر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة بَعْضًا من حرف الألف ، وليس ما نُشِرَ بدالٍّ على أنّ عمل فيشر كان عملا معجميًا تاريخيًا بحقّ لأنّهَ لا يؤرّخ للمفردات ولا لمعانيها ولم يُعنَ بتطوّرها عبر العصور وفي مختلف الأمصار ، فإن فيشر قد اقتصر في جمع مدوّنته على عربيّة العصر الجاهليّ والقرون الهجريّة الثلاثة الأولى . وانجاز المعجم العربي التاريخي إذن تتجاوز أهمّيته النطاق الوطني التونسيّ ليتنزل تنزيلا قوميًا عربيًا بل عالميًا لأن العربيّة اليوم لغة حيّة عالميّة يستعملها أهلها الناطقون بها وغيرهم في أنحاء العالم . وقد كان المحدثون وما زالوا يتهيّبون البدء فيه لصعوبته وعدم التهيؤ لمثله لغويًا ومنهجيًا ، ولا شكّ أن لتونس فضل السّبق إلى الاهتمام به ومحاولة انجازه ، فإنّه سيكون مشروعها العلميّ الكبير الذي تسهم به إسهامًا لا نظير له في خدمة اللغة العربية في العصر الحديث .

5 – التخطيط :

ليس المعجم العربي التاريخي بحثًا علميًّا عاديًّا قائمًا على موضوع بعينه يمكن التخطيط المفصّل لأجزائه وعناصره ، بل هو مثل كلّ معجم لغويّ استيعابيّ يشتمل على مدوّنة معجميّة مكوّنة من مداخل رؤوس — هي الجذور — ومداخل فروع هي مفردات اللغة قد جُمِّعَتْ تجميعًا وُرُتِّبَتْ وعُرِّفت ترتيبًا وتعريفًا معينين . ويمكن اعتبار كلّ حرف من حروف المعجم التي ترتب بحسبها المداخل المعجميّة بابا من أبواب الكتاب أو جزءا من أجزائه أو عنصرًا من عناصره . لكن مرحلة التأليف — أي الوضع — تالية لمرحلة تكوين المدوّنة ، أي الجمع ، والمرحلة الأولى نفسها تجزأ إلى مراحل لأنّ جمع المدوّنة أعسر من

ترتيب وحداتها وتعريفها ما لم يعتمد على العمل الحاسوبي المتطوّر (باستعمال برنامج عربيّ على السكنير) ، وليس ذلك – فيما يبدو – بمتيسّر الآن في العربيّة .

6 – الأهداف :

ولتأليف المعجم العربيّ التاريخيّ أهداف كثيرة ، من أهمّها ثلاثة :

6 – 1 . أوّلها هدف لسانيّ معجميّ . فإنّ من غايات المعجم العربي التاريخي الأساسيّة أن يستوعب ما استُعْمِلَ في نصوص العربيّة كلّها من مفردات لغويّة ، فيدوّن متن اللغة العربيّة إذن تدوينًا استيعابيًّا بعيدًا عن المُفاضلة بين عصور العربيّة أو الأمصار التي استُعْمِلت فيها ، أو النصوص التي اشتملت عليها ، أو الكتّاب الذين أنشأوا تلك النصوص . فهو إذن معجم يربط حاضر اللغة بماضيها ، ويُزيلُ الحواجز التي كانت ولا تزال تُقام باسم الفصاحة ليدلّ على أنّ الفصاحة لم يختصّ بها عصر بعينه أو مصر دون آخر ، ويظهر العربيّة لغة حيّة متطوّرة وليست مجرّد لغة بدويّة أعرابيّة معبّرة عن واقع قديم قد ازدهر قبل القرن الثاني الهجري خاصّة . ومن أهمّ ما يغنمه المعجم العربيّ من هذا العمل هو الكشف عن الآلاف من الوحدات المعجميّة التي كانت تعدّ من المولّد لظهورها بعد القرن الثاني الهجري في الحواضر والأمصار ، فلم يعترف بها مؤلفو المعاجم اللغويّة العامّة ، ولم يدوّن منها مؤلفو المعاجم العلميّة والفنيّة – القديمة والحديثة – إلا القليل . وهذا الرّصيد الجديد نفسه ذو أهميّة كبرى لأعمال المعجميين والمصطلحيين المحدثين لأنهم سيجدون فيه وسيلة عمل ثمينة سواء لتأليف المعاجم المختصّة العلميّة والفنيّة الحديثة أو لانجاز الأعمال المصطلحيّة الحديثة التي مازالت تُحْوِجُ – في مختلف مجالات العلوم والفنون – إلى الاطلاع على التراث المصطلحي العربي القديم .

6 – 2 . والهدف الثاني فكريٌّ حضاريٌّ . فإن التأريخ لمفردات اللغة – سواء كانت ألفاظا عامة أو مصطلحات – وتتبع تطوّر دلالاتها ومعانيها ومفاهيمها عبر التاريخ يهيّئان معرفة أعمق وأدقّ بالفكر العربي الإسلامي وبمختلف التيّارات والمذاهب التي انبنى عليها وتكونت منها أسس الثقافة العربيّة الإسلاميّة بروافدها العربيّة الصرف والأعجميّة المقترضة .

6 – 3 . والهدف الثالث بيداغوجي تربويّ . فإنّ للمعجم المدرسيّ دورًا أساسيًّا في فهم النصوص وتوضيح معاني المفردات ومفاهيمها ، وتكوين ملكة التعبير عند المتكلّم . ولذلك فإنّ تأليفه يقتضي منهجًا مُحكمًا سواء في جمع المفردات التي تكوّن مدوّنته الأساسيّة أو في ترتيبها وتعريفها . لكن الغالب على المعاجم المدرسيّة الحديثة الاضطراب في المنهج إذ أن معظم اعتماد مؤلفيها على المعاجم القديمة التي تقف بالعربيّة – كما ذكرنا من قبل – عند عصر بعينه . ونعتقد أن للمعجم العربيّ التاريخيّ دورًا بيداغوجيًّا مهمًّا لأنّه بما يشتمل عليه من وحدات معجميّة مؤرّخة موثّقة ومن دلالات دقيقة سيكون مصدرًا لا غناء عنه لوضع المعجم المدرسي المحكم الدقيق في معالجته لمفردات اللغة .

7 – المنهجيّة :

قد شغلت قضيّة المنهجيّة التي ستعتمد في تأليف المعجم العربيّ التاريخي فريق العمل طيلة سنتي 1991 و1992 وأوائل سنة 1993 ، وقد خُصّتْ وحدها بخمس وثلاثين حصّة عمل (ينظر فيما يلي (8 – 1 – 3) . وقد انتهى الفريق إلى وضع منهجيّة عامة في وضع المعجم – بعد الانتهاء من مرحلة الجمع – تتلخّص في ما يلي :

7 – 1 . مسألة ترتيب المداخل : يتبع الترتيب الألفبائي العادي بحسب تتابع الجذور الأصول – معراة من الزوائد – بالنسبة إلى المداخل العربيّة ، وبحسب أوائل الحروف في المداخل الأعجميّة المقترضة فلا تعامل هذه معاملةَ المداخل العربيّة في الترتيب ولا تُخْضَعُ إذن لنظام الجذور . والمداخل نوعان : أوّلهما تمثّله "المداخل الرؤوس" وهي الأصول التي تتولّد منها الصّيغ المشتقّة . وثانيهما تمثله "المداخل الفروع" وهي المفردات المفسرة بعد كلّ "مدخل رأس" .

7 – 2 . مسألة التعريف : تقسم مادّة كلّ مدخل في التعريف إلى ركنين بحسب نوعي المداخل المذكورين في الفقرة السابقة :

7 – 2 – 1 . الرّكن الأوّل خاصّ بالمداخل الرؤوس ، ويعتني فيه بأمرين : الأوّل : هو تأصيل المدخل بذكر أصله السامي اعتمادًا على الجذور الساميّة ذات الصّلة به ، أمّا إذا

كان أعجميًّا مقترضًا فيذكر أصله الأعجميّ واللغة التي اقتُرض منها ؛ والثاني : هو ذكر دلالة المدخل الأصليّة ، فإذا كان عربيًّا اعتمد في ذكر دلالته على معجم "مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس وعلى "معجم الجذور السامية" (Le Dictionnaire des Racines Sémitiques) لدفيد كوهين (David Cohen) ، وإذا كان أعجميًّا اعتمد في ذكر دلالته على المعاجم الاقتراضيّة التي اهتمّت بالعربيّة وعلى معاجم اللغات المقْرِضَة .

7 – 2 – 2 . والرّكن الثاني خاصّ بالمداخل الفروع ، ويُتَدَرَّجُ في ذكر هذه المداخل بحسب العائلات الدلاليّة . ويُتَدَرَّجُ في ذكر كلّ "عائلة" بحسب تتابع صيغها الصرفيّة ، من الفعل الثلاثي المجرّد (اللازم والمتعدّي) والمزيد (بحرف وبحرفين وبثلاثة) فالرباعي المجرّد والمزيد (بحرف وبحرفين) إلى الصفات والأسماء . ويُذكر بعد كلّ مدخل فرعيّ تاريخ ظهوره الأوّل في نصّ من النصوص بالتأريخ الدّقيق إذا كان تاريخ إنشاء النصّ معلومًا ، أو التأريخ التقريبي اعتمادًا على تاريخ وفاة صاحب النصّ إذا كان التاريخ غير معلوم . ويتلو التأريخ شرح المدخل الفرعي والشاهد الأقدم الذي ورد فيه .

8 – مراحل الإنجاز :

8 – 1 . تعود فكرة الشروع في إنجاز هذا المعجم إلى سنة 1990 عندما أنشئ في نطاق المشاريع الوطنية للبحث العلمي (PNR) التابعة للمؤسسة الوطنيّة للبحث العلميّ "مشروع المعجم العربي التاريخي" (رمز S3 90 FLM) وقد أعطي ميزانية للعمل في مرحلة أولى مدتّها سنتان (1990 – 1991) . وقد أعانت وزارة التربية والعلوم المشروع مشكورة – إيمانا منها بأهميّته وقيمته – إعانة خاصّة فأعطته مقرًّا للعمل هو الطابق الأرضي من البناية الموجودة في ساحة علي الزواوي (عدد 3) بالعاصمة . وقد استغرقت تهيئة المقرّ – وخاصّة تبييضه وإعادة تزليجه – أكثر من السنة ، فلم يتسلّمه المشروع إلاّ في أواخر سنة 1991 ، ولم يتمكّن فريق العمل من تنظيم اجتماعاته الدوريّة إلاّ بداية من سنة 1992 . وقد عُني الفريق أثناء هذه المرحلة الأولى المنقضية بثلاث مسائل :

8 – 1 – 1 . أولاها هي المصادر : فقد وضع أعضاء الفريق قوائم موسعة في مختلف فروع المعرفة للنصوص التي ستعتمد مصادر في الاستقراء . ولم يخلُ إعداد هذه القوائم

البيلوغرافيّة من الصعوبات لأنّها اشتملت على المخطوط وعلى المطبوع . وقد روعي في المخطوطات أن تكون ذات قيمة وخاصّة من حيث صحّتها ودقّتها وقربها من مؤلفيها ، وروعي في المطبوعات أن تكون مما نشر نشرًا محقّقًا تحقيقًا علميًّا دقيقًا يضمن صحّة النصّ وسلامته من الخطأ والتحريف .

8 - 1 - 2 . وثانية المسائل هي التجهيز : فقد جُهِّزَ مقرّ المشروع — في نطاق الميزانيّة التي تقرّرت له في مرحلته الأولى — بحاسوبين وبآلة نساخة وعشرة رفوف مكتبيّة وبمكتبة تشتمل على 315 عنوانا . وجلُّ الكتب المشتراة من المصادر الأصول التي أثبتت في قوائم المصادر وبعضها مراجع معِينَة على البحث والتوسع والتعمق فيه ، وقد أسهمت جامعة تونس الأولى للآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة مشكورة في تجهيز مقرّ المشروع فأعانته بطاولة اجتماعات ومكتب إداري وخزانة حديديّة وثلاثة عشر كرسيًّا .

8 - 1 - 3 . وثالثة المسائل هي المنهجيّة : وقد شغلت فريقَ العمل منذ أوائل 1991 . وخصّها وحدها حتى أوائل 1993 بخمس وثلاثين حصّة عمل نظر خلالها في المنهجيّات المعتمدة في جملة من محاولات التأليف المعجمي التاريخي أو الشبيه بالتاريخي السابقة ، وفي جملة البحوث المنهجيّة الوصفيّة والتحليليّة الخاصّة بإنجاز المعجم العربي التاريخي ، فناقش الفريق مقدّمات عشرة من المعاجم الحديثة ودرس نماذج من مداخلها المعجميّة ، والمعاجم العشرة هي :

1) المعجم التاريخي لأوغست فيشر في ما نشره منه مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

2) المعجم الكبير لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة .

3) المستدرك على المعاجم العربيّة (Supplément aux Dictionnaires Arabes) لرينهارت دوزي R. Dozy .

4) معجم العربيّة الفصحى (Worterbuch der Klassischen Arabischen Sprache) لجماعة من المستشرقين الألمان .

5) معجم أكسفورد الانغليزي (Oxford English Dictionary).

6) معجم لتري (Littré) الفرنسي .

7) مكنز اللغة الفرنسيّة (Trésor de la Langue Française) .

8) المعجم التأصيلي التاريخي الجديد (Nouveau Dictionnaire Etymologique et Historique) الصادر عن مؤسسة لاروس الفرنسيّة .

9) روبار الكبير للغة الفرنسيّة (Grand Robert de La Langue Française) .

10) معجم اللغة الفرنسيّة التاريخي (Dictionnaire Historique de la Langue Française) الصادر سنة 1992 عن مؤسسة روبار (Robert) الفرنسيّة .

وأمّا البحوث المنهجيّة التي خصّها فريق العمل بالنظر فقد نشرت في العدد المزدوج من مجلّة المعجميّة ، 5 – 6 (1989 - 1990) . وهو مشتمل على وقائع الندوة العلميّة الدوليّة الثانية التي نظمتها جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس سنة 1989 حول "المعجم العربي التاريخي: قضاياه ووسائل إنجازه"، وقد نظر الفريق في خمسة بحوث فناقشها وأفاد منها ، وهي – حسب ترتيبها في المجلة – :

(1) "تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربيّة : المبادرات الرائدة" للأستاذ محمد رشاد الحمزاوي .

(2) "اللفظ الأعْجمي في معجم العربيّة التاريخي : ملاحظات حول قضيّتي الجمع والوضع" للأستاذ إبراهيم بن مراد .

(3) "بعض الإشكالاَت المنهجيّة الخاصّة بالمعجم العربي التاريخي" للأستاذ الطيب البكوش .

(4) صعوبات الاستشهاد الشعري في المعجم العربي التاريخي" للأستاذ شوقي ضيف .

(5) "إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي" للأستاذ عبد القادر المهيري .

وقد شرع فريق العمل بعْدُ في إعداد "الجذاذة النموذجية" بإعداد مدخل من مداخل المعجم إعدادًا منهجيًّا كاملا ، وقد اختار البدء بمدخل "عقل" لوضوح مشتقاته وتطور معانيها .

2 – 8 . وستتلو المرحلة الأولى مراحلُ ، لأنّ المعجم العربي التاريخي – كما ذكرنا – ليس بحثا علميًا محدّد الموضوع يمكن إنجازه في وقت قصير بل هو عمل طويل النفس

يحاول استيعاب كلّ ما دوّنته النصوص من كلام العرب ، قديمه وحديثه . والمرحلة الثانية إذن هي السنوات الثلاث التالية للمرحلة الأولى، أي سنوات 1993 و1994 و1995 . وسيُواصَلُ خلال سنة 1993 النظرُ في المنهجيّة وذلك بإعداد جذاذات نموذجيّة لأربعة مداخل ، اثنان منها عربيان واثنان أعجميّان مقترضان . ويقترح فريق العمل يومَيْن دراسيّين — أو ثلاثة — في تونس خلال شهر فيفري أو مارس 1994 يشارك فيهما فريق العمل كلّه ويدعى إليهما ثلاثة معجميّين (أحدهم من تونس والثاني من البلاد العربيّة والثالث من أوروبا من المستشرقين المشتغلين بالمعجميّة العربيّة) لتقويم الجذاذات وإقرار القواعد المنهجيّة النهائيّة التي تعتمد في بقيّة العمل سواء في جمع المدوّنة أو في وضعها في المعجم ، ثم تصرف الجهود بعد ذلك خلال السنتين المتبقّيتين من المرحلة الثانية إلى استقراء النصوص الجاهليّة ونصوص المخضرمين والنص القرآني والحديث النبوي ، ووضع مفرداتها جميعا في جذاذات مستوفية للركنين المنهجيين اللذين ذكرناهما قبل ، وإذن فإن المرحلة الثانية ستكون لإقرار القواعد المنهجيّة — فإن للمنهجيّة الدور الحاسم في تخليص المعجم كله من النقائص — والتأريخ لمعجم العربيّة الجاهليّة وعربيّة المخضرمين والقرآن الكريم والحديث النبوي .

على أنّ عمل الفريق — بالوسائل المتوفرة الآن — غير كاف وحده لتحقيق النتائج المنتظرة في المرحلة الثانية . والفريق — إذن — في حاجة إلى الدعم بميزانية قويّة تكون كافية لحاجات البرنامج في هذه المرحلة ، وقد قدّر الفريق تلك الميزانيّة تقديرًا محكمًا في مطلب التمويل .

مارس 1992

حرّرَه إبراهيم بن مراد

منسّقُ أعْمَال فريق "المعْجم العربيّ التاريخيّ"

الملحق الثاني :

نصّ وثيقة أُعدّت لاتّحاد المجامع اللّغويّة العلميّة العربيّة حول "مسوّغات مشروع المعجم التاريخي للغة العربيّة" :

المعْجَمُ التّاريخيّ للّغة العربيّة :
مُسَوِّغاتُ المشْروع

تُعَدّ اللغَةُ عامّةً أهمَّ مُعَبِّرٍ عن هُوِيّة الجماعة اللغوية التي تَتكلّمُها ، وأقوى شاهد على تاريخها الفكريّ والحضاريّ ، وصلات التأثر والتأثير بينها وبين الجماعات اللغوية الأخرى . وقد تحقق ذلك كله في اللغة العربية، ولكن يضاف إليه أنها لغة أمّةٍ ذات امتداد واسع في الزمان وفي المكان ، وهي لسان كِتابها الكريم ، والحافظ لوحْدتها ، والحامل لثقافتها ، وهي أقدَم اللغات الحيّة تاريخًا . فهي اللغة الحيّة الوحيدة اليوم التي مضى عليها في الاستعمال أكثر من عشرين قرْنًا دون أن يلحق نظامها وقوانينها العامّة تغيير يذكر . ثم هي من أوْسَع اللغات مادة ، وأغناها رصيدًا معجميًا ، وأقدرها على التعبير عن المستحدث من المفاهيم والأشياء ، يشهد بذلك التراث العربي الإسلامي الذي كتب بها عبر عصور طويلة ، لم تشهد خلالها جمودًا ، بل تجددت فيها وسائل التعبير ، وتعدّدت فيها الأساليب ، وتطورت فيها الدلالات ، فاكتسب كثير من الألفاظ والتعابير معانيَ جديدة . ولم يكن لنظام معْجمها إذن من الاستقرار أو التحوّل البطيء ما كان لأصواتها وأبنيتها وتراكيبها النحويّة ، بل إنّه كان وما زال كشفًا مفتوحًا يتطور ويتجدد باستمرار ، مواكبًا لتطوّر حاجات الأمة العربية إلى التعبير وتجدّدها حسب ما يطرأ على واقعها من التطور والتجدّد . على أن معاجمنا العربية القديمة والحديثة لم تصف ذلك التطوّر ، فلقد كان جل مؤلفيها وما زالوا نَقَلةً يعتمد لاحقهم على سابقهم فيعيد تدوين ما سبق تدوينه ويهمل ما استجدّ من

الاستعمال اللغوي في عصْرد . ولا شكّ أن هذا المنْزع إلى التأليف المعجمي لا تقره قوانين تطوّر اللغة ، ولا يدل على أن اللغة الموصوفة لغة حيّة واسعة الانتشار . وقد صار من الضروري لذلك ونحن نريد للعربية أن تكون في منزلة اللغات الحيّة الواسعة الانتشار ، أن يَتتبّعَ التأليفُ المعجمي العربي الحديث تَطوّر ألفاظها ودلالاتها بتحديد أزمانها التاريخية وضبط ما طرأ عليها من التغيير عبر العصور ، وتبيين الوشائج والصلات التي تربط بين الألفاظ والألفاظ ، وبين الدلالات والدلالات ، والإفادة من هذه الثروة اللغويّة الضخمة في فهم النصوص ، وفي إحْياء ما له قابليّة الإحياء منها لتوظيفه في التوليد المعجمي اليوم للتعبير عن المفاهيم العلمية والحضارية .

والمعجم الذي يَقدر على تتبّع تطوّر الوحدات المعجمية ودلالاتها عبر التاريخ هو المعجم التاريخي . والمعجم التاريخي للغة العربية هو المعجم اللغويّ العام الشامل الذي يجمع أشتات الوحدات المعجميّة العربية — ما دوّن منها في المعاجم وما لم يُدوّن — وأن يؤرخ لظهورها في الاستعمال وما طرأ على دلالاتها من التطوّر بحسب ما تُوفّره النصوص . فإن النصوص هي مصادر التأريخ لأن التأريخ لوحدات المعْجم ليْس تأريخًا لأول ظهورٍ لها في اللغة عامة بل هو تأريخ لأوّل ظهور لها في نص مكتوبٍ ، قد يكون نقيشَةً وقد يكون صحيفةً ، وقد تكون الصحيفة مطبوعة وقد تكون مخطوطة ، وتُعْتَمَدُ النصوص المتوفرة بمختلف أجناسها ومختلف المعارفِ التي تمثّلها ، ومختلف العصور والأمصار التي كتبت فيها .

ولقد اهتم المحدثون بمسألة المعجم التاريخي للغة العربية فكان من شواغل مجمع اللغة العربية بالقاهرة منذ إنشائه ، والمجمعُ هو الذي شجّع المستشرق الألماني أوغست فيشر في تأليفه ما سماهُ معجمًا تاريخيًا للغة العربية ، واحتفظ بعدد من جذاذاته ونشر عيّنة منه تَصْحَبُها مقدمةٌ لغويّةٌ جيّدة في التأليف المعجمي . لكن الخشية من الإقدام على إنجاز المعجم التاريخي قد بقيت بين العرب كبيرةَ طيلة القرن العشرين تقريبًا . فإن المعجم العربي تعْسرُ معالجته التاريخية عسْرًا شديدًا نظرًا إلى امتداد استعمال العربية في الزمان وفي المكان . لكنَّ أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين قد عرفتا بوادر اهتمام حقيقي

بإنجاز المعجم التاريخيّ فاهتمّت به جمعية المعجمية العربية بتونس منذ سنة 1989 فخصّته بندوتها العلمية الدولية الثانية (نوفمبر 1989) التي نشرت أعمالها في العدد المزدوج 5 ـ 6 (1989ـ1990) من مجلتها العلمية "**مجلة المعجمية**" ، ثم أنشئ بعَيْد ذلك بتونس – في بداية سنة 1990 – مشروع وطني للبحث تموّله الدولة اسْمُه **المعجم العربي التاريخي** ، وكان أعضاء جمعية المعجمية المكونين لفريق البحث فيه، لكنّ هذا المشروعَ قد توقف سنة 1993 دون أن يتسع له الوقت لتحقيق نتائج علمية حقيقية ، ثم بعث سنة 1996 مشروعٌ وطنيٌّ للبحث جديدٌ اسمه "**مدوّنة المعجم العربي التاريخي**" قد موّلته الدولة هو أيضًا وعمل فيه أعضاء من جمعية المعجميّة هم في الوقت ذاته أساتذة جامعيّون . وقد استطاع هذا المشروع – بدعم من جمعية المعجمية – أن يضع خلال السنوات الثماني المنقضية المدوّنة المعجمية المؤرّخة للعصر الجاهلي باستقراء النصوص الشعرية خاصة ، المنتمية إلى أربعة قرون : من حوالي سنة 200 م إلى سنة 609 م ، أي انطلاقًا من أقْدَمِ ما عُثِرَ عليه من النّصوص الموَثّقة حتى وفاةِ الشاعر زُهير بن أبي سُلمى التي سبَقَت البَعْثة النبويّة الشريفَة بسَنَتَيْن .

ثم صرَفَ اتحادُ المجامعِ اللغَويّة العلمية العربية إلى المعجم التاريخي عنايته بداية من سنة 2001 فكوّن في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من 6 إلى 8 نوفمبر 2001 **لجنة المعجم العربي التاريخي** . وإذن فإنه يجوز لنا الآن أن نقول إن اهتمام العرب الفعلي بإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية قد بدأ يتحقّق .

والحقّ أن لإنجاز هذا المعجم مسوّغَاتٍ كثيرةً منها ما أشير إليه فيما تقدم من القوْل ، ومنها ما نريد إجمال القوْل فيه فيما يلي :

1 ـ المسوّغات القوميّة :

(1) اللغة هي عماد القومية عند الشعوب التي تتكلّمها ، واللغة العربية – نتيجة لذلك – جزء لا يتجزأ من القومية العربية . ولا شك أن للمعجم التاريخي دورًا أساسيًا في التعبير عن تلك القومية لأنه يوحّد بين الاستعمالات المعجمية العربية في مختلف الأمصار التي استعملت فيها العربية .

(2) سيؤكد المعجم التاريخي الروابط اللغوية الجامعة بين مستعملي العربية مشرقًا ومغربًا .

(3) سيعزز المعجم التاريخي العربي انتماء العرب إلى أمتهم لأنه سيؤكد أصالة الفكر العلمي العربي الذي عبرت عنه اللغة وانتقل منها إلى اللغات الأخرى .

2 ـ المسوّغات العلميّة :

(1) أنْ تُعَامَلَ العربيةُ معاملةَ اللغات الحيّة الأخرى – كالفرنسيّة والإنغليزية اللّتين وُضِعَ لكلّ منهما معجمُها التاريخيُّ – وذلك بأنْ تُوصَفَ وَصفًا لسانيًا دقيقًا بالتأريخ لمفرداتها ولمعانيها مثلما وُصِفَ غيرُها من اللغات الحيّة .

(2) أنْ يُوصَلَ حَاضِرُهَا بماضيها فيُرْبَطَ بيْن مختلف حَلْقات استْعمالها عبر تاريخها الطويل. فهي بين اللغات الحيّة اليوم اللغةُ الوحيدة التي حافظت على وحدتها فلم تنقسم إلى قديمة وحديثة ، ولم يُداخِلْ نظامَ استعمالها العامّ تَغييرٌ ذو بال .

(3) أن يُسَدَّ الخللُ الذي غلب على المعاجم العربية منذ القديم إذْ لم يُعْنَ بإظهار وحدة اللغة بالتأريخ لمفرداتها ولمعانيها عبر العصُور لمعرفة ما طرأ في حياة اللغة من التطوّر دون أن تخرج عن نظامها العامّ .

(4) أنّ التأريخَ المعجميّ لا يَهُمّ المعجم فقط بلْ يهمّ أصْوات العربية وصرفها ونحوها أيضًا . فإن التأريخ لوحدات المعُجم يمكّن من التأريخ للأصوات والأبنية الصرفية التي تُكوّنها بحسب ما يطرأ على المفردات من التطوّر ، كما يمكّن من التأريخ للأساليب وأنواع التراكيب النحويّة .

(5) أنّ للمعجمِ التاريخي قيمة حضاريّة كبرى – إضافة إلى قيمته اللغوية – لأن التأريخ للوحدات المعجمية هو تأريخ للمفاهيم التي تحملها والأفكار التي ترتبط بها في العصور التي ظهرت فيها ، فإن المفردات – وخاصة المصطلحات – تظهر عادة بعد المفاهيم التي يُعَبَّرُ بها عنها . ولذلك فإن ظهور المصطلحات هو دليل على ظهور المفاهيم التي تنشأ في العلوم وفي الفنون .

(6) أنَّ المعجمَ التاريخي وسيلة ضرورية لتأليف بقية معاجم اللغة العربية ، فهو يخلصها من نقائص منهجية ومعرفية كثيرة وخاصة في ركن التعريف الذي يعدّ في التأليف المعجمي أهم مَا يتأسس عليه المعجم ، وهو لم يخرج في مختلف معاجمنا اللغوية عن الشرْح اللغوي البسيط بينما عناصرُه المكوّنةُ لبنيته في المعاجم الفرنسية والإنغليزية — نتيجة وجود المعجم التاريخيّ فيهما — بَلَغَتْ أكثر من عشرة عناصر .

(7) أن المعجم التاريخي يظهر بوضوح مَا بيْن اللغة العربية وغيرها من اللغات من الصّلاَت .

3 ــ المُسوّغات التربويّة التعْليميّة :

(1) سيمكّن المعْجم التاريخي للغة العربية من مراجعة المعاجم المدرسيّة الموجودة اليوم بتدقيق المعاني وإيجاد الشواهد المؤيّدة للاستعمال .

(2) سيمكّن أيْضًا من تدقيق القواعد التي تدرّس في مراحل التعليم العامّ لأن مما يؤرَّخُ له فيه الأدواتِ بمختلف أنواعها وهي الأسس في تركيب الجمل بل وفي العبارات المعجمية أيضًا . ولا شكّ أن تتبع ظهورِ الأدواتِ ومعَانيهَا عبْرَ التّاريخ مفيدٌ جدًّا لدراسة التّراكيب النّحويّة والأساليب .

(3) سيمكّن الطلبةَ في الجامِعات من إنْجَاز بحوثٍ : رسائلَ وأطروحاتٍ ، أكثرَ إحْكَامًا منْهجيًا وعلميًا، في مسائلِ المعجم النظريّة والتطبيقيّة ومسائل الصرْف والدّلالة .

4 ــ المسَوّغات الاقتصاديّة :

لقد أصبح تأليفُ المعاجم في البلدان المتقدمة وخاصة في أوروبا وأمريكا صناعة مزدهرة لحاجة الناس الماسة إلى المعاجم ، لكنها صناعة قائمة على التطبيق لنظريات لسانية في المعجمية قد أعان على ظهورها تأليف المعاجم التاريخية ، ولذلك فإن تأليف المعجم التاريخي للغة العربية سيمكّن من :

(1) تطوير التأليف المعجمي العربي عامّة، وذلك بأن تراجَعَ المعاجم الموجودة ، وخاصة إذا كانت معاجمَ مدرسية .

(2) تأليف معاجم جديدة ليس لها وجودٌ اليوم ، مثل :

ـ المعاجم التّأصيليّة ؛

ـ المعاجم الاقتراضيّة ؛

ـ المعاجم السياقية ؛

ـ معاجم العبارات المتلازمة ؛

ـ معاجم العلاقات الدلالية : كالترادف والاشتراك الدلالي والتضادّ ؛

ـ المعاجم المختصة في مصطلحات العلوم والفنون وخاصة المصطلحات التراثية .

ومن شأن هذا النشاط في التأليف المعجمي أن يشجّع على ظهور مؤسّسات اقتصاديّة مُعْجميّة متطوّرة .

إبراهيم بن مراد

عضو لجنة المعجم التاريخي للغة العربيّة

اتحاد المجامع اللغوية العلميّة العربيّة

مشروعُ
"مدوّنة المعجم العربي التاريخيّ"
(مُلخّص)

الملحقُ الثالثُ الذي نقدمه جزء كبيرٌ من نصٍّ تقرير نهائيّ كنا قد قدّمناهُ إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في شهر مارسَ سنة 2004 ، مُحرّرا بالفرنسية برغبة من المصالح المعنية بالبحث العلمي في الوزارة عندئذ ، حول مشروع البحْث الوطني "مدوّنة المعجم العربي التاريخي (من القرن الثالث إلى القرن السادس للميلاد)" (رمز V 96 SHS 01) ، وقد أشرفنا على تسييره من نهاية سنة 1996 إلى أوائل سنة 2004 ؛ وقد تَلا هذا المشروعُ المشروعَ الذي عرّفنا به في "الملحق الأوّل" الذي سَبَقَ (ص ص 185 – 194) ، وقد أشرف عليه الأستاذ محمد رشاد الحمزاوي وتواصل أربعَ سنوات (1990 - 1993) إذ توقّفَ بُعَيْدَ سفر الأستاذ الحمزاوي إلى بلاد الخليج للتدريس بداية من السنة الجامعية 1991 – 1992 ؛ ولم يكنِ المشروعُ الجديدُ الذي أنشأْناهُ مع زُملاءَ أسَاتذةٍ في كليّة الآدابِ بجامعة منّوبَة وأعضاءٍ في جمعيّة المعجمية العربية بتونس مواصلةً أو امتدادًا للمشروع القديم بل هو مشروعٌ مخالفٌ للأوّل قائمٌ على تصوّر جديد في منهج العمل والمدة الزمنية المقصودة بالتأريخ ، وعلى فريق بحث جديد .

والتقريرُ في نصّه الأصليّ مُشْتمِلٌ على خمسة عَناصرَ :

الأوّل "مُقدمة" عامّة حول العنايةِ بالمعجم التاريخي في اللغة العربية في العصر الحديث، والأسبابِ التي جعلت تلك العناية ضعيفة إذ لم يَعْرفِ التطبيقُ إلاّ محاولةً واحدةً

هي محاولة المستشرق الألماني أوغست فيشر التي لم تَكنْ عملاً معجميا تاريخيًا بحقّ ، والدّوافعِ إلى إنشاء المشروع الجديد .

والثاني حول "المنهجية" التي أقرها فريق البحث واتّبعها في الإنجاز القاموسي للمدوّنة ، وهي قائمة على الركنيْن الأساسيّين اللذين يقوم عليهما العمل القاموسي عامّة ، وهما (1) "الجمع" الذي يُعتَنَى فيه بالمصادر – مصادرِ جمْعِ المدوّنة – وبالمستويات اللغوية التي تنتمي إليها الوحدات المعجمية المُجَمّعة ؛ و(2) "الوضْعُ" الذي يُعتَنى فيه بالطريقة التي تُتَبَعُ في ترتيب المداخل في القاموس وبالتعريف المعجمي الذي يُسندُ إلى تلك المداخل .

والعنصرُ الثالثُ في "النتائج" التي حقّقها مشروع البحث ، وفيه ستة عناصر فرعيّة :

(1) المدوّنة القاموسية المؤرّخة . وفي هذا العنصر الفرعيّ تقديم عامّ للمدوّنة تَمثّلَ في ذكر قائمة بتسعين شاعر جاهليا قد عاشوا بين بداية القرن الثالث وبداية القرن السابع الميلاديين (200 – 609 م) وكانوا مصادرَ الاستقراء ، وقد ذُكِرَتْ معهم وَفَيَاتُهم التي انتهى إليها فريق البحث بعد دراسة وتمحيص خلال كامل السنة الأولى من المشروع ، وعددُ الوحدات المعجمية المداخل المسجّلة لكلّ منهم ؛ وعددُ تلك الوحدات الجمليّ المكوّن لهذه المدونة المؤرّخة 58023 وحدة قد استقلّتْ كلّ منها بجذاذة .

(2) "أفكار جديدة" قد انتهى إليها فريق البحث حول العصر الجاهلي من خلال مُعْجَمه التاريخي كما تظهره المُدَوّنة العامّة ، ومن تلك الأفكار (أ) أفكار لغوية تتّصلُ خاصة بضُعْفُ منزلة المقترضات المعجمية ، وبالخاصية "البدائية" للاستعمال اللغوي من خلال أنماط الوحدات المعجمية في مبانيها ومعانيها ، وأهمّ ما يعبّر عن تلك "البدائية" بساطة الوحدات المعجمية لأنّ الغالبَ منها في المدوّنة المفْرداتُ البسيطةُ دون الوحدات المركّبة والمعقّدة ، وبساطةُ البنية الداخلية في المفردات المكوّنة للمدونة ، لأنّ الغالب منها في المدونة الوحداتُ المعجميةُ الثلاثية ومشتقاتها، دون الوحدات الرباعية والخماسيّة ؛ وبساطةُ المحتوى الدلالي في المدوّنة ، إذ الغالب من المعَاني المعاني الحسّية الحقيقيةُ ، دون المعاني المجازيّة . (ب) أفكارٌ أدبيةٌ جديدة ، وأهمها قِدَمُ الشعر الجاهليّ الذي تَرْجِعُ نصوصُه المدونة إلى القرن الثالث الميلادي وليس إلى بداية القرن السّادس كمَا هو غالبٌ على ظنّ الكثيرين

من مؤرّخي الأدب العربيّ ، وأصالة جُل الشعْر الجاهلي الذي وصلنا ، فإن منه الموضوع المنحول بلا شكّ ، لكنّ أغْلب ما وصلنا منه صحيح النسبة إلى أصحابه .

(3) في "البحث العلمي" ، وفي هذا العنصر الفرعي إحاطة بأنشطة البحث التي أنجزها أعضاء الفريق ، وهي الكتبُ والبحوثُ المفردَةُ التي نُشِرَتْ لهم .

(4) "التأطير الجامعيّ" ، وقد ذُكِرَتْ فيه الأطروحاتُ والرسائلُ الجامعية في الدكتوراه والدّراسات المعمقة التي أشْرف عليها أعْضاءُ الفريق وأنجزها طلبة قد شاركوا في استقراء النصوص الجاهلية .

(5) "اللقاءاتُ العلميّة"، وقد عرّف التّقريرُ في هذا العنصر الفرعيّ باللقاء الدولي للقاموسية الذي تُنْشَرُ وقائعه في هذا العدد من مجلة المعجمية ، وبمحاوره العامّة التي عالجتها المحاضرات التي قّدّمت فيه .

(6) التربّصات والمهمّات العلميّة التي قام بها أعضاءُ الفريق ؛ وقد أسْقطنا من نصّ التقرير المطبوع في هذا الملحق العناصرَ الفرعيّة (3) و(4) و(6) لصلتها الضعيفة بالمدوّنة المعجمية المؤرّخة ذاتها .

والعنصران الرابع والخامس شديدَا الاختصار وهما في "تأثيرات النتائج" في المحيط الاجتماعي والاقتصادي ، وفي الآفاق التي ينْفَتح عليها المشروع ؛ وليس للمشروع تأثيراتٌ آنيّةٌ مبَاشرة لأن تلك التأثيرات تظهر عندما يتحقّق المشروعُ كلُّه — أي عندما يُوضَعُ للعربية معجمُها اللغويّ التاريخيّ — حسب ما بيّناهُ في آخر الملْحق الثّاني الذي سبَق (ص ص 195 - 200) ، وأمّا الآفاق فإنّ القريبَ المتوقّعَ منها هو مواصلةُ العمل في المشروع لتحقيق المرْحلة الثّانية الأساسيّة منه، وهي "المعَالجة القاموسية" للمادّة المعجميّة المجمّعة في المدوّنة المؤرّخة ، إذ بدون تلك المعَالجة يبقى العمل كلّه منقوصا ، غيرَ ذي فائدةٍ كبيرة ؛ ومن أجل إتمامِ العمل تقدّمنا في شهر مارس سنة 2003 إلى كتَابة الدولة للبحثِ العلمي التّابعة لوزارة البحث العلمي والتكنولوجيا بطلب لتكوين مخبر للبحث بمرْكز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس اسمه "المعجميّة العربيّة التاريخيّة" ، وقد اشتمل الملفُّ على تعْريفٍ موسّع بأهداف المخبر وبمنهج العمل فيه والنتائج المنتظرَة منه ، مع قائمة

بأعضاءِ فريق البحث الذي يَنتمي إليه تَضمّ سبعةً وثلاثين باحثًا . وقد كانَ من أهمّ أهدافِ المخبر أن يُواصَلَ فيه العملُ الذي أُنجزَ في المشروع الأول الذي كانت الغايةُ الأساسيّة منه "تكوينَ المدوّنةِ القاموسية" المؤرَّخَة لمعجم الشعر الجاهليّ ، وهي مرْحلة أولى ضروريّةٌ لكنّ العملَ المنْجزَ فيها يبْقى منْقوصًا ما لم تَتْلُها مرحلةٌ ثانيةٌ تخصّص لمعالجة تلك المدوّنة قاموسيًّا بأنْ تُتَناوَلَ المُدَوّنةُ التي جُمِّعَت بالتّرتيب وبالتعريف . وقد اتّصلنا من رئيس "الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلميّ" بالوزارة في شهر أكتوبر سنة 2003 بردّ يُرْجِئُ فيه الإجابةَ عن مشروع المخبر حتى يُقَدّمَ للوزارة التّقريرُ النهائيُّ حول مشروع المدوّنة ، فكان التقريرُ الذي نَنْشرُ منه جُزأه الأكبرَ في هذا الملحق ، وقد قدّمناهُ في شهر مارس سنة 2004 مع نموذَج من المدوّنة المعجميّة المؤرَّخَة لحرْف الباء ؛ وقد مرّت الأشهرُ ثمّ السنوات على تقديم التقرير ولم تَصِل الإجابةُ عن طلب المخبر ولم نَعْرِف الأسبابَ العلميّة المانعَةَ من قبوله إذا كان الموقفُ منه الرفضَ . وقد علمْنا أنّ بعض الجهَات العليا في وزارة التعْليم العالي والبَحث العلمي والتكنولوجيا في تلك الفترة (سنة 2004) قد أوصَى أو أمرَ بتجميد المشروع بتدَخّلٍ من أحد الأساتذة الكبار !

والله نسألُ حُسْنَ العاقبَة .

إبراهيم بن مراد

رئيس المشروع